العدد
622

الاقتصـــاد

اقتصاديات..
المحميات.. استثمار المستقبل

الملف..
السوق السعودية.. قوةٌ تختبرها التقلبات

تقرير..
"المحتوى" أصل اقتصادي صاعد!

القحطاني القابضة
Al Qahtani Holding

شركة القحطاني القابضة

مساهمة مقفلة

مجموعة أبناء عبدالهادي عبدالله الجضعي القحطاني القابضة
عبـدالعزيـز، خـالد، مـحمد

Abdulhadi A. AL Qahtani Sons Group Holding
Abdulaziz, Khaled, Mohammed

التعدين القابضة
MINING HOLDING

سيمسيرف
CemServ

القحطاني ماريتايم
ALQAHTANI MARITIME

رفاد العقارية
Refad Real Estate

القحطاني للمرطبات
ALQAHTANI BEVERAGES

شركة إتحاد صناعة الطوب
ذات مسؤولية محدودة
Consolidated Cem Manufacturing Co.
(Limited Liability)

CBI

المرطبات القابضة
BEVERAGES HOLDING

كوميدات
COMEDAT

شركة كوميدات السعودية المحدودة
Saudi Comedat Company Limited

Jordan Ice & Aerated Water Co.
شركة الثلج والصودا والكازوز الأردنية

OUR JV'S & PARTNERS

TUBULAR
Coating Solutions Limited

International SledgeHammer
COMMITMENT TOWARDS PERFECTION....

TIW
A DRIL-QUIP Company

AQH Head Office & AQM | Al Khobar | Tel.: 839 7900 Fax.: 882 2584 - P.O.Box 2224, Dammam 31451
AQS | Khamis Mushait | Tel: 227 9109 Fax: 2271237 P.O.Box 1120, Khamis Mushait 61961
CCMC | Jeddah | Tel: 289 955 / 289 9966 - P.O.Box 12168, Jeddah 21473
CMH | Al Khobar | Tel: 887 3030 Fax: 887 6672 - P.O.Box 3099, Alkhobar 31952
www.aqh.com.sa

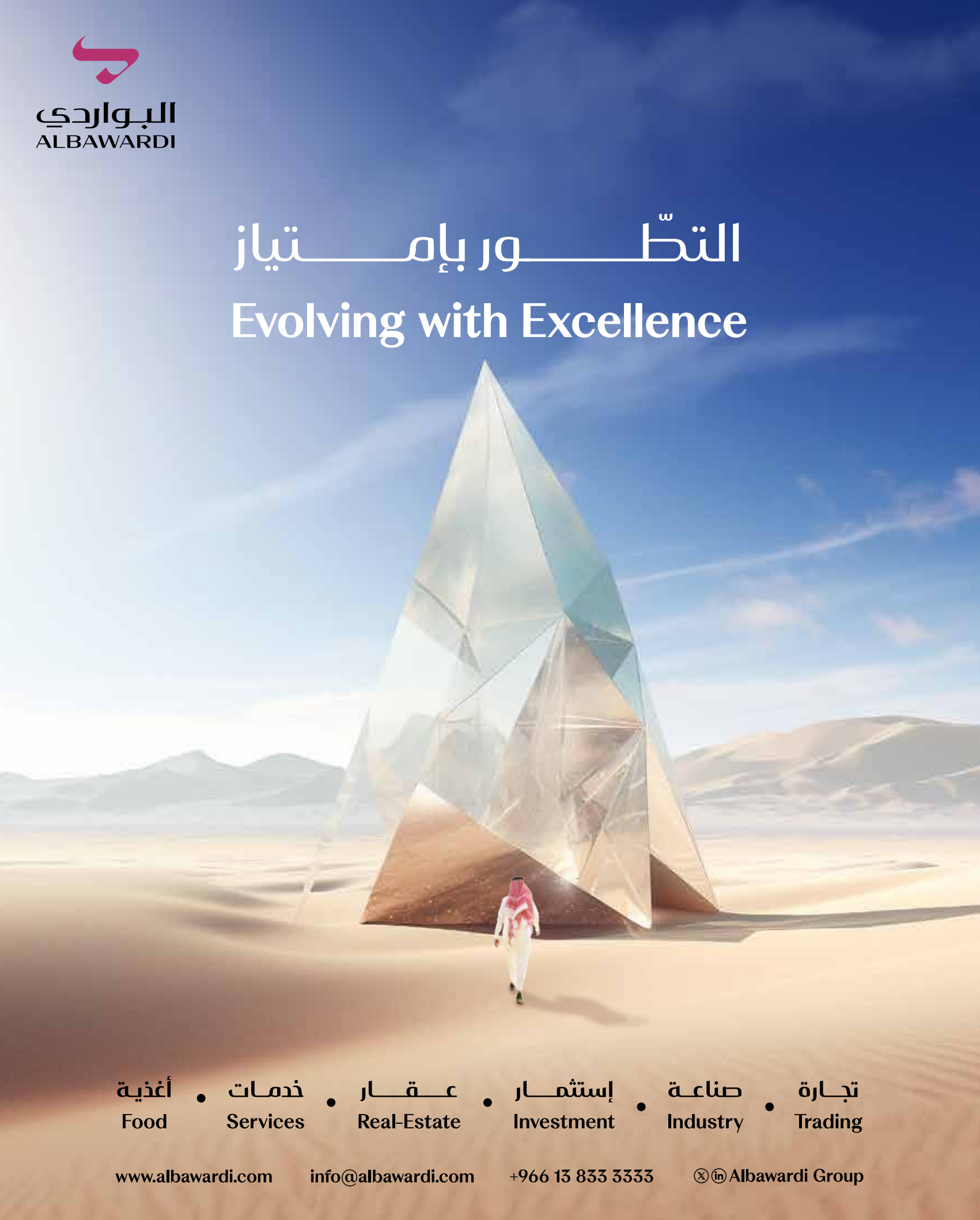
البواردي
ALBAWARDI
التطّـــــور بإمـــــتياز
Evolving with Excellence
تجـارة • صناعـة • إستثمـار • عـقـار • خدمـات • أغذية
Trading • Industry • Investment • Real-Estate • Services • Food
www.albawardi.com info@albawardi.com +966 13 833 3333 Albawardi Group

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

الاقتصـــاد

مجلـة اقتصـاديـة تـصـدر
عـن غـرفـة الشـرقـيـة

العدد 622

يوليو / أغسطس 2026م
(ذو الحجة / محرم 1448هـ)
السنة التاسعة والخمسون

الرئيس
فهـد بن عبـدالله الفـراج

النائب الأول للرئيس
حمـد بن محمـد العمـار

النائب الثاني للرئيس
محمد بن علـي المجدوعـي

الأعضاء
إبراهيـم بن محمد آل الشيـخ
أغاريد بنت إحسان عبدالجـواد
حمـد بن محمـد الرقيـب
سارة بنت عصـام المهيـدب
عبدالرحمن بن خالـد الزامـل
عبدالرحمن بن محمد البسـام
عبدالسلام بن محمد الجبـر
علـي بن عبدالله السيهاتـي
محمد بن عبدالمحسن الراشـد

الأمين العام
عبدالرحمن بـن عبدالله الوابـل

مساعد الأمين العام والمشرف على التحرير
محمـد بن سعـد القويـزانـي

ص.ب 719 الدمام 31421
المملكة العربية السعودية
هاتف: 8187 859 013 / 8158 859 013
فاكس: 0392 857 013
e-mail: aliktisad@chamber.org.sa

الرقم المجاني: 920024555

• يسمح بنقل أو إعادة نشر أي موضوع من المجلة بشرط الإشارة إلى المصدر بوضوح.
• المقالات والأبحاث التي تنشر في "الاقتصاد" لا تعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة ولكن تعبِّر عن رأي كاتبها.

ردمد: NSSI: 9131 - 5830

الاشتراكات:
• 120 ريالاً للأفراد والمؤسسات والمصالح الحكومية.
• 180 ريالاً للاشتراكات خارج المملكة.

الإعلانات: إدارة التسويق
هاتف: 1111 857 013 تحويلة 8166

طباعة:
مطابع اليوم
اليوم الطباعي Al Yaum Printing Complex
هاتف Tel +966 13 858 0080
فاكس Fax +966 13 858 4691
ص.ب P.O.Box 565, الدمام Dammam 31421
المملكة العربية السعودية Kingdom of Saudi Arabia
printing@alyaum.com
www.alyaum.com

رئيس التحرير
خالد بن علي اليامي

kalyami@chamber.org.sa
twitter @alyamik

ريادة الأعمال.. من صناعة الفرص إلى قيادة الاقتصاد الجديد

في ظل بيئة تكاملية تجمع بين التشريعات المرنة والتمكين المستمر، لم تعد ريادة الأعمال في المملكة مجرد خيار مستقبلي أمام الشباب، بل تحولت إلى ركيزة بنيوية للاقتصاد الجديد، ورافعة استراتيجية للتحول التنموي الشامل الذي تقوده رؤية 2030.

وتكشف المؤشرات الرسمية حجم الطفرة الهيكلية في قطاع ريادة الأعمال؛ فقد قفز عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى 1.7 مليون منشأة عام 2025م، مقارنة بنحو 429 ألف منشأة عام 2016م، مساهمةً بنحو 22.9% من الناتج المحلي الإجمالي.

والأهم من نمو الأرقام - على إيجابيتها الكبيرة - هو ما تعكسه من تحول عميق في ثقافة وتنافسية الاقتصاد الوطني؛ حيث أصبحت ريادة الأعمال توجهًا اقتصاديًا قادرًا على صناعة القيمة وخلق الوظائف، وأصبح الانتقال من الفكرة إلى المشروع أكثر سهولة مع تطور البيئة التمويلية والتشريعية والتوسع في برامج الاحتضان والتسريع.

وفي الوقت نفسه، برز قطاع الشركات الناشئة كأحد أكثر القطاعات حيويةً، مدفوعًا بنمو رأس المال الجريء والاستثمار في التقنية والابتكار، وهو ما عزز موقع المملكة كبيئة جاذبة لرواد الأعمال والاستثمارات والمواهب، كما أسهم توسيع برامج التمويل والتمكين في تحويل مزيد من الأفكار إلى مشروعات قابلة للنمو.

وهنا تكمن الصورة الأهم؛ حيث التحوُّل من اقتصاد يبحث فيه الفرد عن الوظيفة إلى اقتصاد يشارك فيه بصناعة الفرص، ومن مشروع محدود النطاق إلى شركات قادرة على النمو والتوسع والمنافسة داخليًا وخارجيًا، ومن النماذج التقليدية إلى نماذج أعمال مرنة توظف التقنية والابتكار.

ومع ذلك، فإن المرحلة المقبلة تطرح سؤالاً قد يبدو مختلفًا، وهو: كيف ننتقل من زيادة عدد المنشآت إلى زيادة عدد الشركات الناجحة والمستدامة؟ فالنضج الحقيقي لمنظومة ريادة الأعمال لا يقاس بعدد الشركات التي تبدأ، وإنما بعدد الشركات التي تستمر وتنمو، وتخلق وظائف نوعية، وتجذب الاستثمار، وتصل إلى الأسواق الإقليمية والعالمية.

ومع استمرار الاستثمار في الابتكار والتقنية وتطوير أدوات التمويل، يزداد تفاؤلنا بأن ريادة الأعمال في المملكة تتجه إلى مرحلة أكثر نضجًا؛ مرحلة يصبح فيها رائد الأعمال شريكًا في عملية التحول الاقتصادي، والمنشآت الناشئة والصغيرة والمتوسطة تتحول إلى قوة منتجة تُسهم في تنويع الاقتصاد الوطني، وخلق الوظائف، وتعزيز تنافسية المملكة عالميًا.

فلم يعد الرهان اليوم على صناعة مزيد من المنشآت فقط، بل صناعة شركات أقوى وأكثر قدرة على الاستمرار والنمو، وهذه هي الخطوة المقبلة التي من شأنها أن تنقل ريادة الأعمال من صناعة الفرص إلى الإسهام الفعلي في قيادة الاقتصاد الجديد.

الملف

السوق السعودية.. قوةٌ تختبرها التقلبات 6

أسواق

المال والتأمين .. من قطاع مساند إلى قاطرة للنمو 34

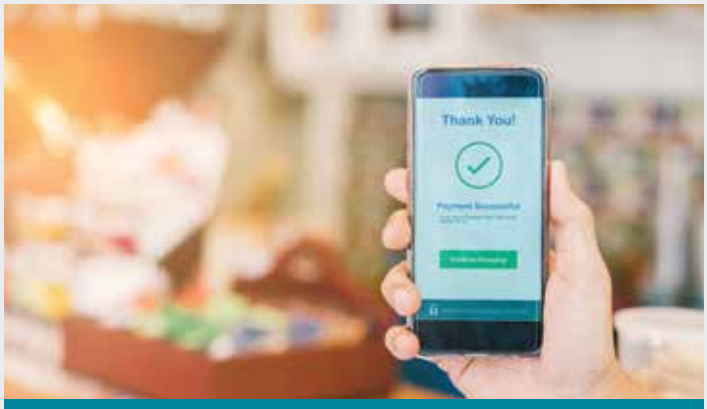

المملكة بلا كاش.. رحلة نحو مجتمع غير نقدي 40

اقتصاديات

أرقام قياسية .. المملكة وجهة "الترانزيت العالمي" 16
زخم الصناعات النظيفة! 22
المحميات.. استثمار المستقبل 28

تحليل

"الذهب".. هل من صعود قادم؟ 46

كريتيف

الذكاء الاصطناعي وبورصة الرماد الرقمي 48

مدن لا تنتظر الأوامر .. تفكر وتتعلم وتتنبأ 54

تقرير

"المحتوى" أصل اقتصادي صاعد! 72

لاقندر

أسواق احتجاز الكربون.. فرصٌ واعدة 60

من الغرفة

فعاليات وأحداث غرفة الشرقية 78

ثروات

إدارة الثروات.. بين الحماية والاستدامة 66

رأي

إشارة سياسات سندات الخزانة الأمريكية 15
عبدالعزيز المقبل

إنترنت الحافة.. التحدي القادم على عمالقة التقنية والاتصالات! 33
صباح التركي

المكاتب والعقول المبدعة! 65
محمد اليامي

الملف

السوق المالي السعودي

السوق السعودية.. قوةٌ تختبرها التقلبات

الاقتصاد - هيئة التحرير

في الأسواق المالية، لا تتحرك الأرقام على الشاشات بمعزل عن محيطها الاقتصادي؛ فصعود المؤشرات يعكس عادةً مستوى ثقة المستثمرين وشهيتهم للمخاطرة، في حين قد تكشف موجات التراجع عن مخاوف تتجاوز أداء الشركات والأسواق لتطال الاقتصاد العالمي والمشهد الجيوسياسي.

وفي هذا السياق، تواجه السوق المالية السعودية اختبارًا جديدًا خلال العام الجاري، بعدما اصطدمت قوتها المتراكمة ببيئة إقليمية ودولية أكثر تقلبًا، فرضت ضغوطًا على أدائها وأعادت طرح أسئلة أوسع حول قدرتها على الحفاظ على جاذبيتها وعمقها، ومواصلة أداء دورها في تمويل الاقتصاد واستقطاب الاستثمارات، في وقت تتغير فيه حركة السيولة وتتزايد حساسية المستثمرين تجاه المخاطر.

وبين مؤشرات اقتصادية تواصل تسجيل النمو، وسوق تعيد تسعير الأصول والمخاطر، تبرز الحاجة إلى قراءة ما وراء حركة المؤشر: كيف تشكلت قوة السوق السعودية؟ وما العوامل التي تحرك أداءها؟ وكيف تختبر التقلبات قدرتها على مواصلة مسار التطور والانفتاح الذي شهدته خلال السنوات الماضية؟

من جني الأرباح إلى إعادة تسعير المخاطر

خلال يناير 2026م، وبعد أداء قوي سجله مؤشر "تاسي" بارتفاع 8.5%، مسجلاً أفضل أداء شهري له منذ يناير 2022م، بدأت السوق في التحرك نحو مرحلة أكثر تذبذبًا، مع ظهور عمليات جني الأرباح بعد المكاسب السريعة التي حققها المؤشر في بداية العام. فقد تجاوز ارتفاع "تاسي" 10% خلال الفترة من 7 يناير وحتى نهاية الشهر، وهو صعود دفع المستثمرين إلى إعادة تقييم مراكزهم الاستثمارية، قبل أن تتزايد ضغوط البيع في فبراير، ويتراجع المؤشر بنحو 1.9% إلى مستوى 10,947 نقطة في إحدى أبرز جلسات الهبوط خلال تلك المرحلة، وسط ضغوط طالت عددًا من الأسهم القيادية، وفي مقدمتها البنوك.

ويمكن أن تقدم هذه الحركة تفسيرًا أوليًا للتراجع؛ فالسوق التي ترتفع بسرعة تحتاج في كثير من الأحيان إلى مرحلة تصحيح،

"التوترات الجيوسياسية تأثيرها قد يفوق العوامل المالية الإيجابية، حتى في ظل تسجيل الشركات نتائج قوية، ولا تتوقف انعكاساتها عند حدود المشهد السياسي، بل تنتقل سريعًا إلى الأسواق عبر قنوات المخاطر."

خصوصًا عندما تتحرك الأسعار بوتيرة أسرع من التوقعات بشأن الأرباح، إلا أن جني الأرباح لا يفسر وحده حجم التقلبات؛ لأنه إذ كان الأمر مجرد تصحيح فني بعد مكاسب قوية، لربما استقرت السوق بعد إعادة تقييم الأسعار.

غير أن التطورات اللاحقة كشفت عن تحول أعمق، تمثل في انتقال المستثمرين من التركيز على فرص الصعود إلى إعادة تسعير المخاطر، وهو انتقال يعني أن حركة السوق لم تعد مرتبطة فقط بمستويات الأسعار والأرباح، بل أصبحت أكثر حساسية للعوامل التي قد تغير توقعات المستثمرين بشأن البيئة الاقتصادية والمالية المقبلة.

الجغرافيا السياسية.. حين تتحول المخاطر إلى أسعار

ومن هنا، برز العامل الجيوسياسي بوصفه أحد أهم القنوات التي انتقلت عبرها حالة عدم اليقين إلى السوق، وهو ما أشار إليه محلل الأسواق في"XTB MENA"، ميلاد عزار، بأن تأثير التوترات الجيوسياسية قد يفوق تأثير العوامل المالية الإيجابية، حتى في ظل تسجيل الشركات نتائج قوية، وأن انعكاسات هذه التوترات لا تتوقف عند حدود المشهد السياسي، بل تنتقل سريعًا إلى الأسواق عبر قنوات المخاطر؛ إذ يعيد المستثمرون تقييم احتمالات تأثيرها في أسعار النفط والتجارة وسلاسل الإمداد والتضخم وتكلفة التمويل والنشاط الاقتصادي، وما قد تتركه هذه المتغيرات في النهاية على أرباح الشركات.

وبذلك، تتحول المخاطر الجيوسياسية من حدث خارجي إلى عنصر مباشر في تسعير الأصول؛ إذ لا ينتظر المستثمر تحقق التداعيات حتى يعيد بناء مراكزه، وإنما يتحرك استنادًا إلى احتمالاتها، وكلما ارتفعت درجة عدم اليقين، ارتفعت علاوة المخاطر التي يطلبها المستثمر، ما قد يدفع إلى خفض تقييمات الأسهم حتى في ظل استمرار النتائج المالية الإيجابية للشركات.

ومن ثم، فإن التقلب الذي شهدته السوق لا يعكس بالضرورة تراجعًا في الأساسيات، بقدر ما يعكس اتساع نطاق العوامل التي تدخل في قرارات التسعير، وهو ما يفتح الباب أمام قراءة أوسع لأداء السوق السعودية، تتجاوز حركة "تاسي" نفسها إلى فهم العلاقة بين الأساسيات الاقتصادية، وتدفقات المستثمرين، ومستويات المخاطر التي تستوعبها السوق.

النفط.. الوجه الآخر للمعادلة

هذا وتتضاعف حساسية السوق السعودية عن أي سوق أخرى، وذلك بفعل الارتباط الوثيق بين الاقتصاد وأسواق الطاقة؛ فالتوترات الإقليمية، خصوصًا تلك المرتبطة بممرات الطاقة والتجارة، يمكن أن تدفع أسعار النفط إلى تحركات حادة، بما يخلق تأثيرات متباينة على السوق والاقتصاد في الوقت نفسه.

فارتفاع أسعار النفط قد يمثل عامل دعم للإيرادات والنشاط الاقتصادي، لكنه إذا جاء مدفوعًا بتصعيد جيوسياسي، فقد يتحول إلى مؤشر على ارتفاع مستوى المخاطر في المنطقة، بما يضغط على شهية المستثمرين للمخاطرة.

وهنا يحمل النفط وجهين متناقضين، دعمًا محتملاً للأساسيات الاقتصادية من جهة، ومصدرًا لزيادة حالة عدم اليقين من جهة أخرى، ولا يقتصر تأثير أسعار النفط على شركات الطاقة، وإنما يمتد إلى توقعات الإيرادات والإنفاق الحكومي والسيولة والاستثمار والنشاط الاقتصادي، وهو ما يجعل حركة النفط أحد أهم المتغيرات التي تدخل في عملية تسعير الأصول السعودية، وتفسر جانبًا من سرعة تفاعل السوق مع التطورات الإقليمية والدولية.

السوق المالية ليست الاقتصاد

ومن منطلق أن الاقتصاد يقيس ما تحقق من إنتاج ونشاط واستثمار، بينما تنظر السوق المالية إلى ما قد يحدث غدًا، كأرباح الشركات المتوقعة، وتكلفة التمويل، وحركة السيولة، وأسعار النفط، وشهية المستثمرين للمخاطرة، وما إذا كانت الأحداث الجيوسياسية قد تجعل المستقبل أكثر كلفة أو أقل وضوحًا، ولهذا، فإن شاشة التداول قد تتحول في لحظات التوتر إلى مرآة لا تعكس قوة الاقتصاد وحدها، وإنما تعكس أيضًا درجة القلق بشأن ما ينتظر الاقتصاد.

وقد حقق الاقتصاد السعودي نموًا حقيقيًا بنسبة 4.5% خلال عام 2025م، فيما نما النشاط غير النفطي بنسبة 4.9%، وهي مؤشرات تعكس استمرار قوة مسار التنويع الاقتصادي، وفي المقابل، أنهى مؤشر "تاسي" عام 2025م منخفضًا بنحو 12.8%، وهو ما يكشف بوضوح أن نمو الاقتصاد لا ينتقل بصورة آلية إلى ارتفاع الأسهم، فالاقتصاد يمكن أن ينمو بسبب قطاعات أو أنشطة لا تمثل الأوزان الأكبر في المؤشر، بينما يمكن أن تتعرض شركات قيادية في قطاعات ذات وزن كبير لضغوط تؤثر في "تاسي" بأكمله.

وبالتالي، فإن المعادلة ليست نمو الاقتصاد يساوي ارتفاع السوق، بل هي أقرب إلى: نمو الاقتصاد ونمو الأرباح وتوقعات مستقبلية إيجابية وسيولة كافية ومخاطر مقبولة يساوي سوق أكثر قدرة على الصعود، وأي خلل في أحد هذه العناصر يمكن أن يضغط على الأسهم، حتى إذا ظلت مؤشرات الاقتصاد الكلي إيجابية.

وهذه هي الصورة التي برزت في السوق السعودية خلال العام الجاري، فبعد بداية قوية دفعت مؤشر "تاسي" إلى تسجيل ارتفاعات لافتة في يناير 2026م، لم تستمر موجة الصعود بالوتيرة نفسها؛ إذ بدأت عمليات جني الأرباح، ثم دخل المؤشر في مرحلة أكثر تقلبًا، مع انتقال اهتمام المستثمرين من البحث عن فرص الصعود إلى إعادة تقييم المخاطر.

ولم تكن السوق بحاجة إلى تدهور مفاجئ في أساسيات الاقتصاد كي تتراجع، فخبر واحد يتعلق بالتوترات الجيوسياسية، أو تغير في توقعات أسعار النفط، أو تحرك في أسواق الفائدة العالمية، كان كافيًا أحيانًا لتغيير مزاج المستثمرين وإعادة ترتيب مراكزهم الاستثمارية.

الأرباح.. هل يتحول النمو الاقتصادي إلى قيمة للشركات؟

وثمة عامل آخر يراه كثير من محللي الأسواق المالية على أنه لا يقل أهمية عن العوامل السابقة، وهو أن المستثمر لا يشتري النمو الاقتصادي في حد ذاته، وإنما يشتري توقعات الأرباح المستقبلية للشركات، فقد تعلن شركة عن نمو قوي في أرباحها، لكن سهمها يتراجع إذا كان المستثمرون قد توقعوا نموًا أكبر، وبالمقابل ترتفع أسهم شركة رغم نمو محدود في أرباحها إذا جاءت النتائج أفضل من التوقعات أو ارتفعت تقديرات الأرباح المستقبلية، ولهذا فإن قوة الاقتصاد لا تكفي وحدها لدعم أسعار الأسهم، وبالتالي فإن المطلوب أن يتحول النشاط الاقتصادي إلى نمو مستدام في إيرادات الشركات وهوامش أرباحها، ثم أن يقتنع المستثمر بأن هذا النمو لم يتم تسعيره بالكامل في الأسعار الحالية، وتزداد أهمية هذه المسألة عندما تكون الأسهم قد مرت بموجة صعود قوية؛ إذ تصبح توقعات المستثمرين أكثر ارتفاعًا، وتصبح أي إشارة إلى تباطؤ محتمل سببًا لإعادة التقييم.

تركيبة "تاسي" تضخم الحركة

ولا يمكن فهم حركة المؤشر دون النظر إلى تركيبته؛ فالشركات الكبرى، خصوصًا في قطاعات البنوك والطاقة والمواد الأساسية، تتمتع بأوزان مؤثرة في "تاسي"، ولذلك يمكن لتحرك مجموعة محدودة من الأسهم القيادية أن يغير اتجاه المؤشر العام بصورة واضحة، وفي جلسة 19 فبراير، على سبيل المثال، أسهم تراجع عدد من البنوك الكبرى في زيادة الضغط على المؤشر، ما يعني أن انخفاض "تاسي" لا يعني بالضرورة أن جميع الشركات المدرجة تمر بالظروف نفسها، كما أن ارتفاعه لا يعني بالضرورة أن جميع القطاعات تحقق الأداء نفسه، وبذلك، تصبح قراءة المؤشر العام وحده غير كافية، وتحتاج إلى قراءة القطاع والأسهم القيادية والتدفقات والسيولة بالتوازي معه.

السيولة.. الحلقة بين الاقتصاد والسوق

ومن منظور أن الأسواق المالية لا تتحدد بالأرباح وحدها؛ إذ يتنافس الاستثمار في الأسهم مع أدوات أخرى، مثل الودائع والدخل الثابت والأسواق العالمية، وفقًا للعائد المتوقع والمخاطر وتكلفة التمويل، ولهذا تصبح أسعار الفائدة والسيولة من أهم العوامل التي تحدد جاذبية الأسهم، كما أن زيادة انفتاح السوق السعودية أمام المستثمرين الأجانب جعل حركة التدفقات الخارجية أكثر أهمية في تفسير حركة الأسعار.

وقد شهد يناير 2026م، مشتريات صافية من المستثمرين الأجانب بلغت نحو 5 مليارات ريال، فيما أظهرت بيانات فبراير الماضي استمرار المؤسسات الأجنبية في تسجيل مشتريات صافية بلغت نحو 3.7 مليار ريال، ما يشير إلى أن تراجع المؤشر لا يمكن تفسيره ببساطة على أنه خروج جماعي للمستثمر الأجنبي من السوق، بل قد تعكس الحركة إعادة توزيع للاستثمارات

بين القطاعات والأسهم، أو إعادة تقييم للفرص، أو انتقالاً مؤقتًا إلى أدوات استثمارية أخرى.

وهنا تظهر أهمية السيولة باعتبارها الحلقة التي تربط الاقتصاد بالسوق، فالاقتصاد قد يولد فرصًا استثمارية، لكن اتجاه الأموال هو الذي يحدد أي الأصول ستستفيد من هذه الفرص وفي أي توقيت.

سوق أكثر قوة.. ولكن أكثر انفتاحًا

هذه الحساسية لم تأتِ من فراغ، وإنما هي نتيجة طبيعية للتحول الكبير الذي شهدته السوق المالية السعودية خلال العقد الماضي، فمنذ إطلاق رؤية 2030 دخلت السوق السعودية مرحلة واسعة من التطوير ضمن برنامج تطوير القطاع المالي، استهدفت رفع كفاءة السوق وتعزيز دورها في تمويل الاقتصاد الوطني، وخلال الفترة من 2016م، حتى نهاية 2024م، ارتفعت الأرباح المجمعة للشركات المدرجة من 94.7 مليار ريال إلى 160.7 مليار ريال، باستثناء "أرامكو السعودية"، التي سجلت وحدها أرباحًا بلغت نحو 394 مليار ريال في 2024م.

كما شهدت السوق خلال هذه الفترة خطوات مهمة لتعزيز حضورها العالمي،

"انخفاض "تاسي" لا يعني أن جميع الشركات المدرجة تمر بالظروف نفسها، كما أن ارتفاعه لا يعني أيضًا أن جميع القطاعات تحقق الأداء نفسه، فإن قراءة المؤشر العام وحده غير كافية، وتحتاج إلى قراءة متكاملة.

إذ انضمت بين عامي 2017م و2019م إلى مؤشرات "MSCI" و"FTSE Russell" و"S&P Dow Jones"، ما ساعد على تعزيز حضورها بين الأسواق الناشئة وجذب مزيد من التدفقات الاستثمارية الأجنبية.

وجاء إدراج "أرامكو السعودية" في عام 2019م ليشكل محطة فارقة، رفع معها حجم السوق وقيمتها السوقية وأكد قدرتها على استيعاب إدراجات ضخمة، وبالتوازي، توسعت قاعدة الشركات والقطاعات المدرجة، وتطورت أدوات التمويل والاستثمار، وأصبحت السوق أكثر ارتباطًا بالاقتصاد الحقيقي وبخطط تمويل القطاع الخاص ومشروعات رؤية 2030.

ثمن الانفتاح.. سوق أكثر ارتباطًا بالعالم

لكن التطور يحمل معه نتيجة أخرى، فكلما أصبحت السوق أكثر انفتاحًا على المستثمرين العالميين، أصبحت أيضًا أكثر ارتباطًا بحركة رأس المال العالمية، ما يعني أن المستثمر في السوق السعودية لم يعد يتخذ قراره بناءً على الأخبار المحلية فقط، بل يضع في حساباته أيضًا اتجاهات الفائدة العالمية، وحركة الدولار، وأسعار السندات، وأداء الأسواق الناشئة، والمخاطر الجيوسياسية.

وهنا تظهر مفارقة أخرى: أن الإصلاحات التي جعلت السوق أكثر جاذبية واستقطابًا لرأس المال العالمي جعلتها أيضًا أكثر حساسية لتغيرات رأس المال، ما لا يعني أن الانفتاح يمثل نقطة ضعف؛ بل على العكس، فهو أحد عناصر قوة السوق ونضجها، ولكن السوق الأكثر اندماجًا مع العالم تتلقى صدمات العالم بصورة أسرع، ولهذا يمكن النظر إلى بعض تقلبات 2026م باعتبارها جزءًا من عملية انتقال السوق السعودية إلى مرحلة أكثر نضجًا، لا باعتبارها دليلاً تلقائيًا على تراجع أساسيات الاقتصاد.

فعلى سبيل المثال، أدت جائحة كورونا، إلى جانب الانخفاض الحاد في أسعار النفط واضطراب سلاسل الإمداد العالمية، إلى موجة تراجع قوية في الأسواق، هبط معها مؤشر "تاسي" إلى نحو 5960 نقطة في مارس، مقارنة بنحو 8500 نقطة مطلع العام، ولكن مع إعادة فتح الاقتصادات العالمية وتراجع تداعيات جائحة كورونا، استعادت السوق المالية السعودية جزءًا من زخمها، مدفوعة بتحسن النشاط الاقتصادي وارتفاع أسعار النفط واستمرار تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي.

هل التراجع عثرة مؤقتة أم اختبار أعمق؟

ومن هذا المنطلق، فإن وصف ما يحدث في "تاسي" بأنه هبوط فقط يبدو قاصرًا عن تفسير المشهد؛ فالسوق تتحرك تحت تأثير مجموعة من العوامل المتداخلة: جني الأرباح بعد موجة صعود، إعادة تسعير للمخاطر الجيوسياسية، تقلبات النفط، حركة السيولة، توقعات الأرباح، أداء الأسهم القيادية، وتغير توجهات المستثمرين المحليين والأجانب.

وفي المقابل، يظل الاقتصاد السعودي مدعومًا بنمو الأنشطة غير النفطية والاستثمارات المرتبطة بمستهدفات رؤية 2030، وتوسع دور القطاع الخاص، وبالتالي فإن التراجع في السوق لا يقدم بالضرورة حكمًا على الاقتصاد، بقدر ما يعكس كيفية تسعير المستثمرين للمستقبل.

قوة تختبرها التقلبات

وعلى مدى السنوات الماضية رسخت السوق السعودية موقعها بوصفها أكبر سوق مالية في المنطقة من حيث القيمة السوقية، وأصبحت إحدى الأدوات الرئيسة لتمويل الشركات وجذب رؤوس الأموال ودعم التحول الاقتصادي، ولكن قوة السوق لا تقاس فقط بحجمها، وإنما بقدرتها على التعامل مع الاختبارات التي تأتي مع هذا الحجم.

ويبقى أن عام 2026م، يقدم واحدًا من هذه الاختبارات: اقتصاد يواصل النمو، بينما تواجه الأسهم ضغوطًا من خارج وداخل السوق؛ شركات تحقق أرباحًا، لكن المستثمرين يعيدون تقييم أسعارها؛ سوق تستقطب المستثمرين الأجانب، لكنها في الوقت نفسه تصبح أكثر تأثرًا بحركة رأس المال العالمية، وهنا تتضح الإجابة عن السؤال الذي فرضته تقلبات "تاسي"؛ فالسوق السعودية لا تتراجع بالضرورة لأن الاقتصاد السعودي يتراجع، وإنما لأن الأسهم تسعر شيئًا مختلفًا وأكثر تعقيدًا من النمو الاقتصادي الحالي.

إنها تسعر المستقبل، والأرباح المتوقعة، وتكلفة الأموال، والسيولة، وأسعار النفط، والمخاطر الجيوسياسية، وشهية المستثمرين للمخاطرة. ومن ثم، فإن الاختبار الحقيقي للسوق في المرحلة المقبلة لن يكون مجرد استعادة مستوى سعري معين، وإنما قدرتها على الحفاظ على العمق والسيولة وجاذبية الاستثمار، وتحويل قوة الاقتصاد السعودي إلى نمو مستدام في أرباح الشركات وقيمة استثمارية، مع امتصاص الصدمات القادمة من بيئة عالمية وإقليمية أكثر تقلبًا، وبينما يواصل الاقتصاد السعودي بناء محركات نمو جديدة، تظل شاشة السوق تطرح السؤال نفسه بصورة مختلفة كل يوم: هل تستطيع السوق أن تعكس قوة الاقتصاد، لا في أوقات الاستقرار فقط، وإنما أيضًا عندما تختبرها التقلبات؟ ■

عبدالعزيز المقبل
𝕏: @AzizSapphire

إشارة سياسات سندات الخزانة الأمريكية

يبدو للوهلة الأولى أن قرار الخزانة الأمريكية بمضاعفة عمليات إعادة شراء الديون طويلة الأجل، من ملياري دولار إلى أربع مليارات دولار لكل عملية، إجراءٌ تقنيٌّ بسيطٌ لإدارة سوق السندات الحكومية. ولكن هذه الخطوة تُشير إلى عدة مؤشرات مهمة حول العلاقة المتغيرة بين تمويل الخزانة والسياسة النقدية وسيولة السوق المالية.

وفي سياق ظروف السوق، يُعدّ دعم السيولة الإضافي المُخطط له في الربع الحالي والبالغ 14 مليار دولار أو أكثر، بالغ الأهمية لا سيما مع تراجع عوائد سندات الخزانة طويلة الأجل. ومع ذلك، يبقى المبلغ ضئيلاً مقارنةً بحجم سوق سندات الخزانة الأمريكية، الذي يتجاوز 32 تريليون دولار. لذا، فهذا الإجراء يهدف إلى توفير السيولة، وليس حلاً للتحديات الهيكلية التي تواجه المالية الأمريكية.

ويمكن لعمليات إعادة شراء السندات تحسين الأداء من خلال شراء الأوراق المالية الأقدم أو الأقل سيولة، ومساعدة المتعاملين على إدارة مخزوناتهم، والحد من الاضطرابات المؤقتة، ودعم السيولة في الجزء الطويل من منحنى العائد، لكنها لا تلغي الحاجة لتمويل العجز المستمر، إذ يتعين على وزارة الخزانة إصدار كميات ضخمة من الديون، ما يعني أن برنامج إعادة الشراء لا يمكنه تغيير معادلة العرض والطلب جذريًا.

- **المؤشر الأول:** أن البرنامج ليس استراتيجية جديدة بقدر ما هو أداة لإدارة السيولة ضمن بيئة مالية ونقدية أوسع. وقد أكد وزير الخزانة "سكوت بيسنت" أهمية استقرار السوق لا سيما عائد السندات لأجل 10 سنوات، واصفًا دوره بأنه "أفضل بائع سندات في البلاد".
- **المؤشر الثاني:** يتعلق بالاحتياطي الفيدرالي؛ حيث يتزايد دوره في فهم بنية السياسة النقدية الأوسع، ومع تزايد الترابط بين السياسة النقدية وإدارة سوق الخزانة، يستطيع الفيدرالي دعم إجراءات الوزارة بتأجيل أي زيادات إضافية لأسعار الفائدة، والحفاظ على أوضاع مالية دون ضغوط مفرطة على سوق السندات، وتوفير سيولة كافية لتجنب اضطرابات السوق.

علمًا بأن تأجيل زيادات أسعار الفائدة لا يعني بالضرورة خفضها؛ إذ يمكن للبنك المركزي الحفاظ على أسعار فائدة منخفضة مع ضمان بقاء الأسواق المالية سائلة بما يكفي لاستيعاب الدين الحكومي، وهو يشبه شكلاً من التيسير النقدي دون تحول واضح نحو التيسير النقدي التقليدي.

- **المؤشر الثالث:** هو حجم البرنامج نفسه، فإعادة شراء سندات بقيمة 14 مليار دولار قد يوفر راحة قصيرة الأجل، لكنها ضئيلة أمام حجم الإصدارات اللازمة لتمويل العجز المالي. لذا، فإن الأهم ليس برنامج إعادة الشراء بحد ذاته، بل قدرة النظام المالي على استيعاب الزيادة المستمرة في الدين.

وتلعب البنوك والمؤسسات المالية دورًا محوريًا في هذه العملية، فعندما تتوسع السيولة من خلال خلق الائتمان، وتزيد المؤسسات المالية من قدرتها على الإقراض والاستثمار وشراء الأوراق المالية يستطيع النظام استيعاب إصدارات إضافية من سندات الخزانة دون انهيار فوري في أسعار السندات. وهذا يُنشئ حلقة وصل بين السياسة المالية والظروف النقدية، إذ تستطيع الحكومة مواصلة الاقتراض، بينما يُوفر النظام المالي جزءًا من آلية استيعاب الدين.

ما يقودنا إلى مسألة أوسع تتعلق بتدهور قيمة العملة؛ فإذا استمر الدين الحكومي في التوسع بوتيرة أسرع من نمو الاقتصاد الأساسي، بينما يتم تعديل الظروف النقدية والمالية لضمان بقاء الدين قابلاً للتداول، فقد يتجه المستثمرون إلى الأصول التي تُعتبر ملاذًا من التآكل طويل الأجل للقوة الشرائية.

ويُعدّ الذهب التعبير الأكثر تقليديةً عن هذا السلوك، بينما العملات المشفرة، بخاصةً البيتكوين، تمثل نسخةً أحدث وأكثر ميلاً للمضاربة من الفكرة نفسها: أن الأصول النادرة يمكن أن تُشكّل بديلاً لنظام نقدي يعتمد بشكل متزايد على الديون.

لذا، لا ينبغي النظر إلى برنامج إعادة شراء سندات الخزانة بمعزل عن غيره؛ فقد يكون هدفه المباشر تحسين السيولة واستقرار سوق سندات الخزانة طويلة الأجل، لكن البيئة السياسية الأوسع تُشير إلى صورة أكثر أهمية: فأمريكا تُحاول إدارة أعراض سوق ديون ضخمة، بينما لا يزال الخلل المالي الأساسي قائمًا.

لذلك، فإن السؤال الحاسم ليس، هل برنامج الـ 14 مليار دولار قادر على دعم استقرار السوق؟ - فهو بالتأكيد يمكن أن يُسهم بشكل طفيف - بل إلى متى يُمكن لإدارة السيولة أن تُعوّض الضغوط المالية الهيكلية؟ وإذا كانت الإجابة هي أنه يجب استخدام أدوات نقدية ومالية متطورة لدعم السوق، فإن ارتفاع الذهب والأصول النادرة الأخرى يعكس استعداد المستثمرين لعالم يعتمد فيه الاستقرار النقدي بشكل متزايد على التوسع المستمر للسيولة. ■

اقتصاديات

التصدير

أرقام قياسية .. المملكة وجهة "الترانزيت العالمي"

الاقتصاد - هيئة التحرير

حتى وقت قريب، كانت موانئ المملكة ممرًا رئيسًا لتصدير النفط واستيراد السلع. أما اليوم، تبدل المشهد بأرصفة موانئ ومناطق حرة أشبه بخلايا "النحل" تستقبل بضائع العالم لتفرزها، وتخزنها، ثم تعيد توجيهها إلى ما وراء الحدود بنمو قياسي تجاوز الـ 48% ليبلغ نحو 98 مليار ريال.

ويقف خلف هذا التحول اللوجستي استراتيجية طموحة لم تعد تكتفي بـ "الاستهلاك"، بل جعلت من المملكة المنصة اللوجستية الأولى والأكثر أمانًا ودعمًا لحركة التجارة والاستثمار بين دول العالم، حيث استفادت أكثر من 140 دولة من نشاط إعادة التصدير عبر المنافذ الجمركية للمملكة.

ارتفعت الصادرات غير النفطية، شاملة إعادة التصدير، بنسبة 4.5% في أبريل 2026م، مقارنة بالشهر نفسه من عام 2025م، كما سجلت قيمة السلع المعاد تصديرها نموًا بنسبة 20.4% خلال الفترة نفسها.

فخلال فترة قصيرة، سجلت المملكة قفزة تاريخية في قيمة السلع المعاد تصديرها، بعدما بلغت 15.5 مليار ريال، وهو أعلى مستوى شهري منذ بدء رصد البيانات الإحصائية في عام 2017م، فيما ارتفعت قيمة إعادة التصدير بنسبة 20% 4.، ما يكشف عن تغير جوهري في وظيفة المملكة داخل سلاسل الإمداد العالمية؛ من سوق تستقبل المنتجات للاستهلاك المحلي، إلى مركز يستقبل السلع ويعيد توزيعها نحو أسواق متعددة.

وتكشف تركيبة السلع المعاد تصديرها عن اتساع قاعدة النشاط، إذ تصدر قطاع الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجزائها المشهد، بعدما سجل نموًا بنسبة 74%، مستحوذًا على 53.5% من إجمالي قيمة السلع المعاد تصديرها، ما يعني أن المملكة لا تعمل فقط كممر للسلع الاستهلاكية، بل بدأت تلعب دورًا أكبر في تداول المنتجات ذات القيمة التقنية والصناعية، وهي قطاعات ترتبط مباشرة بسلاسل الإنتاج العالمية.

كما يعكس نمو إعادة تصدير المعدات الكهربائية والإلكترونية ارتفاع أهمية المملكة كمركز إقليمي لتوزيع المنتجات القادمة من مراكز التصنيع الآسيوية، خصوصًا مع تنامي الطلب في أسواق المنطقة التي تحتاج إلى نقاط توزيع قريبة وسريعة وذات كفاءة تشغيلية عالية.

من الحاوية إلى القيمة المضافة

في الماضي، كانت أهمية الموانئ تقاس بعدد السفن التي تستقبلها وعدد الحاويات التي تتم مناولتها، أما اليوم فأصبحت القيمة الحقيقية في الخدمات التي تسبق وصول المنتج إلى المستهلك النهائي؛ فإعادة التصدير تعني سلسلة طويلة من الأنشطة الاقتصادية تبدأ باستقبال الشحنة، ثم التخليص الجمركي، والتخزين، وإدارة المخزون، وإعادة التعبئة أو الفرز عند الحاجة، ثم نقل المنتجات إلى أسواق أخرى، وكل مرحلة من هذه المراحل تخلق قيمة مضافة داخل الاقتصاد الوطني، سواء عبر شركات الخدمات اللوجستية، أو المناطق التخزينية، أو شركات النقل، أو الخدمات

المالية والتجارية المرتبطة بحركة السلع، ولهذا أصبحت إعادة التصدير مؤشرًا على تطور البيئة التجارية، لأنها لا تقيس فقط حجم التجارة، بل قدرة الاقتصاد على إدارة التجارة.

الموقع الجغرافي يتحول إلى ميزة اقتصادية

تمتلك المملكة عاملاً تنافسيًا رئيسًا يتمثل في موقعها بين أكبر مراكز الإنتاج والاستهلاك عالميًا؛ فهي تقع بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، وتشرف على البحر الأحمر والخليج العربي، ما يمنحها قدرة على خدمة مجموعة واسعة من الأسواق، هذه الميزة أصبحت أكثر أهمية في ظل التحولات التي شهدتها التجارة العالمية خلال السنوات الأخيرة، حيث تبحث الشركات عن مراكز بديلة وأكثر استقرارًا لتقليل مخاطر انقطاع الإمدادات.

ومن هنا برزت المملكة كخيار استراتيجي للشركات التي تحتاج إلى منصة إقليمية قادرة على استقبال البضائع بكفاءة وإعادة توجيهها بسرعة إلى الأسواق المحيطة، ويمتد هذا الدور ليشمل تطوير منظومة لوجستية متكاملة تدعم مكانة المملكة كمركز إقليمي للتجارة وإعادة التصدير، من خلال التوسع في الموانئ، وتعزيز شبكات النقل البري والسككي، ورفع كفاءة الإجراءات الجمركية والرقمية. كما أن الاستثمارات المتزايدة في البنية التحتية والمناطق الاقتصادية الخاصة تسهم في جذب الشركات العالمية التي تبحث عن بيئة تشغيلية أكثر مرونة وقدرة على تلبية احتياجات سلاسل الإمداد الحديثة.

ولا تقتصر أهمية الموقع الجغرافي للمملكة على قربها من الأسواق الرئيسة فحسب، بل تتعزز أيضًا بقدرتها على الربط بين ممرات التجارة العالمية، بما يتيح للشركات تقليل المسافات التشغيلية وتحسين سرعة الوصول إلى العملاء. ومع استمرار إعادة تشكيل خريطة التجارة الدولية، تبرز المملكة كحلقة وصل رئيسة بين الشرق والغرب، مستفيدة من مزيج يجمع بين الموقع الاستراتيجي، والاستقرار الاقتصادي، والقدرات المتنامية في قطاع الخدمات اللوجستية.

اضطرابات التجارة العالمية تعزز دور المملكة

هذا وأثبتت المتغيرات الجيوسياسية الأخيرة أن سلاسل الإمداد لم تعد تعتمد فقط على التكلفة، بل أصبحت تبحث عن الأمان والمرونة، ومع اضطرابات بعض طرق الملاحة الدولية، ارتفعت أهمية المسارات البديلة والموانئ القادرة على التعامل مع التغيرات المفاجئة في حركة الشحن.

وفي هذا السياق، عززت المملكة جاهزية موانئها على البحر الأحمر والخليج العربي، ما منحها قدرة أكبر على استيعاب التحولات في مسارات التجارة، وتحويل موقعها الجغرافي من مجرد ميزة طبيعية إلى أداة اقتصادية.

كما ساعدت هذه التحولات على تسريع توجه الشركات العالمية نحو تنويع مراكزها التشغيلية وتقليل الاعتماد على عدد محدود من المسارات التقليدية، وهو ما يفتح فرصًا أكبر أمام المملكة لتكون نقطة ارتكاز إقليمية لسلاسل الإمداد؛ فمع ارتفاع الحاجة إلى شبكات أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع الأزمات، أصبحت الموانئ والبنية اللوجستية المتطورة عاملاً حاسمًا في تحديد تنافسية الدول وموقعها في خريطة التجارة العالمية.

وتدعم المملكة هذا التحول من خلال برامج تطويرية تستهدف رفع كفاءة القطاع اللوجستي، وزيادة الطاقة الاستيعابية للموانئ، وتحسين الربط بين الموانئ والمناطق الصناعية ومراكز الاستهلاك. وبذلك لا تقتصر الاستفادة من اضطرابات التجارة العالمية على استقبال حركة شحن إضافية، بل تمتد إلى بناء منظومة متكاملة تجعل المملكة شريكًا استراتيجيًا للشركات الباحثة عن الاستقرار وسرعة الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية.

إعادة التصدير تدعم الاقتصاد غير النفطي

ولا تقتصر أهمية إعادة التصدير على قطاع النقل والموانئ فقط، بل تمتد آثارها إلى مؤشرات الاقتصاد الكلي؛ فقد أظهرت بيانات التجارة الخارجية خلال عام 2026م، استمرار التحسن في أداء الصادرات غير النفطية، حيث ارتفعت الصادرات غير النفطية، شاملة إعادة التصدير، بنسبة 4.5% في أبريل 2026م، مقارنة بالشهر نفسه من عام 2025م، كما سجلت قيمة السلع المعاد تصديرها نموًا بنسبة 20.4% خلال الفترة نفسها. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة الصادرات غير النفطية، شاملة إعادة التصدير، إلى الواردات لتصل إلى 41.6% في أبريل 2026م، مقارنة بـ37.8% في أبريل 2025م، بما يعكس تحسن قدرة الاقتصاد على توليد تدفقات تجارية غير نفطية وتعزيز دور المملكة كمركز إقليمي للتوزيع وإعادة التصدير.

كما تكشف بيانات بداية عام 2026م، عن تسارع أكبر في نشاط إعادة التصدير، حيث ارتفعت قيمة السلع المعاد تصديرها بنسبة 95.5% في يناير 2026م، مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق، مدفوعة بزيادة الطلب على فئات مثل الآلات والمعدات الكهربائية التي شكلت 46.1% من إجمالي إعادة التصدير خلال الشهر. ويعزز هذا النمو توجه المملكة نحو بناء اقتصاد أكثر تنوعًا، إذ لا تقتصر القيمة الاقتصادية لإعادة التصدير على حركة السلع فقط، بل تمتد إلى خلق فرص في الخدمات اللوجستية، والتخزين، والتجارة الرقمية، والخدمات المالية، بما يدعم جذب الشركات العالمية التي تبحث عن منصات تشغيلية قريبة من الأسواق الناشئة وأكثر قدرة على التعامل مع تغيرات سلاسل الإمداد العالمية.

المملكة كحلقة وصل للأسواق

ويمكن النظر إلى النمو في إعادة التصدير باعتباره تحولاً في وظيفة المملكة داخل المنطقة؛ فبدل أن تستورد الدول المجاورة بعض المنتجات مباشرة من مناطق الإنتاج البعيدة، يمكن أن تصبح المملكة مركزًا وسيطًا يوفر هذه المنتجات بسرعة أكبر، مستفيدة من بنيتها التحتية وشبكات النقل المتطورة.

فعلى سبيل المثال، وصول منتجات صناعية أو إلكترونية من شرق آسيا إلى الموانئ السعودية لا يعني بالضرورة توجهها للسوق المحلية فقط، بل يمكن إعادة توزيعها إلى أسواق الخليج والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ما يعزز مكانة المملكة كمركز توزيع إقليمي.

وتدخل المملكة اليوم سوقًا تنافسية تضم مراكز تجارية ولوجستية عالمية، حيث تتنافس الدول على جذب شركات التجارة والخدمات اللوجستية عبر تحسين البنية التحتية وسرعة الإجراءات وتطوير المناطق الاقتصادية، لكن الميزة السعودية تتمثل في الجمع بين عدة عناصر في وقت واحد: الموقع الجغرافي، وحجم السوق المحلي، والاستثمارات الضخمة في البنية التحتية، إضافة إلى برامج التحول الاقتصادي التي تستهدف رفع مساهمة الخدمات اللوجستية في الناتج المحلي.

فالتحول في إعادة التصدير يمثل أكثر من مجرد ارتفاع في قيمة السلع العابرة للمملكة؛ فهو يعكس انتقال الاقتصاد إلى مرحلة جديدة يصبح فيها التحكم في حركة التجارة مصدرًا للقيمة الاقتصادية؛ حيث لا

تسعى المملكة فقط إلى استقبال السفن والبضائع، بل إلى بناء منظومة تجعلها جزءًا أساسيًا من قرار الشركات العالمية بشأن مواقع التخزين والتوزيع.

وبينما كانت المملكة تاريخيًا مرتبطة في الاقتصاد العالمي بتصدير الطاقة، فإن صعود إعادة التصدير يضيف بعدًا جديدًا لدورها؛ دور يعتمد على التجارة والخدمات والربط بين الأسواق. ويؤدي هذا التحول إلى توسيع قاعدة الفرص أمام قطاع الأعمال، من خلال خلق طلب متزايد على مجموعة واسعة من الأنشطة المرتبطة بالتجارة الدولية، مثل الخدمات اللوجستية، والتخزين، وإدارة سلاسل الإمداد، والتوزيع، والخدمات المالية والتجارية المساندة.

كما يعزز نمو إعادة التصدير جاذبية المملكة كوجهة استثمارية للشركات العالمية التي تبحث عن مراكز إقليمية لإدارة عملياتها والوصول إلى أسواق متعددة بكفاءة أعلى. فوجود منظومة متكاملة تجمع بين الموقع الجغرافي، والبنية التحتية المتطورة، والموانئ ذات القدرة الاستيعابية المتنامية، والمناطق الاقتصادية الخاصة، يمنح المستثمرين فرصًا لتأسيس عمليات إقليمية تخدم أسواق الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا.

ولا يقتصر الأثر الاستثماري على جذب الشركات الكبرى فقط، بل يمتد إلى تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من المشاركة في منظومة التجارة العالمية عبر فرص جديدة في الخدمات المساندة وسلاسل القيمة المرتبطة بحركة السلع. وبذلك تتحول إعادة التصدير من نشاط تجاري مرتبط بحركة البضائع إلى محرك اقتصادي يسهم في تنمية قطاع الأعمال، وزيادة الاستثمارات، وتعزيز مكانة المملكة كمركز إقليمي للأعمال والخدمات اللوجستية. ■

اقتصاديات

الصناعات النظيفة

زخم الصناعات النظيفة!

الاقتصاد - هيئة التحرير

لم تعد الصناعات النظيفة مجرد خيار بيئي للمستقبل، بل أصبحت اليوم محور سباق عالمي لإعادة تشكيل الاقتصاد والصناعة؛ فمع تصاعد التحديات المرتبطة بأمن الطاقة وتقلبات الأسواق واضطرابات سلاسل التوريد، تتسارع جهود الدول والشركات لتطوير حلول صناعية منخفضة الكربون تحافظ على القدرة التنافسية وتفتح آفاقًا جديدة للنمو.

ومن الطاقة المتجددة وتخزين الطاقة إلى الوقود النظيف، تشهد هذه القطاعات تدفقًا متزايدًا للاستثمارات، في تحول يعكس أن التكنولوجيا النظيفة لم تعد فقط وسيلة لخفض الانبعاثات، بل أصبحت فرصة اقتصادية واعدة ترسم ملامح الصناعة العالمية خلال السنوات المقبلة.

سوق التقنيات النظيفة

وثمة توقعات بأن يصل حجم سوق التقنيات النظيفة في العالم إلى 1.8 تريليون دولار بحلول عام 2030م، و1.2 تريليون دولار بنهاية العام الجاري، مقارنةً مع 916 مليار دولار عام 2024م، بمعدل سنوي مركب قدره 12.7% خلال الفترة (2026م- 2030م)، وتشمل السوق مجموعة واسعة من المنتجات المبتكرة، بما في ذلك تقنيات الطاقة المتجددة (تستحوذ على 62% من الإيرادات)، وتخزين الطاقة، والمركبات الكهربائية، ومعالجة المياه، وحلول إدارة النفايات.

ومن المتوقع أن يشهد قطاع حلول تخزين الطاقة أسرع نمو سنوي مركب حتى عام 2030م، ويعزى هذا النمو إلى التكامل مع أنظمة ومصادر الطاقة المتجددة، والتطورات الهائلة في تكنولوجيا البطاريات، والدعم الحكومي المتمثل في الإعانات والحوافز الضريبية، فعلى سبيل المثال، يتضمن قانون خفض التضخم الأمريكي (2022م)، إعفاءات ضريبية لأنظمة تخزين الطاقة المُستقلة تصل إلى 30%، علاوةً على قطاع الإسكان، الذي من المتوقع أن يشهد نموًا ملحوظًا أيضًا، مدفوعًا بالوعي البيئي وتوفير تكاليف الطاقة.

فرص واعدة

وبحسب تقرير مؤسسة "ميشن بوسيبل بارتنرشيب"، وهي تحالف دولي غير ربحي، معني بإزالة الكربون من الصناعات الرئيسة، إنه خلال الأشهر الستة الأولى من العام الجاري، تم الإعلان عن 19 مشروعًا نظيفًا في العالم، باستثمارات تصل إلى 43 مليار دولار، وهو ضعف المُعدل المسجل خلال الفترة نفسها من العام الماضي، وبرزت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كلاعبين رئيسين في قطاع الصناعات النظيفة العالمي، حيث تُسهم كل دولة بنقاط قوة مميزة.

وأضاف التقرير أن أنواع الوقود النظيف لقطاعي الطيران والشحن البحري تُعد من أكثر الفرص الاستثمارية الواعدة على المدى القريب في المنطقة، وعلى الصعيد العالمي، اتخذت تسعة مصانع لإنتاج الميثانول، وأربعة مصانع لإنتاج وقود الطيران المُستدام، وثلاثة مشاريع لإنتاج الأمونيا النظيفة قرارات استثمارية نهائية، مما يعكس تزايد الثقة التجارية في بدائل الوقود الأنظف.

ولا تقتصر آثار الاستثمار في الصناعات النظيفة على المشروع نفسه، إذ تمتد لتُحفّز نشاطًا اقتصاديًا أوسع يشمل توليد الطاقة النظيفة، وتطوير البنية التحتية، وتصنيع التقنيات، والخدمات اللوجستية، والإنتاج الصناعي التحويلي، كما تفتح

"1.8 تريليون دولار حجم سوق التقنيات النظيفة في العالم بمعدل نمو سنوي قدره 12.7% حتى 2030م.

"19 مشروعًا استراتيجيا نظيفًا في العالم باستثمارات 43 مليون دولار خلال الستة أشهر الأولى من 2026م.

"فرص استثمارية واعدة في الصناعات ذات الصلة بقطاع الطاقة المتجددة خاصةً مع دخول مشروعات الطاقة الشمسية والرياح الخدمة.

هذه الاستثمارات أمام الشركات الإقليمية فرصًا متعددة للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية الناشئة، عبر تطوير المشاريع، واقتناء التكنولوجيا النظيفة، وتقديم الخدمات الهندسية، وتعزيز قدرات التصنيع، بما يسهم في خلق فرص عمل جديدة، وخفض الانبعاثات، وجذب مزيد من الاستثمارات المحلية والدولية.

استثمارات ضخمة

وأعلنت المفوضية الأوروبية مؤخرًا، عن تقديم منح بقيمة 400 مليون يورو لنحو 65 مشروعًا للتدفئة النظيفة الصناعية في جميع أنحاء القارة، بتمويل من صندوق الابتكار التابع للاتحاد الأوروبي، وهو جزء من الجهود المبذولة لخفض انبعاثات الكربون وتقليل الاعتماد على الوقود التقليدي.

ومن المتوقع أن تسهم جميع هذه المشاريع في منع انبعاث أكثر من 6.6 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون خلال العقد القادم، وذلك من خلال استبدال أنظمة التدفئة التي تعمل بالغاز الطبيعي ببدائل أنظف، ومن المستهدف أن تنتج هذه المشاريع حوالي 16.3 تيراواط/ ساعة من الحرارة الخالية من الكربون خلال السنوات الخمس الأولى لتشغيلها، وبقدرة حرارية تبلغ 766 ميغاواط، يُمكن لهذه المنشآت أن تُغني عن أكثر من 1.5 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي خلال تلك الفترة.

وفي الصين، أعلن بنك "إتش إي بي سي"، عن إطلاق حزمة تمويلية بقيمة 4 مليارات دولار، لدعم جهود الاستدامة والتحول للاقتصاد الأخضر في البلاد، من خلال دعم الشركات العاملة في قطاعي الطاقة النظيفة والتقنيات منخفضة الكربون على التوسع عالميًا، ضمن التزامه بتسهيل استثمارات بقيمة تتراوح بين 750 مليار دولار وتريليون دولار لهذا الغرض خلال العقد الحالي.

وأسهمت الصناعات النظيفة (الطاقة الشمسية والمركبات الكهربائية) بأكثر من ثلث نمو الناتج المحلي الصيني خلال عام 2025م، فضلاً عن زيادة في معدلات الاستثمار وصلت إلى 90%، حيث بلغت قيمة قطاع الطاقة النظيفة وحده 2.1 تريليون دولار، يمثل هذا الرقم 11.4% من الناتج المحلي، كما بلغت الاستثمارات في هذا القطاع حوالي تريليون دولار، تُعادل أربعة أضعاف الاستثمارات في استخراج الوقود وتوليد الطاقة من الفحم والتي بلغت 260 مليار دولار.

ومن الصين إلى الهند، حيث يبلغ حجم الاستثمارات المستقبلية في الصناعات النظيفة حوالي 433 مليار دولار، وتحتل نيودلهي المرتبة الثالثة عالميًا في عدد مشاريع الصناعات النظيفة، بعد الصين

والولايات المتحدة، والتي تتركز في قطاعات الوقود النظيف والكيماويات، حيث شهد القطاع توسعًا بنحو 30%، مدعوماً بزيادة الاستثمارات في الهيدروجين الأخضر، والتصنيع القائم على الطاقة المتجددة، والسياسات الصناعية التي تركز على أمن الطاقة، كما تستحوذ الأمونيا الخضراء حاليًا على الحصة الأكبر من المشاريع (بعدد 49 مشروعًا)، يليها وقود الطيران المستدام، والميثانول الأخضر، والألومنيوم منخفض الكربون.

مركز عالمي للهيدروجين الأخضر

وتتقدم المملكة بخطوات متسارعة نحو ترسيخ مكانتها كمركز عالمي لصناعة الهيدروجين الأخضر، مستفيدةً من وفرة موارد الطاقة المتجددة، وموقعها الاستراتيجي القريب من أسواق الطيران العالمية وخطوط التجارة الدولية.

ويبرز مشروع نيوم للهيدروجين الأخضر، الذي تطوره نيوم بالشراكة مع Air Prod-ucts وأكوا باور، كأحد أكبر مشاريع الطاقة النظيفة في المنطقة، إذ يستهدف إنتاج نحو 1.2 مليون طن من الأمونيا النظيفة سنويًا، مستقطبًا استثمارات دولية وشراكات تقنية متقدمة.

وتعكس مؤشرات السوق جاذبية قطاع التقنيات النظيفة في المملكة، إذ تتوقع شركة الاستشارات الأمريكية Grand View Research أن يصل حجم سوق التقنيات النظيفة في المملكة إلى 15.8 مليار دولار بحلول عام 2030م، مقارنةً بنحو 7.5 مليار دولار في عام 2024م، بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 13.7%، وكانت تقنيات الطاقة المتجددة، ولا سيما حلول تخزين الطاقة، من أبرز القطاعات تحقيقًا للعوائد خلال عام 2024م.

وفي قطاع الهيدروجين، بلغ حجم السوق في المملكة نحو 1.6 مليار دولار خلال العام الماضي، مع توقعات بارتفاعه إلى 2.3 مليار دولار بحلول عام 2034م، بمعدل نمو سنوي مركب يقارب 4% خلال الفترة (2026م-2034م)، مدفوعًا بالتوسع في تطبيقات الطاقة النظيفة، إلى جانب

الدور المتزايد لتقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير القطاع، وفقًا لتقرير صادر عن مجموعة إيمارك للأبحاث والاستشارات.

وعلى المستوى العالمي، تواصل سوق الهيدروجين الأخضر تسجيل معدلات نمو قوية، وسط توقعات بارتفاعها بأكثر من 40% سنويًا حتى عام 2030م، لتصل إلى نحو 72 مليار دولار، في وقت تشير التقديرات إلى أن الهيدروجين الأخضر قد يسهم في استبدال 37% من إنتاج النفط العالمي بحلول عام 2050م.

ويأتي مشروع نيوم للهيدروجين الأخضر في مقدمة المبادرات التي تعزز طموحات المملكة في هذا المجال، إذ يعتمد بالكامل على الطاقة المتجددة بقدرة تصل إلى 4 جيجاوات من محطات الطاقة الشمسية وتوربينات الرياح، تشمل أكثر من 5.6 مليون لوحة شمسية وأكثر من 250 توربينة رياح، بما يسهم في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنحو 5 ملايين طن سنويًا.

وفي إطار جهود بناء سلسلة قيمة محلية لصناعة الطاقة النظيفة، وقّعت شركة المصافي السعودية "ساركو" مذكرة تفاهم غير ملزمة مع شركة "آللي إنرجي" الصينية لإنشاء مصنع لإنتاج الأمونيا الخضراء داخل مدينة جازان الصناعية، في خطوة تستهدف توطين تقنيات الطاقة النظيفة وتعزيز القدرات الصناعية المرتبطة بالهيدروجين والأمونيا.

توطين الصناعات النظيفة

وأشار خبير الطاقة العالمي، "جيم كرين"، إلى أن المملكة تتمتع بمزايا عديدة تجعلها رائدة في مجال الصناعات النظيفة في الوقت الحالي وفي المستقبل، حيث تمتلك قاعدة موارد هائلة في مجال الطاقة المتجددة والمواد الأولية للوقود النظيف، بالإضافة إلى خزانات جيولوجية واسعة يمكن استخدامها لتخزين الكربون، كما تتميز بتركيز مصادر الانبعاثات بالقرب من مواقع التخزين، فضلاً عن أن الشركات والجامعات السعودية تضم كفاءات هندسية بشرية متميزة وخبرة مثبتة في نقل الطاقة وتحويلها، وفي استغلال الموارد الجيولوجية.

ومن المتوقع أن تشهد الصناعات ذات الصلة بقطاع الطاقة المتجددة نموًا كبيرًا خلال السنوات المقبلة، حيث لم يعد القطاع في مراحله الأولى، فقد دخلت خمسة مشاريع للطاقة الشمسية حيز التشغيل في عام واحد، مضيفةً 3751 ميجاوات من القدرة الإنتاجية، ويضم القطاع حاليًا عشرة مشاريع طاقة متجددة عاملة بقدرة إجمالية للطاقة الشمسية تتجاوز 6151 ميجاوات، بالإضافة إلى محطة طاقة رياح بقدرة 400 ميجاوات، حيث تعمل المملكة على بناء بنية تحتية صناعية متطورة لإنتاج مكونات الطاقة المتجددة محليًا، وقد أعلن صندوق الاستثمارات العامة عن ثلاثة مشاريع مشتركة جديدة تركز على توطين مكونات توربينات الرياح، والخلايا الكهروضوئية، وتصنيع رقائق الطاقة الشمسية، ويساهم هذا في خلق فرص عمل تتطلب مهارات عالية، وتقصير سلاسل التوريد، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، وتعزيز إمكانات التصدير على المدى الطويل. ■

اقتصاديات

المحميات الطبيعية

المحميات.. استثمار المستقبل

الاقتصاد - هيئة التحرير

في الساعات الأولى من الصباح، وقبل أن تكسر أشعة الشمس سكون الصحراء، يظهر قطيع من المها العربي متجولاً في موطنه الطبيعي، بينما تحلق الطيور فوق أشجار المانجروف، وتتحرك الكائنات البحرية بين الشعاب المرجانية في مياه البحر الأحمر والخليج العربي، مشاهد كانت حتى وقت قريب تُروى بوصفها جزءًا من تاريخ الطبيعة في الجزيرة العربية، لكنها اليوم تعود إلى الواجهة بوصفها استثمارًا للمستقبل.

فلم تعد المحميات الطبيعية في المملكة مجرد مناطق مغلقة لحماية الأنواع المهددة بالانقراض، بل تحولت إلى أصول اقتصادية تعيد تعريف العلاقة بين البيئة والتنمية؛ ففي الوقت الذي توسعت فيه المساحات المحمية برًا وبحرًا، وأُعيد توطين آلاف الحيوانات في بيئاتها الأصلية، برزت سياحة الحياة الفطرية كقطاع واعد يجذب الزوار والمستثمرين، مدعومًا بتنوع بيولوجي يضم أكثر من 65 نظامًا بيئيًا ونحو 12 ألف نوع من الكائنات الحية، هذا التحول يطرح سؤالاً جوهريًا: كيف أصبحت حماية الطبيعة استثمارًا اقتصاديًا؟ وكيف تحولت المحميات من تكلفة للحفاظ على البيئة إلى رافد للتنمية.

تنوع بيولوجي فريد

ووفقًا لتقرير مؤسسة "ديب ماركت إنسيت" لأبحاث السوق، من المتوقع أن تصل القيمة السوقية لاقتصاد سياحة الحياة البرية في المملكة إلى 594.5 مليون دولار بحلول عام 2034م، مقارنةً مع 333.1 مليون دولار في عام 2025م، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 6.7% خلال الفترة (2026م-2034م)، وتحتل رحلات السفاري ومشاهدة الطيور والحيوانات البرية صدارة الرحلات السياحية بقيمة 150.6 مليون دولار، كما أشار إلى أن المملكة ساهمت بنسبة 1.45% في سوق السياحة البيئية العالمية في عام 2025م.

وكانت المملكة قد كثفت خلال السنوات الخمس الماضية، جهودها لحماية تراثها الطبيعي وإعادة تأهيله، حيث تمت إعادة إدخال أكثر من 10 آلاف حيوان محلي إلى مواطنها الطبيعية، في حين توسعت المناطق البرية المحمية لتشمل 18.3% من مساحة أراضي المملكة، وتغطي المناطق البحرية المحمية الآن 16.3% من بيئتها البحرية، مما يساهم في الالتزام الوطني بحماية 30% من المناطق البرية والبحرية بحلول عام 2030م.

> **594 مليون دولار قيمة سوق سياحة الحياة البرية في المملكة بحلول عام 2034م بمعدل نمو سنوي 6.7%.**

ومن جانبه قال الخبير في مجال الحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي، "ستيوارت ويليامز"، إن المملكة تقوم بأعمال رائدة في مناطق الحماية الطبيعية، حيث تزخر بتنوع بيولوجي فريد ورائع، يضم أنواعًا نباتية وحيوانية متنوعة، من حيوانات برية كالغزال والوعل والمها والنمر العربي الشهير، إلى كائنات بحرية مهددة بالانقراض كالشعاب المرجانية والأطوم.

ومؤخرًا أطلقت المملكة برنامج "وجهات الحياة الفطرية"، والذي يتيح لعشاق الحيوانات والطبيعة وجهات جديدة للاستمتاع بالحياة البرية والتعرف على التنوع البيولوجي الذي تذخر به المملكة، والتي تضم أكثر من 65 نظامًا بيئيًا وأكثر من 12 ألف نوع من الكائنات الحية.

وقد سلط الرئيس التنفيذي للمركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية، الدكتور "محمد علي قربان"، الضوء على مبادرات إطلاق الحيوانات الفطرية في بيئاتها الطبيعية كمؤشر رئيسي على التقدم المحرز، إلى جانب توسيع المناطق المحمية برًا وبحرًا، لافتًا إلى أن الباقة الجديدة تتضمن تجارب سفاري، وخيارات موسعة لمراقبة الطيور، ومواقع مُخصصة لمشاهدة أنواع مختارة، منها محمية جزر فرسان، بالإضافة إلى فرص مشاهدة الحياة الفطرية في مناطق محمية مثل محمية الإمام سعود بن عبد العزيز الملكية، حيث يمكن للزوار أيضًا مشاهدة المها العربي.

ازدهار السياحة البيئية

وتُحرز المملكة تقدمًا مطردًا في إعادة النعام أحمر الرقبة إلى موائله الطبيعية داخل محمية الإمام عبدالعزيز الملكية، حيث تُعزز نجاحات التكاثر الجديدة دعم الجهود الوطنية للحفاظ على التنوع الإحيائي ودعم التوازن البيئي، والتي استقبلت بالشراكة مع محمية الملك خالد الملكية، أكثر من 800 ألف زائر

على مدار ستة أشهر، مما يعكس تزايد الإقبال على السياحة البيئية والسفر الذي يركز على الحفاظ على البيئة، كما استقبلت محمية الأمير محمد بن سلمان الملكية 35 نوعًا من الطيور والحيوانات البرية، ضمن برنامجها لإكثار الأنواع المهددة بالانقراض، والذي يتوافق مع المعايير الدولية، خاصةً أنها تعد من أغنى المحميات بالتنوع البيولوجي في المنطقة، وتمتد على مساحة 24.5 ألف كيلو متر مربع، وتضم 15 نوعًا من الموائل الطبيعية.

وتلعب محمية الملك سلمان الملكية (تُعد رابع أكبر محمية في العالم)، دورًا محوريًا في جهود المملكة لاستعادة الطبيعة والحفاظ عليها وحماية التنوع، من خلال توفير بيئات آمنة للحياة البرية والنباتات المحلية، ودعم أهداف الاستدامة الوطنية، ومن أبرز الانجازات في هذا الإطار، إعادة تأهيل أكثر من 750 ألف هكتار من الأراضي المتدهورة، واستعادة الغطاء النباتي، وغرس أكثر من أربعة ملايين شتلة في أرجاء المحمية.

عسير .. وجهة سياحية مميزة

وتبرز منطقة عسير الجبلية كإحدى أكثر مناطق المملكة تنوعًا من الناحية البيئية، حيث تمتد أنظمتها البيئية من قمم جبال السروات إلى سهول تهامة الساحلية، وقد أسهم مناخ المنطقة المعتدل نسبيًا وهطول الأمطار الموسمية في ازدهار غابات كثيفة من أشجار العرعر والزيتون البري والأكاسيا، فضلاً عن عديد من النباتات الطبية والعطرية، كما أنها تُعد ملاذًا مهمًا لأنواع الطيور المقيمة والمهاجرة، مما يجعلها من أغنى مناطق المملكة بالتنوع البيولوجي، مما يعزز مكانتها المتنامية كوجهة سياحية وبيئية مميزة.

وتُعدّ محمية جزر فرسان، إحدى أبرز مواقع التنوع البيولوجي في المملكة على البحر الأحمر، وتشتهر بأنظمتها البيئية البحرية، وطيورها المهاجرة، وحياتها البرية، بما في ذلك غزال العربي (الفرساني) المُهدد بالانقراض، مما يجعلها وجهة رئيسة للسياحة البيئية وأبحاث الحفاظ على البيئة.

وتأتي الخطوات المتواصلة لتطوير المحميات البرية، ضمن جهود أوسع نطاقًا لترسيخ مكانة المملكة كوجهة عالمية للسياحة البيئية وسياحة الحياة البرية، مع تعزيز الوعي البيئي والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، ونجحت المملكة بالفعل في تعزيز برامج الحفاظ على البيئة في السنوات الأخيرة، من خلال مشاريع ترميم واسعة النطاق للموائل، ومبادرات إعادة توطين الحياة البرية، وتوسيع نطاق المناطق المحمية.

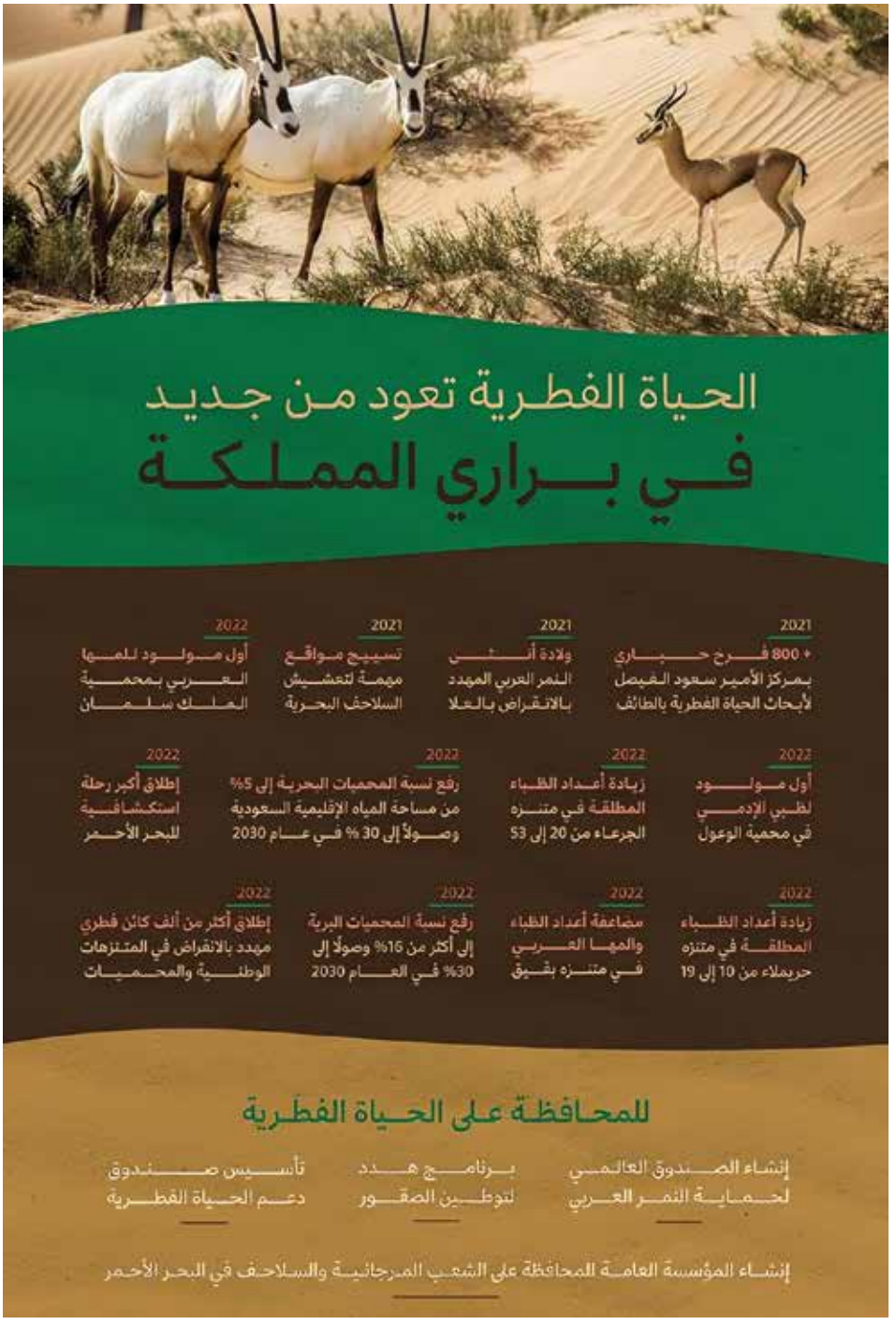

فرص استثمارية متنوعة

ويبدو أن المملكة تتجه للاستفادة من النمو الكبير الذي يشهده سوق السياحة البيئية عالميًا، والذي بلغت قيمته نحو 284 مليار دولار في عام 2025م، مع توقعات بأن يتجاوز تريليون دولار بحلول عام 2035م، بمعدل نمو سنوي يصل إلى 14% خلال الفترة (2026م–2035م).

ويعكس هذا النمو الاهتمام المتزايد بالسياحة البيئية، ولا سيما المحميات البرية، في ظل ارتفاع وعي المسافرين بالأثر البيئي لخياراتهم السياحية، وهو ما يجعل هذا القطاع فرصة واعدة للمستثمرين ليس فقط من ناحية العوائد الاقتصادية،

بل أيضًا من حيث دعم التنمية المستدامة والمساهمة في الحفاظ على البيئة.

كما أن دول الشرق الأوسط، وفي مقدمتها المملكة، أصبحت مرشحة بقوة لتكون من أبرز وجهات السياحة البيئية الفاخرة وتجارب الحفاظ على البيئة الصحراوية، فمن خلال رؤية 2030، تواصل المملكة الاستثمار في مشاريع السياحة المستدامة والسياحة البيئية، وهو ما يعزز مكانة هذا القطاع باعتباره أحد الركائز المهمة في صناعة السياحة.

وتدرك المملكة الإمكانات الكبيرة التي تمتلكها السياحة البيئية، وتسعى إلى ترسيخ مكانتها كوجهة سياحية رائدة في المنطقة، عبر مبادرات الحفاظ على المناظر الطبيعية، ومشاريع إعادة توطين الحياة البرية المحلية، بما يفتح المجال أمام عشاق الطبيعة والمسافرين الباحثين عن تجارب سياحية بيئية مميزة.

وأشارت مدير عام الاستثمار بالمركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر، "هدى البقمي"، إلى أن خطة المركز لتعزيز الاستدامة البيئية وفتح آفاق جديدة للسياحة الطبيعية في المملكة تزخر بفرص استثمارية عديدة، وأشارت إلى أن السياحة البيئية تُعد قطاعًا واعدًا ينمو بمعدل يتراوح بين 3% و5% سنويًا، لافتةً إلى أن المركز يعمل على تهيئة المواقع من جوانب عديدة، تشمل حماية الغطاء النباتي ومنع الانتهاكات البيئية كقطع الأشجار والرعي الجائر، وتنمية الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، وإنشاء بيئات وموائل طبيعية، مؤكدةً بأن هذه العوامل تمثل عوامل جذب للمستثمرين، موفرةً فرص استثمارية موسمية تصل مدتها إلى ثلاثة أشهر، وفرص استثمارية طويلة الأجل تتيح مرونة في الاستثمار لمدة تصل إلى 25 عامًا.

"المملكة تسعى لترسيخ مكانتها كوجهة عالمية للسياحة البيئية وسياحة الحياة البرية والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

تعظيم العوائد السياحية

وفي ظل التوجه نحو تحويل المواقع الطبيعية والتراثية إلى وجهات سياحية منتجة تسهم في تنويع الاقتصاد وخلق فرص العمل، بالشراكة مع القطاع الخاص، أصبحت تمثل المحميات البرية أحد المحاور الرئيسة في مستقبل السياحة بالمملكة، كما أن استعداد المملكة لاستضافة فعاليات عالمية كبرى، مثل معرض إكسبو 2030م، في الرياض وكأس العالم 2034م، يوفر فرصة مهمة لتعزيز نمو القطاع السياحي، إلى جانب تنشيط القطاعات الداعمة له، وفي مقدمتها البنية التحتية والخدمات اللوجستية.

وفي هذا الإطار، فإن توسيع مشاركة القطاع الخاص في تطوير المحميات البرية يمثل خطوة مهمة لتعظيم الاستفادة منها، سواء عبر إنشاء الفنادق والنُزُل البيئية أو تطوير أنشطة السياحة البيئية المستدامة، بما يسهم في توفير فرص عمل للمجتمعات المحلية، ودعم نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز مكانة المملكة كوجهة رائدة في السياحة البيئية.

فالمحميات البرية تمتلك مقومات تجعلها تجمع بين القيمة البيئية والاقتصادية، وهو ما يتيح تحويلها إلى مصدر دخل مستدام من خلال مشروعات استثمارية متنوعة، تشمل رحلات السفاري والسياحة الجبلية والسياحة العلمية وغيرها من الأنشطة البيئية، ومن شأن هذا التوجه أن يعزز الاقتصاد الأخضر، ويستثمر إمكانات المجتمعات المحلية، ويقدم تجارب سياحية نوعية، بما يرفع مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي ويدعم مستهدفات التنويع الاقتصادي. ■

إنترنت الحافة.. التحدي القادم على عمالقة التقنية والاتصالات!

صباح التركي
𝕏: @sabah_alturki

ضربت التقنية الحديثة جذورها في العالم بصفة أصيلة، وتمددت أفقيًا من باب الاستخدام، وعموديًا من حيث سرعة تطورها والاعتماد عليها في أداء المهام المختلفة، ولم يعد الابتكار والإبداع والتنافس والتكامل بين مكوناتها له حدود، كما أنها أصبحت المحرك الأساسي لاقتصاديات الدول.

التطور المذهل القادم في عالم التقنية، والذي بدأت تطبيقاته في الظهور والتوسع التجاري كبنية تحتية موازية ومنافسة لما هو موجود حاليًا (نموذج اقتصادي تقني جديد)، يتمثل بتحول وتغير بنية الاتصالات والشبكات الحالية (web2) والخوادم المركزية إلى ما يسمى بإنترنت الحافة الذاتي (DeWi & Edge Web) وشبكات البنية التحتية الفيزيائية اللامركزية، المعروفة عالميًا باسم (DePIN)!

لشرح الأمر: البنية التحتية لشبكات التقنية التقليدية (المركزية) في مسائل الاتصال والإنترنت تعتمد على الأبراج وكابلات الألياف الضوئية (تكلفة باهظة ولا تغطي كافة المساحات)، كما أن خوادمها المركزية تقوم بمعالجة وتدريب نماذج الذكاء الاصطناعي الخاص بها عبر سحب بيانات المستخدمين (انعدام الخصوصية)!

إضافة إلى مهامها كمزود للحوسبة السحابية (احتكار مركزي للبيانات، وتكاليف هائلة تواجه مختبرات الذكاء الاصطناعي ونقصًا في الأجهزة)، بينما في البنية التحتية للشبكات الجديدة "اللاسلكية واللامركزية" يكون الاتصال والإنترنت عبر هواتف المستخدمين وأجهزة البث الخاصة بهم (الند للند دون خادم وسيط كالأبراج) وبأسعار تنافسية تفوق الشبكات التقليدية.

أما تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي والحوسبة فهي قائمة على "البلوكشين" وتتم بصورة محلية لا مركزية عبر المعالجات والمستشعرات الذكية للهواتف وأجهزة المستخدمين الإلكترونية (أفراد أو مؤسسات)، مع الحفاظ على خصوصية البيانات وعدم خروجها خارج نطاق أجهزة المستخدمين! في المقابل يتم تقديم عملات رقمية مشفرة قابلة للتداول كمكافئة للمساهمين في هذه الشبكة (مشروع هيليوم موبايل "Helium Mobile" للهواتف المحمولة النموذج الحي الأبرز).

تُدرك عمالقة شركات الاتصالات والحوسبة السحابية والخوادم المركزية مثل "Amazon AWS أو Microsoft أو Google" الخطر القادم على نفوذها، لذا؛ فهم لا يحاربون التقنية الجديدة بل يحاولون السيطرة عليها بصمت إما باحتوائها عبر شراكات هجينة، كمشروع هيليوم اللامركزي مع شركة (T-Mobile) للاتصالات التقليدية، أو بالاستثمار في البنية التحتية المضادة، وذلك بضخ مئات المليارات من الدولارات على بنيتهم التحتية، ومراكز بيانات الذكاء الاصطناعي (بناء مفاعلات نووية وخوادم خارقة) لتأمين سيطرتهم المركزية وجعل ذكائهم الاصطناعي متفوقًا بمراحل ضخمة عن أي ذكاء اصطناعي يمكن للهاتف الشخصي تشغيله.

التحدي الإضافي التي تواجهه شركات التقنية التقليدية (المركزية)، هو قيام كبرى شركات إنتاج الرقائق الإلكترونية، ومعالجات الهواتف والأجهزة أمثال (NVIDIA وQualcomm) وغيرهما بطرح منتجاتها المتطورة باتجاه شبكات التقنية اللامركزية (هواتف وحواسيب) ولم تعد منتجاتها مقصورة على عمالقة التقنية المركزية.

يمكن تلخيص ما يدور بالخفاء بين شركات شبكات التقنية المركزية واللامركزية بأنها "حرب تقنية باردة"، الغلبة في النهاية ستكون لمن يملك كفاءة التكلفة، والسرعة، وحماية الخصوصية. وكلها عوامل تصب في مصلحة شبكات الحافة اللامركزية على المدى الطويل.

وقفة:

- يُتوقع لقطاع (DePIN) أن يشهد نموًا ملحوظًا في المستقبل فمؤسسة (Messari) ومجلس المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) يتوقعان للقطاع بلوغ قيمة سوقية إجمالية تقدر بـ (3.5) تريليون دولار بحلول عام 2028م! وهي "مبالغة"، فالقيمة السوقية الحالية للقطاع تبلغ (10 - 30) مليار دولار، وتصل أحيانًا إلى (50) مليار دولار، وصيغة المبالغة في التقدير، ربما تعكس التصور بسرعة تطور التقنية، وأن القطاع سيكون البديل القادم عن قطاع الشبكات المركزية! خاصة وأنه بدأ يقتطع حصصًا سوقية تدريجية لصالحه.

%
+100.240
105.443
%
%
-20.450
%

المال والتأمين .. من قطاع مساند إلى قاطرة للنمو

الاقتصاد - خالد الشايع

قد تبدو حركة الأموال في البنوك وشركات التأمين وأسواق رأس المال مجرد تفاصيل بعيدة عن حياة الناس اليومية؛ إلا أنه خلف كل مشروع ضخم يرتفع في الصحراء، وكل منشأة جديدة تفتح أبوابها، وكل شركة ناشئة تبحث عن توسع وتمويل، وكل مركبة تدخل منظومة التأمين، تقف منظومة مالية وتأمينية تتغير بسرعة غير مسبوقة.

وخلال السنوات الخمس الماضية، لم يعد قطاع الخدمات المالية والتأمين في المملكة مجرد قطاع مساند للنشاط الاقتصادي، يقدم التمويل أو يغطي المخاطر عند وقوعها، بل تحول تدريجيًا إلى أحد أهم محركات النمو وتنويع مصادر الدخل، مستفيدًا من الزخم الذي أطلقته رؤية 2030، ومن شراكة تنظيمية متكاملة بين البنك المركزي السعودي "ساما"، وهيئة السوق المالية، وهيئة التأمين، ضمن برنامج تطوير القطاع المالي.

هذا التحول لم يكن مجرد زيادة في حجم الأصول أو عدد شركات التقنية المالية، وإنما إعادة صياغة كاملة لدور "المال والتأمين" في الاقتصاد الوطني؛ من تمويل النشاط الاقتصادي التقليدي إلى تمويل مشاريع التنمية الكبرى، ومن تعويض الخسائر إلى إدارة المخاطر، ومن التعاملات النقدية إلى الاقتصاد الرقمي، ومن الاعتماد على القنوات المصرفية وحدها إلى منظومة واسعة تضم الصكوك وأدوات الدين وشركات التقنية المالية والبنوك الرقمية والاستثمار المؤسسي.

خمس سنوات غيّرت قواعد اللعبة

مع تسارع التدفقات الاستثمارية وتوسع القطاع الخاص ونمو المشاريع العملاقة، برزت الحاجة إلى منظومة مالية وتأمينية أكثر كفاءة وقدرة على توفير التمويل طويل الأجل، ودعم الشركات الناشئة، وإدارة المخاطر، واستيعاب النشاط الاقتصادي المتزايد. ومن هنا تحول قطاع الخدمات المالية والتأمين من دور مساند إلى أحد محركات النمو الاقتصادي.

وتعكس المؤشرات حجم هذا التحول؛ إذ بلغت الأصول المصرفية نحو 4.81 تريليون ريال، وتجاوزت التسهيلات الائتمانية 3.36 تريليون ريال، فيما تتوقع "ستاندرد آند بورز" نمو محافظ القروض بنحو 10% مدفوعًا بتمويل المشاريع الكبرى. كما توسعت أسواق رأس المال عبر الصكوك وأدوات الدين طويلة الأجل، بالتوازي مع وصول عدد شركات التقنية المالية والبنوك الرقمية المرخصة إلى نحو 301 شركة، بينها 85 للمدفوعات الرقمية و55 للتمويل و21 للتقنيات التأمينية. وانعكس هذا التحول رقميًا على المستهلك، لترتفع حصة

"كلما توسعت الاستثمارات، زادت الحاجة إلى الائتمان، وكلما ارتفعت قيمة الأصول، ارتفعت الحاجة إلى الحماية التأمينية، وكلما نمت الشركات الناشئة، ازدادت الحاجة إلى أدوات تمويل بديلة."

"المملكة لم تعد تبني قطاعًا ماليًا وتأمينيًا لتلبية احتياجات الاقتصاد الحالي فقط، بل تؤسس منظومة مالية لاقتصاد مختلف في حجمه وتركيبته وطموحاته."

المدفوعات الإلكترونية للأفراد إلى نحو 79% بما يعزز توجه المملكة نحو اقتصاد أقل اعتمادًا على النقد.

المال يعيد تعريف تمويل التنمية

أحد أبرز ملامح التحول أن تمويل التنمية لم يعد يعتمد بالدرجة نفسها على الإنفاق الحكومي المباشر والتدفقات النفطية. فقد توسعت قنوات التمويل لتشمل البنوك، وأسواق الدين، والصكوك، وصناديق الاستثمار، وشركات التمويل، ورأس المال الجري.

كما أصبحت الصكوك والسندات الخضراء والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية من الأدوات المهمة لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة والبنية التحتية المستدامة، بما في ذلك المشاريع العملاقة، مثل: نيوم والبحر الأحمر، ويعكس ذلك انتقال السوق من تمويل النشاط الاقتصادي القائم إلى تمويل اقتصاد المستقبل.

وفي مجال الشركات الناشئة واستثمارات النمو، حققت المملكة قفزة كبيرة، إذ ارتفع تمويل الشركات الناشئة بنحو 121%، مع زيادة التمويل الجري، بنحو 1.66 مليار دولار، وتظهر البيانات الواردة في التقرير أن الشركات الناشئة تستحوذ على نحو 95% من إجمالي التمويل الخاص الموجه للنمو في منطقة الخليج، ما يعكس جاذبية السوق المحلية للمستثمرين الباحثين عن فرص النمو.

كما ارتفع الائتمان الممنوح من شركات التمويل غير المصرفية إلى نحو 113 مليار ريال، توزعت بصورة رئيسة بين الأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهنا تظهر أهمية التحول؛ فالتمويل لم يعد حكرًا على البنوك، وإنما أصبح منظومة متعددة القنوات.

التأمين.. من تعويض الخسائر إلى حماية الاستثمار

على الجانب الآخر، شهد قطاع التأمين تحولاً لا يقل أهمية؛ فالتأمين لم يعد يُنظر إليه باعتباره منتجًا تكميليًا يستخدم بعد وقوع الخطر، بل أصبح جزءًا من عملية الاستثمار نفسها، وشريكًا في حماية الأصول واستدامة الأعمال وإدارة المخاطر.

وتشير الاستراتيجية الوطنية لقطاع التأمين إلى استهداف رفع إجمالي أقساط التأمين من نحو 71.2 مليار ريال إلى 211.8 مليار ريال بحلول 2030م، فيما تستهدف رفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي غير النفطي من نحو 2.4% إلى 3.6%، مع قراءات تحليلية تضع سقف الطموح عند 4.3%.

وتترافق هذه الأهداف مع خطط لتوسيع قاعدة المؤمن عليهم؛ فالتأمين الصحي يستهدف رفع عدد المستفيدين من نحو 14 مليونًا إلى 23 مليون مستفيد، فيما تستهدف الخطط زيادة المركبات المؤمّن عليها من 9.1 مليون إلى 16 مليون مركبة، كما تستهدف المنظومة رفع عدد العاملين السعوديين في شركات التأمين من نحو 19 ألف موظف وموظفة إلى 38,500 بحلول 2030م.

ويكتسب هذا التوسع أهمية خاصة مع تضخم حجم المشاريع؛ فالمشاريع العملاقة مثل: نيوم والقدية والبحر الأحمر تحتاج إلى تأمين هندسي وإنشائي وتشغيلي معقد، إضافة إلى تأمين الطاقة والطيران والشحن البحري والمخاطر السيبرانية، وبالتالي فإن توسع قطاع التأمين أصبح شرطًا من شروط استدامة دورة الاستثمار نفسها.

أرقام تؤكد التحول

ويؤكد رئيس اللجنة المالية بغرفة الشرقية، بندر السحيمي، أن قطاع الخدمات المالية والتأمين شهد تحولاً نوعيًا وأصبح من الممكنات الرئيسة للنمو والاستثمار وتنويع الاقتصاد ضمن رؤية 2030، رابطًا هذا التحول بنمو الأنشطة غير النفطية بنحو 3.9% خلال عام 2025م، ومشيرًا إلى أن اتساع قاعدة الاقتصاد غير النفطي يرفع الحاجة إلى منظومة مالية وتأمينية أكثر كفاءة وعمقًا.

بندر السحيمي

وفي قطاع التأمين، يوضح أن إجمالي الأقساط المكتتبة ارتفع من نحو 65.5 مليار ريال في عام 2023م إلى 76.1 مليار ريال في عام 2024م بنمو 16.3%، كما ارتفع عمق التأمين مقارنة بالناتج المحلي غير

النفطي من 2.28% إلى 2.59%، ويرى أن أبرز التحولات تتمثل في تسارع الرقمنة، وتطور المنتجات، وزيادة الاعتماد على البيانات والتقنيات الحديثة، فضلاً عن انتقال التأمين تدريجيًا من مجرد تعويض الخسائر إلى شريك أساسي في إدارة المخاطر وحماية الاستثمارات واستدامة الأعمال.

ويشير السحيمي إلى ارتفاع أرباح قطاع التأمين من نحو 3.2 مليار ريال عام 2023م إلى 3.6 مليار ريال عام 2024م بنمو يقارب 12.5%، ويقول إن هذه المؤشرات قوة السوق، لكن الفرصة لا تزال أكبر من المنجز، لاسيما مع استمرار توسع الاقتصاد غير النفطي والمشاريع الكبرى واستثمارات القطاع الخاص.

ويختصر السحيمي التحدي المقبل في قدرة القطاع المالي والتأميني على التطور بالسرعة نفسها التي يتطور بها الاقتصاد الوطني، والمساهمة بصورة أكبر في حماية الاستثمارات واستدامة النمو.

التأمين كقوة استثمارية

ومن زاوية أخرى، يرى المحلل الاقتصادي وعضو مجلس الشورى السابق، أسامة كردي، أن التحول الحالي يمتد جذوره إلى عقود من التطور التنظيمي، ويقول إن من يتابع قطاع التأمين لأكثر من 30 عامًا، يرى أن السوق انتقل من مرحلة لم تكن فيها سوى شركة تأمين واحدة تابعة للدولة، إلى سوق تضم عددًا كبيرًا من الشركات الخاصة والعالمية، ويشير إلى أن فتح باب التأمين الطبي كان من أهم العوامل التي أسهمت في نمو الخدمات الطبية في المملكة، بعدما أدى توسع شركات التأمين الطبي إلى زيادة شهية رجال الأعمال للاستثمار في القطاع الصحي، ومن وجهة نظره فإن توسع التأمين لم يكن منعزلاً عن بقية الاقتصاد، بل أسهم بصورة مباشرة وغير مباشرة في نمو قطاعات متعددة.

ولا يقف تصور "كردي" عند حدود الدور التقليدي لشركات التأمين؛ فهو يرى أن هناك رابطًا وثيقًا بين الاستثمار والتأمين،

أسامة كردي

وأن شركات التأمين في كثير من دول العالم تعمل في النهاية كجهات استثمارية تستثمر جزءًا كبيرًا من دخولها في المصانع والصناديق الاستثمارية، داعيًا إلى تطوير دور شركات التأمين باعتبارها شركات استثمارية قادرة على المساهمة في قطاعات مختلفة، واستثمار الوفورات المتراكمة لديها في الشركات الصغيرة والمشاريع الجديدة، بما يدعم القطاع الخاص.

هندسة التحول الكبير

وفي قلب هذا المشهد تقف الأنشطة غير النفطية التي باتت تمثل نحو 55% من الناتج المحلي الإجمالي، بالتوازي مع تنامي دور صندوق الاستثمارات العامة، الذي

وصلت أصوله المدارة، وفق التقديرات الواردة، إلى نحو 3.41 تريليون ريال.

لكن التمويل والتأمين لا يعملان بمعزل عن هذه التحولات، فكلما توسعت الاستثمارات، زادت الحاجة إلى الائتمان، وكلما ارتفعت قيمة الأصول، ارتفعت الحاجة إلى الحماية التأمينية، وكلما نمت الشركات الناشئة، ازدادت الحاجة إلى أدوات تمويل بديلة.

ولهذا يمكن قراءة مستهدفات رؤية 2030 في القطاع المالي والتأميني من خلال مسارين: الأول حقق تقدمًا كبيرًا وربما تجاوز بعض أهدافه مبكرًا، لاسيما في البنية التحتية الرقمية والمدفوعات غير النقدية ونمو التقنية المالية؛ والثاني يواصل التقدم، ويتعلق بتوسيع سوق التأمين، وزيادة الأصول المدارة، ورفع عمق التمويل، وتكوين كيانات مالية وتأمينية أكثر قدرة على المنافسة الإقليمية.

ويستهدف برنامج تطوير القطاع المالي رفع عدد شركات التقنية المالية إلى 525 شركة وبنكًا رقميًا متكاملاً، فيما تستهدف الخطط رفع الأصول المدارة لدى الصناديق والمؤسسات المالية المرخصة إلى أكثر من 1.2 تريليون ريال بحلول 2030م.

كما تستهدف المملكة رفع حصة المدفوعات الإلكترونية للأفراد من 79% إلى 85% فأكثر، بالتزامن مع زيادة حصة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من نحو 5.7% من إجمالي المحافظ الإقراضية إلى 20%.

طفرة التأمين ومخاطر المرحلة المقبلة

وعلى الرغم من النمو القوي، فإن الطريق ليس خاليًا من التحديات؛ فقد أظهرت البيانات الواردة في التقرير تراجعًا نسبيًا في صافي أرباح قطاع التأمين بعد الضرائب، في وقت تستحوذ فيه الشركات الكبرى على حصة مؤثرة من الأرباح والتدفقات، بينما تواجه الشركات الأصغر ضغوطًا مرتبطة بتكاليف المطالبات والتشغيل.

كما تفرض المخاطر الجيوسياسية الإقليمية ضغوطًا على أسعار التأمين المتخصص، بخاصة في الشحن البحري والطيران والطاقة والمخاطر السيبرانية، مع توقعات بأن يستقر نمو الإيرادات عند مستويات أكثر اعتدالاً بعد سنوات من النمو المرتفع.

ويؤكد الخبير في قطاع التأمين، طلال الشمري، أن القطاع شهد تحسنًا ملحوظًا على مختلف المستويات، سواء في نجاح الاكتتابات أو ربحية الشركات أو تطور الأعمال، ويرى أن السوق ينتقل من مرحلة "التوسع السريع" إلى مرحلة التركيز على جودة الأرباح واستدامة النمو، مستهدفًا الوصول إلى 140 مليار ريال بحلول 2030م، مشيرًا إلى أن الاندماجات لم تعد خيارًا ثانويًا، وإنما أصبحت ضرورة لتكوين كيانات مالية أكثر قوة، وأن الاندماجات الأخيرة لم تؤد بالضرورة إلى خروج الشركات، بل أسهمت في تقوية بعض الشركات المتعثرة عندما اندمجت مع شركات أكبر، وتحسين بيئة العمل ورفع القدرة التنافسية.

وأما ارتفاع أسعار التأمين، يرى الشمري أنه لا يمكن تفسيره باعتباره سعيًا للربح فقط، إذ تحدد كل شركة أسعارها وفق دراسة السوق وحجم التعويضات والخسائر المتوقعة وحسابات المخاطر الخاصة بها. ولذلك، يؤكد أن الحديث عن وجود تكتل بين الشركات لرفع الأسعار ليس دقيقًا.

هكذا تبدو الصورة أكثر وضوحًا: بأن المملكة لم تعد تبني قطاعًا ماليًا وتأمينيًا لتلبية احتياجات الاقتصاد الحالي فقط، بل تؤسس منظومة مالية لاقتصاد مختلف في حجمه وتركيبته وطموحاته.

فالبنوك تمول المشاريع، وأسواق رأس المال توفر أدوات الدين طويلة الأجل، وشركات التقنية المالية تعيد تعريف تجربة العميل، والصناديق الاستثمارية تدفع رأس المال نحو فرص جديدة، فيما يتحول التأمين إلى شبكة أمان للمشاريع والاستثمارات والأصول، لكن النجاح النهائي لن يقاس بحجم الأصول أو عدد الشركات وحده، بل بمدى قدرة هذه المنظومة على مواكبة سرعة التحول الاقتصادي، وتحويل السيولة إلى استثمارات منتجة، وحماية المشاريع من المخاطر، وتوسيع التمويل أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة، ورفع جودة الخدمات والمنتجات، وتطوير الكفاءات الوطنية.

ويبقى أن المرحلة المقبلة ليست مرحلة نمو كمي فقط، وإنما مرحلة نضج نوعي، والقاطرة المالية للمملكة تحركت بالفعل، وأصبحت في قلب مشروع التحول الاقتصادي، أما التحدي الحقيقي، فهو أن تحافظ على سرعتها، وأن تتطور بالقدر نفسه الذي يتطور به الاقتصاد الوطني، حتى لا تكتفي بتمويل رؤية 2030 بل تصبح إحدى أهم الأدوات التي تصنع اقتصاد ما بعد النفط، وتحمي استثماراته، وتدعم شركاته، وتمنحه القدرة على النمو المستدام. ■

أسواق

المدفوعات الإلكترونية

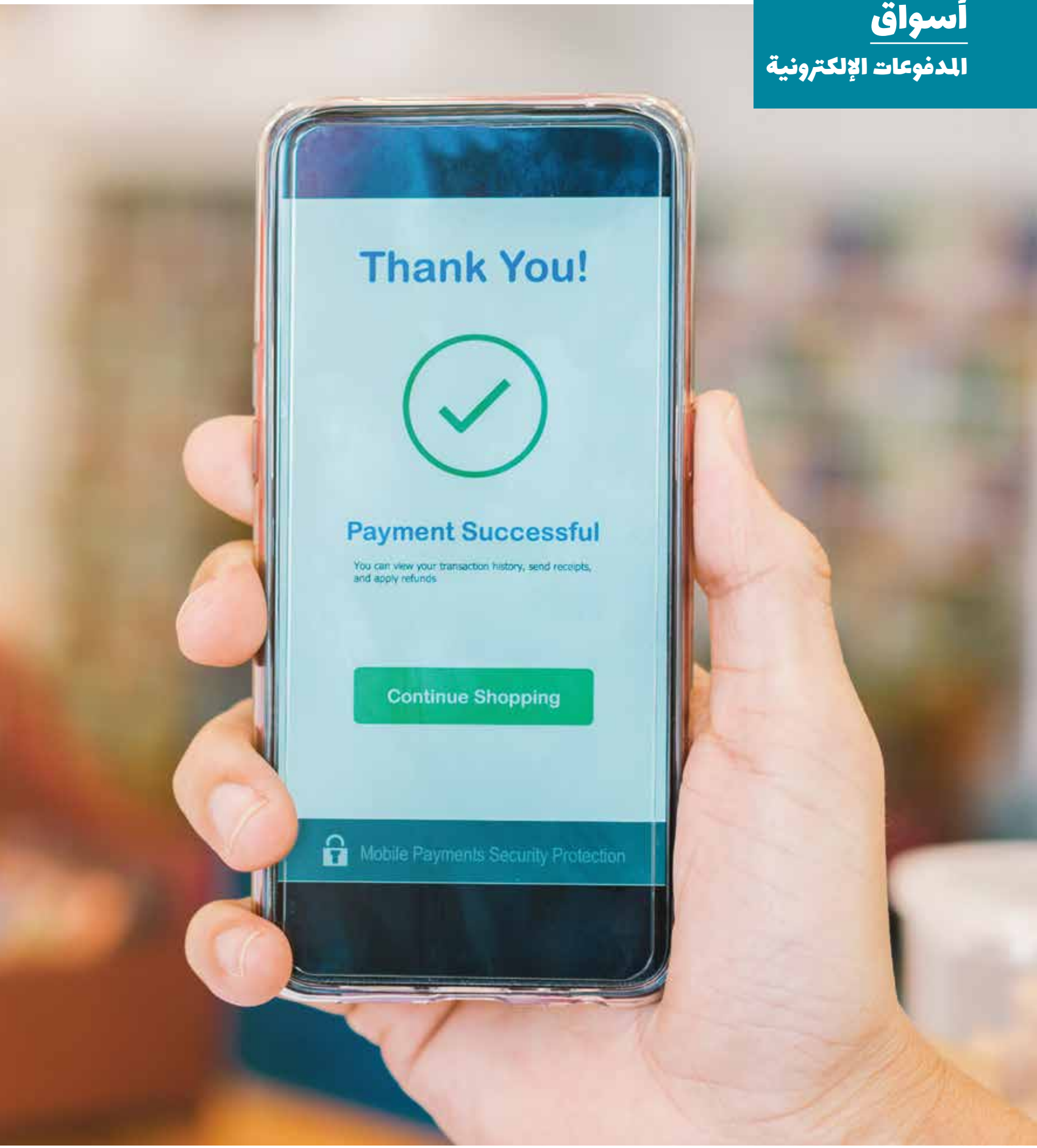

المملكة بلا كاش.. رحلة نحو مجتمع غير نقدي

الاقتصاد - خالد الشايع

في متجر، أو محطة وقود، أو أثناء طلب خدمة عبر تطبيق، أصبحت عملية الدفع لا تستغرق سوى لحظات؛ إذ يكفي تمرير الهاتف أو البطاقة أمام جهاز الدفع لتنتهي المعاملة دون الحاجة إلى حمل النقود أو انتظار الباقي، في مشهد يتكرر ملايين المرات يوميًا في المملكة، حتى أصبح الدفع الإلكتروني بالنسبة لكثيرين الخيار الأول، بينما يتراجع الاعتماد على النقد تدريجيًا.

وما يبدو سلوكًا يوميًا بسيطًا يعكس تحولاً اقتصاديًا أوسع وأعمق، فالمملكة لا تستبدل الأوراق النقدية بالهواتف الذكية فحسب، بل تعيد بناء منظومة مالية متكاملة تقوم على السرعة والشفافية والبيانات، لتقترب أكثر من نموذج مجتمع تقل فيه الحاجة إلى النقد.

"سجلت المملكة خلال العام الماضي نحو 11.5 مليار عملية بيع، بزيادة 11% مقارنة بالعام السابق، من بينها 1.77 مليار عملية عبر التجارة الإلكترونية.

"انتشار المدفوعات الإلكترونية خفّض الاعتماد على النقد، وقلّص الأخطاء والتكاليف التشغيلية، كما مكّن المتاجر من الاستفادة من البيانات الرقمية لفهم سلوك العملاء.

وتقف المملكة اليوم في طليعة التحول نحو الاقتصاد الرقمي، بعدما تجاوزت المدفوعات الإلكترونية كونها وسيلة دفع بديلة، لتصبح أسلوب حياة ومحركًا رئيسًا للنشاط الاقتصادي؛ فالتحول لم يعد مشروعًا تقنيًا أو مجرد مواكبة للتطور العالمي، بل أصبح تحولاً هيكليًا يعيد تشكيل علاقة الأفراد والشركات بالمال، ويرفع كفاءة الاقتصاد ويعزز تنافسيته.

وتكشف أحدث بيانات البنك المركزي السعودي أن المدفوعات الإلكترونية في قطاع التجزئة بلغت 85 من إجمالي عمليات الدفع بنهاية عام 2025م، متجاوزة مستهدف برنامج تطوير القطاع المالي البالغ 70%، ومرتفعة من 79% في عام 2024م، في مؤشر واضح على تسارع تبني وسائل الدفع الرقمية.

ولم يتوقف التحول عند نسب الاستخدام، بل انعكس على البنية التحتية المالية بالكامل؛ فقد تجاوز عدد أجهزة نقاط البيع 2.4 مليون جهاز موزعة في مختلف مناطق المملكة، فيما تتراوح قيمة المبيعات الأسبوعية عبرها بين 12 و16 مليار ريال، من خلال أكثر من 225 إلى 250 مليون عملية دفع أسبوعيًا.

وفي المقابل، تراجع الاعتماد على النقد بصورة واضحة، إذ انخفضت السحوبات النقدية عبر أجهزة الصراف الآلي بنسبة 11%، بينما بلغ عدد البطاقات البنكية المتداولة في السوق السعودي نحو 66.9 مليون بطاقة، في دلالة على انتقال المجتمع تدريجيًا نحو اقتصاد أقل اعتمادًا على "الكاش".

وتؤكد الأرقام اتساع النشاط الرقمي؛ فقد سجلت المملكة خلال العام الماضي نحو 11.5 مليار عملية بيع، بزيادة 11% مقارنة بالعام السابق، من بينها 1.77 مليار عملية عبر التجارة الإلكترونية، كما نفذ نظام المدفوعات الفورية "سريع" 784 مليون عملية، بنمو 32%، فيما تجاوزت عمليات سداد المدفوعات الإلكترونية 373 مليون عملية، بزيادة 3%.

من وسيلة دفع إلى محرك اقتصادي

ولم تعد المدفوعات الإلكترونية مجرد أداة لتسريع عمليات الشراء، بل تحولت إلى مصدر مهم للبيانات الاقتصادية، يمنح الأفراد والشركات قدرة أكبر على متابعة الإنفاق وتحليل السلوك المالي بصورة لحظية.

وأدى ذلك إلى رفع كفاءة الإنفاق، وتقليص تكلفة التعامل بالنقد، وتحسين جودة القرارات المالية، سواء على مستوى الأسر أو الشركات أو الجهات الحكومية، فضلاً عن الحد من الهدر المالي ورفع مستويات الشفافية.

كما أسهمت الرقمنة في تقليص الاقتصاد الخفي، والحد من التستر التجاري، ومكافحة غسل الأموال والاحتيال المالي، عبر تتبع التدفقات النقدية إلكترونيًا، وهو ما جعل الاقتصاد أكثر وضوحًا وكفاءة.

ولم يقتصر التحول على المستهلكين، بل امتد إلى القطاع المصرفي نفسه، الذي يشهد إعادة صياغة غير مسبوقة؛ فالمصارف التقليدية تحولت إلى منصات رقمية تتنافس في الابتكار، مدفوعة بالنمو المتسارع لشركات التقنية المالية، وانتشار المحافظ الإلكترونية، وخدمات "اشتر الآن وادفع لاحقًا".

وتوسع البنك المركزي في منح تراخيص البنوك الرقمية، ليصل عددها إلى أربعة بنوك رقمية مستقلة، كما تجاوز عدد شركات التقنية المالية المرخصة 230 شركة، بالتوازي مع انتشار المدفوعات "اللاتلامسية" والمحافظ الرقمية، حتى أصبحت وسائل الدفع الإلكترونية متاحة في أصغر الأنشطة التجارية.

قلّص الأخطاء والتكاليف التشغيلية

وأكد الرئيس التنفيذي لشركة تمكين للاستثمار، المهندس حامد بن حمري، أن التحول في منظومة المدفوعات أسهم في تسريع نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة والأعمال الريادية، من خلال تعزيز الكفاءة التشغيلية وإعادة تشكيل نماذج الأعمال، وليس فقط تسهيل عمليات الدفع.

وأوضح أن انتشار المدفوعات الإلكترونية في قطاع التجزئة خفّض الاعتماد على النقد، وقلّص الأخطاء والتكاليف التشغيلية، كما مكّن المتاجر من الاستفادة من البيانات الرقمية لفهم سلوك العملاء وتطوير العروض التسويقية، وأضاف أن حلول الدفع الرقمية أسهمت في قطاع المقاهي والمطاعم في تسريع الخدمة، وزيادة إنفاق العملاء، وتعزيز برامج الولاء والطلبات المسبقة.

وأشار إلى أن التحول الرقمي أزال عديدًا من العوائق أمام رواد الأعمال عبر أنظمة رقمية منخفضة التكلفة لإدارة المبيعات والمحاسبة، كما ساعدت المدفوعات الإلكترونية في بناء سجل مالي يعزز فرص التمويل والتوسع، ولفت إلى أن الاقتصاد غير النقدي أتاح نماذج أعمال مبتكرة مثل التجارة الإلكترونية والاشتراكات الرقمية، مؤكدًا أن القيمة الحقيقية تكمن في توظيف بيانات المدفوعات لاتخاذ قرارات أكثر دقة وتحسين الكفاءة وتطوير الخدمات، وشدد على أن وصول نسبة المدفوعات الإلكترونية إلى 85% يعكس نضج الاقتصاد الرقمي السعودي واعتماد التنافسية بشكل متزايد على البيانات والتقنية.

م. حامد بن حمري

اقتصاد أكثر شفافية

ومن جانبه رأى الكاتب الاقتصادي والخبير المصرفي، طلعت حافظ، أن التحول نحو المجتمع غير النقدي يعد أحد أبرز مستهدفات رؤية 2030، مؤكدًا أن تجاوز نسبة المدفوعات الإلكترونية حاجز 85% يمثل نجاحًا يفوق المستهدفات المعلنة.

وأوضح حافظ، أن التحول نحو مجتمع غير نقدي يعد أحد أهم مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي، مشيرًا إلى أن المدفوعات الإلكترونية أصبحت اليوم السمة الغالبة للأنظمة المالية الحديثة حول العالم، وأضاف أن المملكة لم تكتفِ بتحقيق المستهدف المحدد في الرؤية، بل تجاوزته، إذ بلغت نسبة المدفوعات الإلكترونية 70% قبل الموعد المستهدف، لتواصل نموها حتى وصلت حاليًا إلى 85%، وهو ما يعكس التطور المتسارع في البنية التحتية المالية والتحول الرقمي.

وأشار إلى أن هذا التحول يسهم في تعزيز كفاءة المنظومة المالية لعدة اعتبارات، يأتي في مقدمتها تسهيل عمليات الدفع وتقليل الاعتماد على النقد، الذي يفرض تكاليف مرتفعة على الاقتصادات نتيجة الحاجة المستمرة إلى طباعة العملات وإعادة تداولها واستبدال التالف منها، وأضاف أن بعض التقديرات تشير إلى أن تكاليف إدارة النقد قد تتراوح بين 1% و3% من الناتج المحلي، ما يجعل التوسع في المدفوعات الإلكترونية خيارًا اقتصاديًا أكثر كفاءة واستدامة.

ولفت حافظ إلى أن المملكة كانت من أوائل الدول في المنطقة التي تبنت حلول المدفوعات الإلكترونية منذ ثمانينيات القرن الماضي، وشهد هذا القطاع تطورًا متسارعًا خلال السنوات الأخيرة بفضل الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية والأنظمة المالية الحديثة.

وأكد أن المدفوعات الإلكترونية لا تقتصر فوائدها على تسهيل عمليات الدفع، بل تمتد إلى تعزيز الشفافية المالية من خلال سهولة تتبع حركة الأموال، والحد من الجرائم المالية والسرقات، والإسهام في مكافحة التهرب الضريبي، فضلاً عن رفع كفاءة التداول المالي وتوفير بدائل أكثر أمانًا ومرونة من التعاملات النقدية.

وأضاف أن الاعتماد على النقد يفرض أعباءً على الأفراد والشركات، سواء من حيث الحاجة إلى حمل الأموال أو المخاطر المرتبطة بفقدانها أو تعرضها للسرقة، في حين توفر المدفوعات الإلكترونية وسائل أكثر أماناً وسهولة، إذ تتيح إنجاز العمليات المالية بسرعة وكفاءة عبر بطاقات الدفع أو التطبيقات الرقمية، وهو ما يجعلها الخيار الطبيعي لمستقبل المعاملات المالية.

طلعت حافظ

فيصل الشماس

تحول في الثقافة الاقتصادية للمجتمع

واللافت أن التحول لم يعد يقتصر على التكنولوجيا، بل امتد إلى الثقافة الاقتصادية للمجتمع؛ ففي عام 2025م، ارتفع عدد العمليات الرقمية المنفذة في المملكة إلى 14.6 مليار عملية مقابل 12.6 مليارًا في العام السابق، فيما احتلت المملكة المرتبة الثانية عالميًا في مؤشر نضج الحكومة الرقمية الصادر عن مجموعة البنك الدولي بنسبة تجاوزت 99.6%، ما يعكس نضج البيئة الرقمية وقدرتها على استيعاب النمو المتسارع في التجارة الإلكترونية والخدمات المالية الرقمية.

وأكد الرئيس التنفيذي لشركة ريادة المالية، فيصل الشماس، أن وصول نسبة المدفوعات الإلكترونية إلى 85% يمثل قفزة نوعية نحو اقتصاد غير نقدي، ويعكس التطور السريع للمنظومة المالية، موضحًا أن هذا التحول يعزز الشفافية، ويحد من الاقتصاد غير الرسمي، ويسرّع دورة السيولة، ويرفع الإنتاجية، كما خفّض تكاليف إدارة النقد، ورفع كفاءة قطاعي التجزئة والتجارة الإلكترونية، وأسهم في توفير بيئة أكثر جاذبية لنمو الشركات وخلق فرص استثمارية ووظيفية، خصوصًا في قطاع التقنية المالية. وأضاف أن رقمنة المدفوعات عززت كذلك جاذبية المملكة للاستثمارات الأجنبية، ورسخت استدامة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية.

من جانبه، قال المحلل الاقتصادي، علي المزيد إن تجاوز المستهدف البالغ 70% إلى 85% جاء نتيجة للتطور التقني، الذي أسهم في إدخال الأموال المحتفظ بها خارج النظام المصرفي إلى الدورة الاقتصادية، ما عزز السيولة وكفاءة السوق، وصعّب التهرب الضريبي وعمليات غسل الأموال، مؤكدًا أن انتشار الخدمات المصرفية الرقمية غيّر سلوك الأفراد، وأصبحت الأموال أكثر اندماجًا في النشاط الاقتصادي بدلاً من بقائها خارج المنظومة المالية.

رحلة المستقبل لما بعد الكاش

وعلى ما يبدو أن القصة لم تعد تتعلق بطريقة الدفع، بل بشكل الاقتصاد نفسه، فكل عملية تتم عبر الهاتف أو البطاقة لا تعني فقط الاستغناء عن ورقة نقدية، بل تعني بيانات أكثر، وشفافية أعلى، وتكلفة أقل، وقرارات اقتصادية أدق. ولهذا، فإن رحلة المملكة نحو مجتمع أقل اعتمادًا على النقد لم تعد مجرد إنجاز رقمي، بل أصبحت نموذجًا لتحول اقتصادي متكامل، يترجم مستهدفات رؤية 2030، ويؤسس لاقتصاد أكثر مرونة واستدامة، يقوم على الابتكار والثقة وكفاءة إدارة الأموال. ■

"الذهب".. هل من صعود قادم؟

تحليل: هيئة التحرير

لا يزال يحتفظ بمكانته كأحد أهم الأصول الاستراتيجية في الاقتصاد العالمي، ليس فقط لأنه مخزن للقيمة، بل لأنه يمثل أيضًا ملاذًا آمنًا يلجأ إليه المستثمرون في أوقات الأزمات، وأداة فعالة للتحوط سواء من التضخم أو تقلبات الأسواق.

ومع ذلك، فإن مكانة الذهب التاريخية لا تعني أن حركته السعرية تسير في اتجاه واحد دائمًا؛ فالمعدن الأصفر رغم دوره كملاذ آمن، يظل خاضعًا لدورات السوق والتغيرات الاقتصادية العالمية، وبينما حافظ الذهب على جاذبيته كأداة لحفظ القيمة في أوقات عدم اليقين، فإن أسعاره تمر بمراحل من الصعود والتراجع وفقًا لتغير توقعات المستثمرين بشأن التضخم، وأسعار الفائدة، وقوة الدولار، وهو ما يجعل تحليل مستقبله مرتبطًا بفهم هذه التحولات وليس فقط بمتابعة حركة الأسعار اليومية.

فبعد موجة صعود قوية دفعت الذهب إلى تسجيل مستويات تاريخية غير مسبوقة، دخل المعدن الأصفر خلال الأشهر التالية مرحلة مختلفة اتسمت بعمليات تصحيح وإعادة تقييم للأسعار؛ إذ بلغ ذروة تاريخية قرب 5608 دولارات للأوقية في يناير 2026م، قبل أن يتراجع تدريجيًا ويتداول حاليًا حول 4400 دولار للأوقية، وهو ما يعكس انخفاضًا ملحوظًا من مرحلة الصعود الحاد إلى مرحلة إعادة تسعير، مع انخفاضه بنحو 21.5% عن قمته الأخيرة، إلا أن هذا التراجع لم يُخرج المعدن من نطاق المستويات المرتفعة تاريخيًا، ما يشير إلى أن التصحيح الحالي يأتي بعد موجة ارتفاع استثنائية، وليس بالضرورة تحولاً كاملاً في الاتجاه الصاعد الذي شهدته أسعار الذهب خلال الفترة السابقة.

ومن هنا، فإن قراءة مستقبل الذهب لا ينبغي أن تنطلق من فكرة الصعود أو الهبوط فقط، بل من فهم التحولات العميقة التي تحكم حركة السوق؛ فالتراجع الحالي لا يعني بالضرورة انتهاء دورة الذهب، كما أن المستويات المرتفعة التي وصل إليها لا تعني تلقائيًا استمرار موجة الصعود بنفس القوة، وإنما نحن أمام مرحلة اختبار تتنافس فيها مجموعة من العوامل المتعارضة؛ بين ضغوط تدفع الأسعار نحو المزيد من التراجع، وعوامل أخرى قد تمنحه فرصةً لاستعادة جزء من زخمه.

فالذهب اليوم يمثل انعكاسًا مباشرًا لحالة الاقتصاد العالمي؛ فهو يتحرك بين تأثير السياسة النقدية للبنوك المركزية، ومسار أسعار الفائدة، وقوة الدولار، ومستويات التضخم، إضافة إلى المخاطر الجيوسياسية المتزايدة. لذلك، فإن السؤال الحقيقي ليس فقط هل سيرتفع الذهب؟ بل هل ما زالت البيئة الاقتصادية العالمية توفر الشروط اللازمة لاحتمالية عودة الذهب إلى مستويات القمة؟

فخلال السنوات الأخيرة، عزز الذهب مكانته كأصل استراتيجي، ليس فقط لدى المستثمرين الأفراد والمؤسسات المالية، ولكن أيضًا لدى البنوك المركزية التي واصلت زيادة الاحتياطي لديها من المعدن الأصفر، ويعكس هذا الاتجاه تحولاً مهمًا في النظرة إلى الذهب، حيث لم يعد مجرد أداة للتحوط في أوقات الأزمات، بل أصبح جزءًا من استراتيجية أوسع لإدارة المخاطر وتنويع الاحتياطيات في ظل تغيرات النظام المالي العالمي.

في المقابل، يواجه الذهب تحديات حقيقية قد تحد من قدرته على استعادة مسار الصعود السريع، فاستمرار ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية، أو قوة الدولار، أو تحسن الثقة في الأصول ذات العائد، قد يؤدي إلى تقليص الطلب الاستثماري على الذهب، كما أن الأسواق أصبحت أكثر قدرة على استيعاب الصدمات، ما يجعل حركة الأسعار أكثر ارتباطًا بالتوقعات المستقبلية وليس بالأحداث الحالية فقط.

من ثم، يبدو أن مستقبل الذهب خلال المرحلة المقبلة سيعتمد بدرجة كبيرة على التوازن بين اتجاهين رئيسين متعاكسين، يعكسان طبيعة المرحلة الاقتصادية العالمية الحالية.

الأول: يتمثل في استمرار المخاطر الاقتصادية والجيوسياسية التي تدعم الطلب على الذهب باعتباره أحد أهم الأصول الآمنة، خاصة في ظل استمرار حالة عدم اليقين المرتبطة بالنمو الاقتصادي العالمي، والتوترات السياسية، ومخاطر الأسواق المالية. كما أن استمرار توجه بعض البنوك المركزية نحو زيادة احتياطاتها من الذهب يعكس تحولاً تدريجيًا في النظرة إلى المعدن الأصفر باعتباره أداة استراتيجية للحفاظ على القيمة وتنويع الاحتياطيات بعيدًا عن الاعتماد الكامل على الأصول التقليدية.

الثاني: يتمثل في الضغوط النقدية والمالية التي قد تحد من قدرة الذهب على مواصلة الارتفاع بنفس الوتيرة، وعلى رأسها مستويات أسعار الفائدة الحقيقية، وقوة الدولار الأمريكي، ومدى استمرار السياسات النقدية المتشددة من قبل البنوك المركزية الكبرى، فارتفاع العوائد على الأصول المدرة للدخل قد يقلل من جاذبية الذهب مؤقتًا، باعتباره أصلاً لا يقدم عائدًا دوريًا للمستثمرين.

وبين هذين الاتجاهين ستتحدد قدرة الذهب على بناء موجة صعود جديدة أو الدخول في مرحلة استقرار سعري أطول. ولذلك، فإن المرحلة الحالية لا يمكن اعتبارها مرحلة حسم نهائي لاتجاه الذهب، بل يمكن وصفها بأنها مرحلة إعادة تموضع داخل دورة سعرية واقتصادية أكبر، فالذهب رغم فقدانه جزءًا من مكاسبه الأخيرة، لم يفقد دوره الأساسي داخل النظام المالي العالمي، بل ربما يعيد السوق تقييم موقعه وفقًا للمتغيرات الجديدة.

وعليه، فإن تقييم مستقبل الذهب لا ينبغي أن يعتمد فقط على مقارنة السعر الحالي بالمستويات التاريخية السابقة، وإنما يجب أن يستند إلى تحليل أعمق للعوامل التي تدعم مكانته كأصل استراتيجي، ومدى استمرار حاجة المستثمرين والحكومات إلى أدوات تحوط قادرة على مواجهة فترات عدم اليقين، فمستقبل الذهب سيظل مرتبطًا ليس فقط بحركة الأسعار، وإنما بقدرة الاقتصاد العالمي على تجاوز التحديات الحالية، وبدرجة الثقة في النظام المالي والنقدي القائم. ■

كريبتق

الذكاء الاصطناعي

الذكاء الاصطناعي وبورصة الرماد الرقمي

الاقتصاد - هيئة التحرير

في أسواق المال، كلما لمع وعدٌ بثورة جديدة، اندفعت المليارات نحوه كانجذاب رؤوس الأموال إلى الفرص الواعدة، غير عابئة بما قد يختبئ خلفها.

واليوم، يقف الذكاء الاصطناعي في قلب هذا المشهد؛ ليس باعتباره مجرد تقنية تعيد تشكيل المستقبل، بل كقوة تجذب السيولة من كل اتجاه، وتعيد رسم خرائط الاستثمار العالمية.

وبينما تحتفل بورصة "وول ستريت" بقمم تاريخية، مدفوعة بحمى الذكاء الاصطناعي، تتسلل أسئلة أكثر إلحاحًا من نشوة الأرقام: هل نحن أمام ثورة اقتصادية حقيقية، أم أن الأسواق نفسها أصابتها "هلوسة" الذكاء الاصطناعي؟ وهل تتحول الاكتتابات المليارية المرتقبة لعمالقة التكنولوجيا إلى بورصة "الرماد الرقمي"، تلتهم السيولة من الأسهم التقليدية والأسواق الناشئة وحتى العملات المشفرة، لتترك خلفها أسواقًا أكثر هشاشة مما تبدو عليه؟

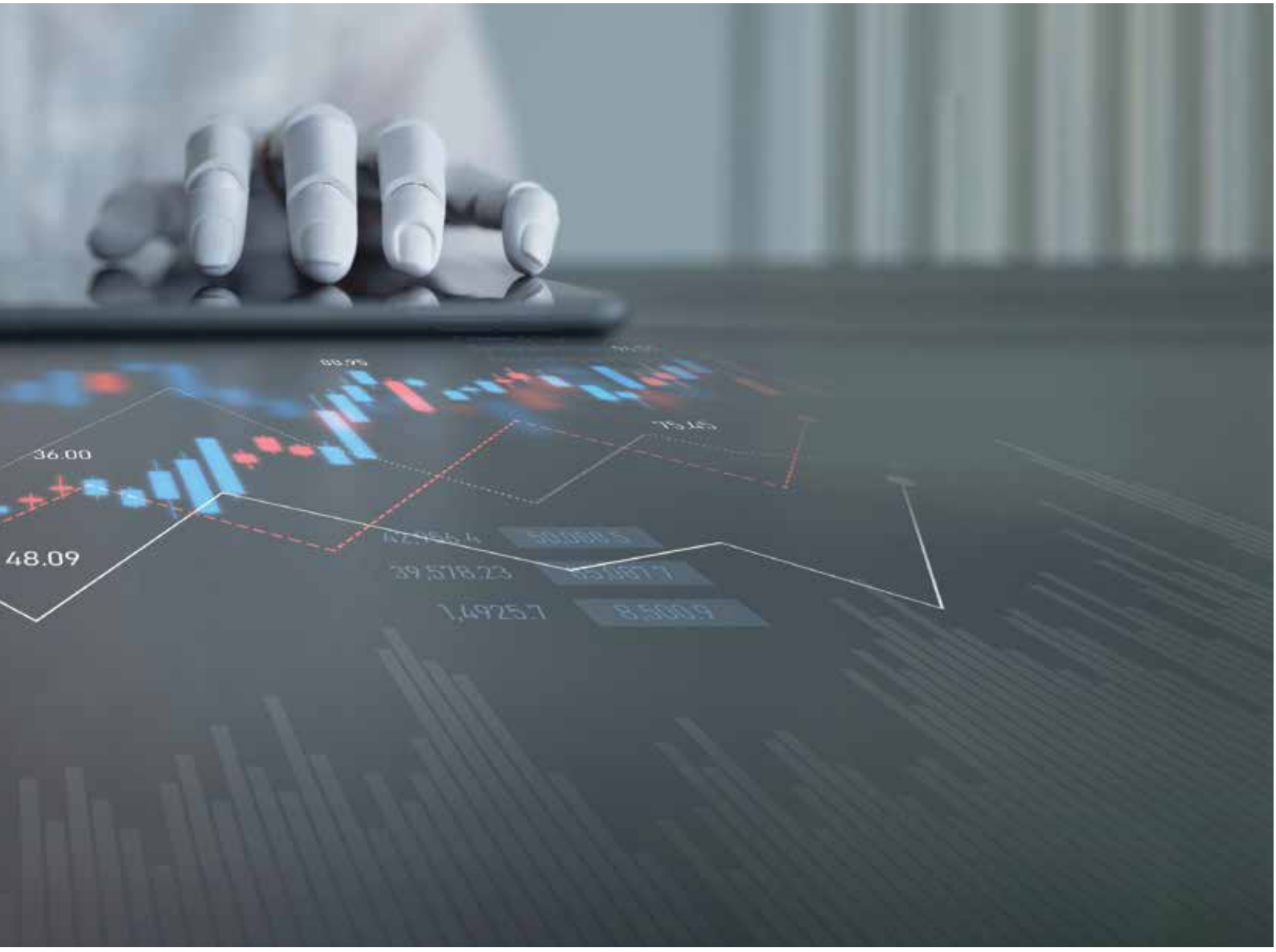

شركات تعد بإعادة تعريف المستقبل

في لحظة تتسابق فيها التريليونات نحو شركات تَعد بإعادة تعريف المستقبل، يخشى محللون وخبراء عدة بأن يكون الثمن هو استنزاف السيولة من بقية الأسواق، لتصبح الطفرة الحالية اختبارًا قاسيًا لقدرة النظام المالي العالمي على التمييز بين القيمة الحقيقية وبريق الوعود الرقمية.

وقد ذكر الخبير المالي في معهد "آسيا العالمي" بجامعة "هونج كونج"، "أندور شينغ"، أن الذكاء الاصطناعي قد يُصاب بالهلوسة، وكذلك الأسواق المالية، حيث تشهد أسواق الأسهم ازدهارًا ملحوظًا على افتراض أن عمالقة التكنولوجيا سيحققون وعودًا كبيرة، ولكن مع ندرة السيولة، ستواجه الأسواق واقعًا مريرًا.

وفي السياق نفسه، أشار المحلل المالي في الأسواق العالمية، "جيم كريمر"، إلى أن أحد أكبر المخاطر التي يتم تجاهلها والتي تهدد السوق هو الموجه الحالية من الاكتتابات العامة الأولية الضخمة لشركات التقنية، والتي قد تستنزف السيولة من الأسهم، لافتًا إلى أنه قد يؤدي فائض العرض إلى القضاء على السوق الصاعدة، خاصةً أن كثرة الاكتتابات العامة الأولية الكبيرة قد تؤدي إلى انهيارها تحت وطأة ثقلها، ومع استمرار الضجة الإعلامية حول الذكاء الاصطناعي، فإن هذه الاكتتابات قد تجذب حصة غير متناسبة من رؤوس أموال المستثمرين، مما يؤدي إلى سحب الأموال من مؤشر "ستاندارد أند بورز 500".

وأضاف "كريمر"، أنه على سبيل المثال إذا تمكنت شركة "أوبن آيه آي"، من طرح اسمها للاكتتاب العام في الأسواق الأمريكية، فإن هذا الأمر يستنزف مبالغ طائلة، قد تصل القيمة السوقية للطرح إلى تريليون دولار، ولا بد أن تأتي هذه الأموال من مصدر ما، وغالبًا ما ستأتي من السوق الكلي، وهو نفس الأمر بالنسبة لشركة "سبيس إكس" التابعة لـ"إيلون ماسك" التي قامت بطرح اكتتابها العام خلال يونيو الماضي، لافتًا إلى أن عمليات الاكتتاب في شركات التكنولوجيا العملاقة تؤثر بشكل كبير على السيولة التي يتم ضخها في أسواق المال الأخرى، مضيفًا "سوق الأسهم، كأي سوق أخرى، قائمة على العرض والطلب، فإذا زاد العرض عن الحد، تنهار السوق".

ومن المتوقع طرح الاكتتاب العام لشركة "أنثروبيك"، مطورة برنامج "كلود" للذكاء الاصطناعي، خلال شهر أكتوبر

"1.5 تريليون دولار إجمالي ديون الذكاء الاصطناعي بين عامي 2022م و2026م مما أثر بشكل ملحوظ على تداولات "البيتكوين".

"مخاوف من استنزاف الذكاء الاصطناعي للسيولة وموجات بيع مرتقبة للأصول الاستثمارية باستثناء شركات إنتاج الطاقة الكبرى.

المقبل، والتي تصل قيمتها السوقية إلى 1.2 تريليون دولار، يأتي ذلك وسط مخاوف من المحللين بشأن خروج بعض رؤوس الأموال من الأسواق في الدول الناشئة ومنطقة آسيا والمحيط الهادي، بسبب عمليات الاكتتاب في الشركات الثلاثة.

فقاعة جديدة على الأبواب

وثمة توقعات بأن تواجه سوق الأسهم الأمريكية اختبارًا غير مسبوق للسيولة خلال الأشهر المقبلة، حيث تأتي هذه الموجة من الاكتتابات العامة، التي وصفتها "وول ستريت" بأنها "استنزاف هائل للسيولة"، في لحظة حرجة حيث يقترب تركيز قطاع التكنولوجيا في الأسهم الأمريكية من مستويات غير مسبوقة منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر، مما أثار جدلاً حادًا حول ما إذا كانت فقاعة اقتصادية جديدة تتشكل.

كما تشتد المنافسة بين البورصات الأمريكية للاستحواذ على اكتتابات هذه الشركات، من خلال قيامها بتخفيف معايير الإدراج بشكلٍ ملحوظ، وسط مخاوف من أن يؤدي ذلك إلى توليد طلب هائل داخل صناديق الاستثمار التي تميل بشدة نحو شركات التكنولوجيا الكبرى وتدير حوالي 60% من أصول الأسهم الأمريكية، ومع استعداد مئات المليارات من رؤوس الأموال للانتقال، قد تواجه شركات التكنولوجيا العملاقة الحالية تدفقًا هائلاً للأموال إلى الخارج.

وإزاء المخاوف المتزايدة هذه، أصدر كبير استراتيجيي الاستثمار في مجموعة "بنك أوف أميركا"، "مايكل هارتنت"، تحذيرًا حيث أشار إلى أوجه التشابه بين ظروف السوق الحالية وعديد من الفقاعات التاريخية، مبينًا أن قطاع التكنولوجيا يُمثل بالفعل أكثر من 44% من وزن مؤشر "ستاندرد آند بورز"، وبمجرد أن تُكمل شركات "سبيس إكس"، و"أوبن إيه آي"، و"أنثروبيك" إدراجها في البورصة وتُدمج مع عمالقة الذكاء الاصطناعي الحاليين، قد يتجاوز تركيز السوق بسهولة العتبة التاريخية البالغة حوالي 48%، وهذا يعني أن تركيز التكنولوجيا الحالي سيتجاوز المستويات القياسية التي شهدناها خلال فترة ازدهار العشرينيات، وفقاعة "الخمسينات الرائعة" في السبعينيات، وفقاعة الأصول اليابانية في الثمانينيات، وفقاعة الإنترنت في التسعينيات، ليحتل المرتبة الثانية بعد النسبة القياسية البالغة 63% المسجلة

خلال فقاعة السكك الحديدية في ثمانينيات القرن التاسع عشر.

وتابع "هارتنت"، أن هشاشة سوق الأسهم الأمريكية تتجلى بوضوح، وتُظهر السوق سمات "السوق الصاعدة المحدودة" الكلاسيكية، حيث أسهمت قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة تصل إلى 85% من مكاسب مؤشر "ستاندرد آند بورز" منذ بداية العام، وأسهمت شركة "إنفيديا" وحدها بنسبة 20%، وتفوقت 27% فقط من مكونات "ستاندرد آند بورز" على أداء المؤشر، ووصف بوضوح حالة السوق الحالية بأنها حالة" يُشير فيها زخم الأسعار القوي، وحماس المستثمرين الأفراد، وانخفاض التقلبات، إلى ظروف تُنذر بفقاعة اقتصادية قادمة".

هذا وأوضح خبير الأسواق العالمية، "أندرو وونغ"، أن هناك شركة رابعة تعتزم طرح أسمها وهي "ألفابت"، التي تخطط لجمع حوالي 85 مليار دولار، مشيرًا إلى أنه بإمكان هذه الشركات الأربعة مجتمعةً استيعاب ما يقارب 350 مليار دولار من سيولة السوق خلال ستة أشهر تقريبًا، ولتوضيح هذا الرقم، فإن أكبر 50 اقتصادًا في العالم فقط هي التي تحقق ناتجًا محليًا إجماليًا سنويًا يتجاوز 350 مليار دولار، بينما لا يزال الناتج المحلي الإجمالي لأكثر من 140 دولة دون هذا الحد، وتُبرز هذه المقارنة الضغط الهائل الذي قد تُشكّله أنشطة جمع التمويل لهذه الشركات على أسواق رأس المال العالمية، وبالتالي فإنه من المنطقي التساؤل عما إذا كانت السوق قادرة على استيعاب متطلبات جمع التمويل المُجتمعة لهذه الشركات، حيث لا تكمن في قدرة "وول ستريت" على الحفاظ على ارتفاع مؤشر "ستاندرد آند بورز"، حتى تُكمل هذه الشركات عمليات جمع رأس المال، بل من المُحتمل تمامًا أن يُصبح حجم متطلبات جمع التمويل أحد العوامل التي تُؤثر سلبًا على المؤشر نفسه.

سحب السيولة من "البيتكوين"

معضلة أخرى يتعرض لها الذكاء الاصطناعي والخاصة بالديون، فقد قدَّر المؤسس المشارك لمنصة "بيت ميكس" وكبير مسؤولي الاستثمار في شركة "ميل ستروم"،"آرثر هايز"، هذه الديون بقيمة تقارب 1.5 تريليون دولار بين عامي 2022م و2026م، منها ما بين 75% و80% صدرت خلال عام 2025م، وأوضح أن هذه الأموال موّلت النفقات الرأسمالية لشركات الحوسبة السحابية العملاقة، بالإضافة إلى التوسع الهائل في مجال الذكاء الاصطناعي، مما لم يترك سوى القليل للبيتكوين لاستيعابه، مشيرًا إلى أن "البيتكوين" تمكن من الارتفاع من أدنى مستوياته في حقبة منصة "إف تي إكس" تحديدًا، لأن الذكاء الاصطناعي لم يكن قد بدأ بعد في استنزاف السيولة، إلا أن هذا الوضع انعكس مع تسارع الإنفاق والإقراض في مجال الذكاء الاصطناعي خلال العام الماضي.

وتابع بقوله إنه أعاد النظر في فرضيته النظرية بعد فشل "البيتكوين" في تحقيق الأداء المتوقع بناءً على فرضيته المتعلقة بالسيولة، مشيرًا إلى أن سعر البيتكوين بلغ حوالي 125 ألف دولار في أكتوبر من العام الماضي، ثم انخفض بنحو 50% منذ ذلك الحين، على الرغم من زيادة حجم

الأموال المُنشأة خلال تلك الفترة، مرجحًا قيام بعض المستثمرين ببيع عملاتهم الرقمية بأسعار زهيدة وتوجيهها إلى الذكاء الاصطناعي، لكن القصة الأكبر، كما يرى، أبسط من ذلك: الدولارات المطبوعة حديثًا ذهبت إلى الذكاء الاصطناعي ولم تصل أبدًا إلى "البيتكوين" في المقام الأول.

وأعرب "هايز" عن تشاؤمه بشأن جميع الأصول الخطرة تقريبًا باستثناء شركات إنتاج الطاقة الكبرى، وهو يراقب ثلاث اكتتابات عامة أولية ضخمة على وجه الخصوص (سبيس إكس، أوبن إيه آي، أنثروبيك)، ويكمن قلقه في أن المستثمرين سيضطرون إلى بيع ممتلكات أخرى لتوفير السيولة اللازمة لهذه الاكتتابات، وقد يتأثر سعر البيتكوين سلبًا مع باقي الأصول في موجة بيع واسعة النطاق.

العودة إلى سياسة طباعة النقود

وعلى الرغم من التوقعات المتشائمة على المدى القريب، يعتقد "هايز" أن الوضع نفسه سينقلب في النهاية لصالح "البيتكوين"، قائلاً: إذا انفجرت فقاعة الذكاء الاصطناعي، أو حتى بدا أنها على وشك الانفجار، فإن هذا النوع من الضغوط المالية سيدفع البنوك المركزية إلى العودة إلى سياسة طباعة النقود، عندئذٍ، ومع عدم رغبة المستثمرين في دفع 100 ضعف قيمة أسهم الذكاء الاصطناعي، سيحتاج رأس المال إلى وجهة جديدة، يعتقد "هايز" أن البيتكوين في وضع جيد لتكون هذه الوجهة، خاصة في ظل وفرة الأموال المطبوعة حديثًا.

وفي المقابل، يرى البعض أن المخاوف المتعلقة بنقص السيولة نتيجة الاكتتابات العامة لأكبر ثلاث شركات تكنولوجية ليست في محلها، وتنطوي على مبالغة كبيرة، حيث أشارت "ياردني"، وهي شركة أمريكية رائدة في مجال الأبحاث والاستشارات المالية، إلى أن الشركات الثلاثة من المتوقع أن تجمع 200 مليار دولار في عمليات الاكتتاب، وهو مبلغ ضئيل من قيمة مؤشر "ويلشاير 5000" البالغة 75.6 تريليون دولار، ومؤشر "ستاندرد آند بورز" البالغة 60 تريليون دولار، لافتةً إلى أن الأسواق الأمريكية استوعبت 232 مليار دولار من إصدارات الأسهم الجديدة خلال الأثنى عشر شهرًا الماضية، وأكثر من 450 مليار دولار في عام 2021م.

بدلاً من مشكلة السيولة في السوق، تعتقد "ياردني" أن قلة أسهم "سبيس إكس" المتاحة للتداول قد تُحدث خللاً في التوازن بين العرض والطلب، حيث أعلنت الشركة عن طرح حوالي 4.3% فقط من أسهمها، بينما من المتوقع أيضًا أن تطرح "أنثروبيك" و"أوبن إيه آي" أسهمهما للاكتتاب العام بحصص محدودة نسبيًا.

ورغم هذه الخلاف بين المختصين فيما يتعلق بالمخاوف المرتبطة بالسيولة في الأسواق خلال الفترة المقبلة، يتفق الخبراء على أن الأداء القوي الأخير لشركة "سيريبراس"، المتخصصة في رقائق الذكاء الاصطناعي، قد عزز من التفاؤل لدى المستثمرين، ممهدًا الطريق لهذه الموجة من الاكتتابات العامة، ومع ذلك، فإن نجاح هذا المشهد التقني في الاكتتابات العامة يتوقف بشكل حاسم على قدرة "سبيس إكس" على تحقيق أداء قوي في السوق، وإذا لم يتحقق ذلك، فقد تتعرض وتيرة الإدراج وتقييمات الشركات الثلاثة لضربة قوية. ■

كريتيف

عواصم المستقبل

مدن لا تنتظر الأوامر .. تفكر وتتعلم وتتنبأ

الاقتصاد - هيئة التحرير

في الصباح الباكر وقبل أن يُغادر السكان منازلهم، تكون المدينة قد بدأت يومها بالفعل؛ حيث تبدأ إشارات المرور في إعادة ترتيب أولوياتها، وشبكات الطاقة قد راقبت حجم الاستهلاك، وأنظمة النقل قدمت تحليلاً بحركة آلاف المركبات، والمباني ضبطت أنظمتها الداخلية وفق عدد المستخدمين والظروف المناخية.

إنها ليست مدينة خيالية من روايات المستقبل، بل نموذج جديد يتشكل في مختبرات العالم ومشاريعه الكبرى: المدينة ذاتية التشغيل؛ التي لا تكتفي بأن تكون ذكية، بل تفكر وتتعلم وتتنبأ، وقادرة على اتخاذ القرارات التشغيلية بشكل مستمر.

في هذا السباق العالمي، لم تعد المدن تتنافس فقط على جذب السكان أو بناء الأبراج والمناطق التجارية، بل على امتلاك "العقل الرقمي" الذي يجعلها أكثر كفاءة وقدرة على خلق القيمة الاقتصادية؛ إذ تمثل المدن ذاتية التشغيل أحد أكثر التحولات طموحًا في تاريخ التخطيط الحضري، بهدف بناء بيئات أكثر كفاءة واستدامة.

وقد شهد مفهوم المدن خلال العقود الماضية تحولاً كبيرًا؛ ففي البداية ركز التخطيط الحضري على التوسع العمراني وبناء شبكات الطرق والخدمات الأساسية، ثم انتقل لاحقًا إلى مرحلة المدن الذكية التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين الإدارة والخدمات، أما الآن فثمة خطوة أبعد؛ حيث الاعتماد على منظومات مترابطة من الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والحوسبة السحابية والروبوتات وتحليل البيانات الضخمة، بحيث تستطيع الأنظمة المختلفة داخل المدينة التواصل مع بعضها واتخاذ قرارات تشغيلية دون تدخل بشري.

فعلى سبيل المثال، يمكن لنظام إدارة المرور أن يتوقع مناطق الازدحام قبل حدوثها ويعيد توجيه المركبات، كما يمكن لشبكات الطاقة الذكية أن توازن بين الإنتاج والاستهلاك، ويمكن لأنظمة إدارة النفايات أن تحدد مواعيد الجمع بناءً على مستوى امتلاء الحاويات، بينما تستطيع المباني الذكية تعديل الإضاءة والتكييف وفق عدد المستخدمين والظروف المحيطة. ولا يعني هذا أن الإنسان سيصبح خارج المعادلة، بل على العكس؛ فالهدف من هذه التقنيات هو تحرير الإنسان من الأعمال التشغيلية المتكررة، ومنحه بيئة أكثر راحة وإنتاجية، مع إبقاء القرارات الكبرى المرتبطة بالتخطيط والقيم والمجتمع تحت إشراف بشري.

تجارب عالمية ومحلية ترسم ملامح المستقبل

وقد شهد العالم خلال السنوات الماضية تجارب متعددة لتطوير مدن ذكية تقترب من مفهوم التشغيل الذاتي؛ ففي كوريا الجنوبية، أصبحت مدينة "سونغدو" نموذجًا

بارزًا في دمج البنية الرقمية داخل البيئة الحضرية، عبر شبكات استشعار وأنظمة لإدارة المرور والطاقة والنفايات، وفي الإمارات، تمثل مدينة "مصدر" تجربة مهمة في بناء مجتمع حضري يركز على الاستدامة والطاقة النظيفة والتقنيات الصديقة للبيئة، فيما طورت سنغافورة نموذجًا متقدمًا في توظيف البيانات والتقنيات الرقمية لإدارة الخدمات العامة وتحسين تجربة السكان، كما تتجه مدن عالمية كبرى إلى إدخال مزيد من الأتمتة في النقل والخدمات، من خلال المركبات ذاتية القيادة، والمباني الذكية، والمنصات الرقمية التي تربط الجهات الحكومية والخاصة والمواطنين ضمن منظومة واحدة.

وتأتي المملكة ضمن الدول التي تبنت مبكرًا مفهوم المدن المستقبلية، مستندة إلى مستهدفات رؤية 2030 التي تركز على الابتكار، والاستدامة، وتنويع الاقتصاد، وتحسين جودة الحياة. ويبرز مشروع مدينة "نيوم" كأحد أكثر المشاريع العالمية طموحًا في إعادة تصور شكل المدن؛ إذ يستهدف تطوير مجتمعات تعتمد على التقنيات المتقدمة والطاقة النظيفة والحلول الرقمية، ومن بين مكوناته مشروع ذا لاين الذي يقدم تصورًا جديدًا للمدن يركز على تقليل الاعتماد على السيارات، وتعزيز قرب الخدمات، ورفع كفاءة استخدام الموارد.

ولا تقتصر جهود المملكة على إنشاء المدن الجديدة، بل تشمل أيضًا تطوير المدن القائمة عبر برامج التحول الرقمي وتطبيقات المدن الذكية؛ فقد حققت المملكة تقدمًا ملحوظًا في الحكومة الرقمية والبنية التحتية للاتصالات، حيث تجاوزت نسبة انتشار الإنترنت 99% من السكان، كما توسعت شبكات الجيل الخامس (5G) لتغطي معظم المناطق الحضرية، وهو ما أسهم في دعم الخدمات الذكية في مجالات النقل، والصحة، والتعليم، وإدارة المرافق، والخدمات البلدية، والطاقة. كما تتوسع الجهات الحكومية في توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات لتحسين كفاءة الخدمات ورفع جودة الحياة في المدن.

وتدعم هذه الجهود استثمارات ضخمة في مشاريع البنية التحتية والنقل المستدام، من بينها مشروع الرياض الخضراء الذي يستهدف زراعة 7.5 ملايين شجرة، وزيادة نصيب الفرد من المساحات الخضراء، وخفض درجات الحرارة وتحسين جودة

مدينة "سونغدو"، كوريا الجنوبية

مدينة "مصدر"، الإمارات

مدينة "نيوم"، السعودية

الهواء، إلى جانب شبكة قطار الرياض التي تُعد من أكبر مشاريع النقل الحضري في المنطقة، وتضم 6 خطوط بطول يقارب 176 كيلومترًا وأكثر من 80 محطة، بما يسهم في تعزيز التنقل المستدام وتقليل الازدحام والانبعاثات.

وتنسجم هذه المبادرات مع التوجه العالمي نحو بناء مدن أكثر ذكاءً واستدامة ومرونة، في ظل التحديات المتزايدة المرتبطة بالنمو السكاني، وتغير المناخ، والضغوط على الموارد الطبيعية. وتسعى المملكة، من خلال هذه المشاريع، إلى تقديم نماذج حضرية تعتمد على الابتكار والتقنيات الحديثة، بما يعزز تنافسيتها عالميًا، ويدعم مستهدفات التنمية المستدامة، ويجعل مدنها أكثر قدرة على تلبية احتياجات الأجيال القادمة.

تأثير اقتصادي يتجاوز حدود المدينة

ولا تمثل المدن ذاتية التشغيل مشروعًا عمرانيًا فحسب، بل منصة اقتصادية قادرة على خلق قطاعات وأسواق جديدة، إذ يؤدي تطوير هذه المدن إلى تنشيط صناعات في عديد من المجالات مثل: التقنية، والطاقة المتجددة، والإنشاءات الذكية، والروبوتات، والأمن السيبراني، وإنترنت الأشياء، وتحليل البيانات.

وتشير تقديرات شركة "ماكينزي" إلى أن تطبيقات المدن الذكية يمكن أن تولد قيمة اقتصادية عالمية تتراوح بين 1.7 و3.7 تريليون دولار سنويًا مع اكتمال تبني حلول المدن الذكية، من خلال تحسين كفاءة الخدمات الحضرية، وتقليل الهدر، ورفع إنتاجية الأفراد والشركات.

كما تسهم المدن الذكية في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية عبر توفير بيئات أعمال متقدمة تعتمد على البنية التحتية الرقمية والاتصال عالي السرعة والأنظمة الذكية.

ووفقًا لتقديرات ستاتيستا (Statista) وهي منصة ألمانية متخصصة في جمع وتحليل وعرض البيانات والإحصاءات، من المتوقع أن يتجاوز حجم سوق المدن الذكية عالميًا 1.4 تريليون دولار أمريكي بحلول 2030م، مدفوعًا بالاستثمارات في النقل الذكي، وإدارة الطاقة، والبنية التحتية الرقمية، وتقنيات الذكاء الاصطناعي، وهو ما يعكس تحول المدن الذكية إلى أحد أسرع الأسواق نموًا على مستوى العالم.

وتتعزز في المملكة هذه الفرص في ظل التحول الرقمي المتسارع الذي تقوده رؤية 2030؛ فقد تجاوزت مساهمة الاقتصاد الرقمي 15% من الناتج المحلي الإجمالي، كما احتلت المملكة مراتب متقدمة عالميًا في عدد من مؤشرات الحكومة الرقمية والجاهزية التقنية.

وثمة توقعات بأن تسهم المشاريع الحضرية الكبرى، وفي مقدمتها "نيوم" والمشاريع الذكية الأخرى، في زيادة جاذبية الاستثمار، واستقطاب الشركات العالمية،

"مدن لا تنتظر الأوامر، بل تقرأ البيانات وتتوقع الاحتياجات وتعيد تعريف منظومة الاقتصاد الحضري.

"لا تمثل المدن ذاتية التشغيل مشروعًا عمرانيًا فحسب، وإنما منصة اقتصادية قادرة على خلق قطاعات وأسواق جديدة وتنشيط صناعات في عديد من المجالات.

ودعم نمو الشركات الناشئة، وخلق آلاف الوظائف النوعية في مجالات الذكاء الاصطناعي، والهندسة الرقمية، والأمن السيبراني، وتحليل البيانات، وإنترنت الأشياء، وإدارة الأنظمة الذكية، بما ينسجم مع توجه المملكة نحو بناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار.

نحو مدن لا تكتفي بالنمو بل تتعلم

ومع تسارع التطور التقني، تبدو المدن ذاتية التشغيل مرشحة لأن تصبح أحد أهم محركات الاقتصاد العالمي خلال العقود المقبلة، فهي ليست مجرد مبانٍ وشوارع مزودة بأجهزة ذكية، بل منظومات حية تتعلم وتتطور وتعيد صياغة العلاقة بين الإنسان والمكان.

وبينما تتنافس الدول على بناء مدن المستقبل، تضع المملكة نفسها في مقدمة هذا السباق عبر مشاريع تجمع بين الطموح العمراني والتحول الاقتصادي، لتصبح المدينة القادمة أكثر من مساحة للعيش؛ بل منصة للابتكار والاستثمار وصناعة المستقبل.

غير أن نجاح هذا النموذج لا يعتمد على التقنيات المتقدمة وحدها، وإنما يرتبط أيضًا بقدرة المدن على بناء منظومات تشريعية مرنة، وحوكمة رقمية فعّالة، وأطر قوية لحماية البيانات والأمن السيبراني، إلى جانب الاستثمار المستمر في تنمية الكفاءات البشرية القادرة على إدارة هذه التقنيات وتطويرها.

وفي ظل التوقعات بأن يعيش نحو 70% من سكان العالم في المدن بحلول عام 2050م فق تقديرات الأمم المتحدة، تزداد الحاجة إلى نماذج حضرية أكثر كفاءة واستدامة وقدرة على إدارة الموارد ومواجهة تحديات النمو السكاني وتغير المناخ.

ومن هذا المنطلق، تمثل المدن ذاتية التشغيل أحد أبرز الاتجاهات المستقبلية في التخطيط الحضري، لما توفره من فرص لتحسين جودة الحياة، ورفع كفاءة الخدمات، وتعزيز التنافسية الاقتصادية، وخلق قطاعات وفرص عمل جديدة قائمة على الاقتصاد الرقمي والابتكار.

وفي هذا السياق، تمثل تجربة المملكة في التحول إلى المدن ذاتية التشغيل نموذجًا يستحق المتابعة، إذ تجمع بين الاستثمار في البنية التحتية الذكية، وتبني التقنيات الناشئة، وربط التنمية الحضرية بأهداف التنويع الاقتصادي والاستدامة. وإذا نجحت هذه التجارب في تحقيق مستهدفاتها، فقد تسهم ليس فقط في إعادة تشكيل المدن داخل المملكة، بل أيضًا في تقديم نموذج عالمي جديد لكيفية بناء مدن المستقبل التي توازن بين التطور التقني، والاستدامة البيئية، والازدهار الاقتصادي، وجودة الحياة. ■

لاثندر
الكربون

أسواق احتجاز الكربون.. فرصٌ واعدة

الاقتصاد - هيئة التحرير

كيف تحول الغاز الأخطر على كوكب الأرض إلى الفرصة الاستثمارية الأكثر جاذبية في العالم؟

ففي الماضي القريب، كان التخلص من الكربون همًّا بيئيًا يثقل كاهل الحكومات، أما اليوم، وبفضل أهداف "الصافي الصفرية"، تحول احتجاز الكربون إلى ركيزة أساسية وإعادة تدوير ذكية تحول الانبعاثات إلى موارد ذات قيمة كبرى، لتبدأ حقبة جديدة لا مكان فيها للنفايات.

شركة "سفانتي"، أنشأت مصنعًا في مدينة "فانكوفر" الكندية، تستخدم تقنية مبتكرة يطلق عليها "المُرشحات"، وهي عبارة عن طبقات مُهيكلة لامتصاص الكربون

نمو كبير حتى عام 2030م

يتم حاليًا بحسب وكالة الطاقة الدولية، احتجاز حوالي 50 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنويًا، وسط توقعات بأن يرتفع هذا الرقم إلى 430 مليون طن، مع إمكانية وصول سعة التخزين إلى 670 مليون طن بحلول عام 2030م.

وثمة توقعات بوصول حجم السوق العالمي لاحتجاز الكربون وتخزينه إلى حوالي 20 مليار دولار بحلول عام 2034م، مقارنةً مع 4.5 مليار دولار في عام 2025م، وحجم متوقع 5.3 مليار دولار نهاية العام الجاري، مسجلاً معدل نمو سنوي مركب قدره 18.1% خلال الفترة (2026م-2034م)، وهيمنت أمريكا الشمالية على سوق احتجاز الكربون وتخزينه بحصة سوقية بلغت 59.7% في عام 2025م، ويعد احتجاز الكربون في قطاع توليد الطاقة بالغاز بالغ الأهمية لتحقيق أهداف الاستدامة العالمية، إذ من المتوقع أن يسهم بنسبة 35% عالميًا نهاية عام 2026م، ما يُولّد فرص عمل كبيرة وفوائد اقتصادية عدة في مختلف القطاعات.

إقبال متزايد من شركات الطاقة

ويشهد قطاع احتجاز الكربون وتخزينه إقبالاً متزايدًا من مزودي المنتجات والخدمات، صغارًا وكبارًا، وقد أبدت شركات عالمية عديدة اهتمامًا كبيرًا بالدخول في اتفاقيات تعاون لتحديد ملامح المشهد التنافسي، فمثلاً تركز "شيفرون" عملاق الطاقة الأمريكي، بشكلٍ متزايد على إنشاء محطات جديدة لاحتجاز الكربون وتخزينه، وقامت بعقد شراكات مع جهات فاعلة رئيسية لتعزيز حضورها في مختلف مراحل العمليات؛ ففي ديسمبر 2022م، نجحت في جمع 318 مليون دولار في جولة تمويل، لصالح شركة "سفانتي"، لإنشاء مصنعها في مدينة "فانكوفر" الكندية، باستخدام تقنية مبتكرة يطلق عليها "المُرشحات"، وهي عبارة عن طبقات مُهيكلة لامتصاص الكربون.

كما تقود المملكة حراكًا عالميًا في منطقة الشرق الأوسط بنموذج استثماري وصناعي طموح، متناغم مع أهداف مبادرة السعودية الخضراء، للوصول إلى الحياد الصفري، وتتجسد هذه الريادة في الشراكة الاستراتيجية التي عقدتها أرامكو السعودية مع عمالقة الخدمات الفنية والطاقة العالميّين، مثل: "ليندي" و"إس إل بي"، بهدف تطوير مركز استخلاص وتخزين الكربون في مدينة الجبيل الصناعية؛ والذي يُعد أحد أكبر المراكز المخطط لها عالميًا، ويستهدف استيعاب نحو 9 ملايين طن متري من ثاني أكسيد الكربون سنويًا في مرحلته الأولى، مع التطلع للتوسع التدريجي لرفع هذه القدرة الاستيعابية إلى 44 مليون طن متري بحلول عام 2035م؛ ما يضع المملكة في صدارة المشهد التنافسي الدولي لإعادة تدوير الانبعاثات وتحويلها إلى ركائز اقتصادية مستدامة.

> **20 مليار دولار حجم السوق العالمي لاحتجاز الكربون وتخزينه بمعدل نمو 18.1% بحلول عام 2034م.**

> **196 مليار دولار قيمة الفرص الاستثمارية التي توفرها مشروعات احتجاز الكربون خلال العقد المقبل.**

طلب مراكز البيانات على الطاقة

ووفقًا لأحدث تقارير مجموعة "وود ماكنزي" البريطانية الرائدة في الأبحاث والاستشارات العالمية، فإن احتجاز الكربون باستخدام الطاقة المُولّدة من الغاز قد يُصبح أسرع مسار قابل للتوسع لإزالة الكربون من مراكز البيانات، وذلك لتلبية الطلب المتزايد عليها، وأشار إلى أن مراكز البيانات في حاجة إلى طاقة إضافية تتراوح بين 100 و200 جيجاوات بحلول عام 2030م؛ حيث بلغ الطلب العالمي لمركز البيانات حوالي 450 تيراواط/ ساعة عام 2025م، وهو ما ينتج حوالي 200 مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ورغم أن هذه الانبعاثات لا تزال أقل من قطاعات، مثل: الصلب والكيماويات والأسمنت، إلا أنها تتزايد بوتيرة أسرع. وأضاف التقرير أن أنظمة احتجاز الكربون قادرة على احتجاز ما بين 92% و98% من انبعاثات المصانع ومحطات توليد الطاقة في العالم، ويمكن نشرها في غضون ثلاث إلى أربع سنوات، كما يمكن تحديث محطات الغاز القائمة في غضون ثلاث إلى خمس سنوات، ما يجعل هذه التقنية قابلة للتطبيق تجاريًا على المدى القريب.

احتجاز الكربون أم الطاقة المتجددة؟

ففي اختبارٍ نادر للمقارنة المباشرة بين عوائد الاستثمار بين تقنية احتجاز الكربون وتخزينه والطاقة المتجددة في الولايات المتحدة حتى عام 2050م، أشار الباحثون في معهد "بي إس إي هيلث إنرجي" في مدينة أوكلاند بولاية كاليفورنيا، إلى أن احتجاز الكربون يتطلب حاليًا حوالي 5500 كيلووات ساعة من الكهرباء وتكلف 1000 دولار لإزالة طن واحد من ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي، ومع خطط مستقبلية لخفض هذه التكلفة والطاقة المطلوبة، لتصل إلى 800 كيلووات ساعة و100 دولار لكل طن من ثاني أكسيد الكربون المُزال، في هذه الحالة ستتفوق هذه التقنية على مصادر الطاقة المتجددة في كافة الولايات الأمريكية.

فرص استثمارية عديدة

وأوضح أستاذ الهندسية الكيمائية في جامعة "هال" البريطانية، "مارتن تايلور"، أن وحدات احتجاز الكربون من الهواء تُعد حلاً مناخيًا عند استخدامها جنبًا إلى جنب مع مناهج وتقنيات أخرى لخفض انبعاثات الكربون، لكن البديل الأفضل هو أنظمة امتصاص ثاني أكسيد الكربون المباشر، والتي يتم تصميمها لتكون صغيرة الحجم وقابلة للتركيب في الأماكن العامة، ويمكن ربط عدة وحدات معًا لتشكيل وحدة أكبر، وهو ما قامت به شركة "كلايموركس"، الرائدة في تكنولوجيا إزالة الكربون في سويسرا، ويتم حاليًا الاستفادة من ثاني أكسيد الكربون الناتج منها في البيوت الزجاجية المستخدمة في زراعة الخضراوات. وأضاف أنه يُمكن تشغيل وإيقاف وحدات احتجاز الكربون من الهواء الأصغر حجمًا بسهولة، تبعًا لتوافر الكهرباء، وهذا يجعلها مناسبة تمامًا لاستخدام الطاقة النظيفة من مصادر متجددة، والتي تتفاوت تبعًا للظروف الجوية، وبالتالي، يُمكن تطبيق هذه التقنية في المناطق التي تتمتع بتوافر طاقة نظيفة، كما أن وحدات الاحتجاز تعد طريقة للاستثمار وزيادة الأرباح، من خلال تقليل اعتماد الصناعات المحلية على مصادر خارجية لثاني أكسيد الكربون، وبالتالي تحقيق فوائد اقتصادية وفرص استثمارية في هذه المناطق.

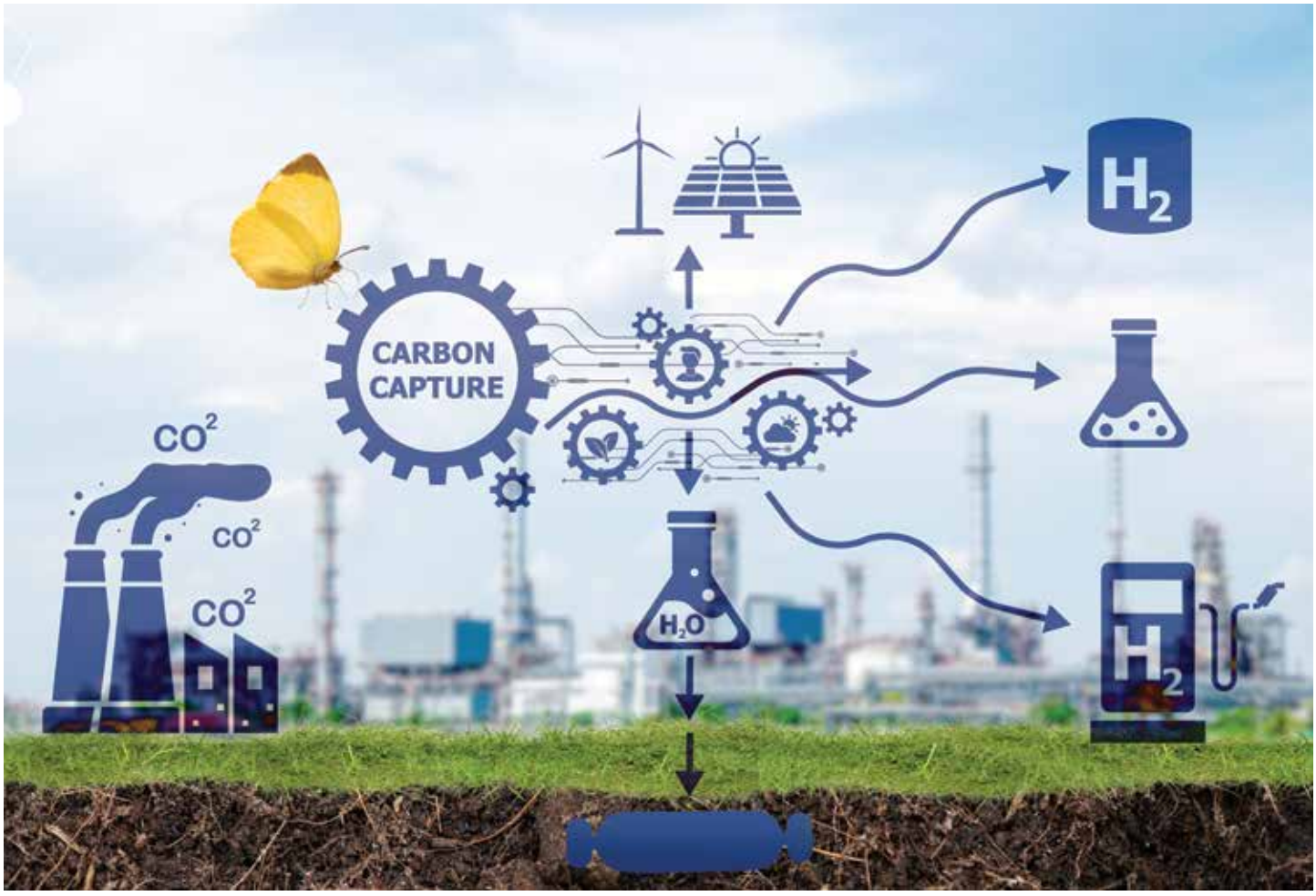

وشدد "تايلور"، على أهمية نشر الوعي بين الناس حول أهمية احتجاز الكربون وتخزينة سواءً من الناحية البيئية والاقتصادية، والمنافع التي تعود على المجتمع ككل، مشيرًا إلى أنه يُمكن تركيب وحدات تجميع ثاني أكسيد الكربون في الحدائق، وعلى أسطح الأماكن العامة، والمباني الحضرية القائمة كالمكتبات والمباني السكنية الشاهقة، مما يوفر عوائد اقتصادية وفرص عمل في المستقبل.

موارد ذات قيمة مضافة

فيما أوضح الخبير في شركة "إيفرو إنرجي" البريطانية المتخصصة في الطاقة البديلة، "إليوت رينتون"، أن قطاع احتجاز وتخزين الكربون يشهد تقدمًا سريعًا، حيث يتضمن تحويل الانبعاثات إلى موارد ذات قيمة مضافة، يُمكن استخدامها كمادة خام لإنتاج مواد تُستخدم في صناعة الأغذية والمشروبات، أو معالجتها لإنتاج مواد كيميائية أو وقود مستدام، ويُعتقد خطأً في كثير من الأحيان أن تقنيات احتجاز الكربون حديثة أو أن الخبرة في هذا المجال قليلة، ففي الواقع، دأبت شركات النفط على احتجاز الكربون وحقنه في مكامن النفط لتحسين إنتاجيتها منذ حوالي نصف قرن.

وأضاف أن تنفيذ مشروع احتجاز الكربون وتخزينه، بالنسبة لفريق متمرس، لا يُعد أكثر تعقيدًا أو مخاطرة من أي مشروع بنية تحتية آخر، ففي الواقع، يوجد حاليًا 45 منشأة تجارية عاملة على مستوى العالم، ولدى المملكة المتحدة وحدها أكثر من 90 مشروعًا قيد التنفيذ في هذا المجال، مؤكدًا أن احتجاز الكربون وتخزينه سيلعب دورًا محوريًا في مواجهة تغير المناخ، وخلق فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية الصناعية للدول التي تتبنى هذه المشروعات وتتوسع في تنفيذها، ولعل هذا ما دفع الحكومة البريطانية إلى تقديم التزامات كبيرة لهذه التقنية، وتخصيص 21.7 مليار جنيه إسترليني على مدى 25 عامًا لجعل المملكة المتحدة رائدة في مجال احتجاز الكربون وتخزينه والهيدروجين، لافتًا إلى أن تطبيق تقنية احتجاز الكربون وتخزينه على مخلفات الأخشاب وتحويلها إلى طاقة يُمثل فرصةً استثمارية متعددة منخفضة المخاطر، ويفتح آفاقًا واسعةً لفرص مستقبلية عديدة.

وبشكل عام، توفر تقنية احتجاز الكربون وتخزينه في العالم فرص استثمارية بقيمة 196 مليار دولار خلال العقد المقبل، منها 53 مليار دولار في قطاع النقل، و43 مليار دولار في قطاع التخزين، ويصل الدعم الحكومي إلى 80 مليار دولار، مع ضرورة تحفيز الجهات المُصدرة للانبعاثات الكبيرة على خفض انبعاثاتها الكربونية، وأن تكون هذه التقنيات فعالة من حيث التكلفة والكفاءة، وأن يتوفر خيار عملي للاستخدام أو التخزين، بحسب منصة "كاربون لينز" التابعة لشركة "وود ماكينزي" لأبحاث الطاقة العالمية. ■

المكاتب والعقول المبدعة!

محمد اليامي
X: @mohamdalyami

من الطرائف أن أحد ملاك الشركات قديمًا أتى مبكرًا للتفتيش على الموظفين وحضورهم وانضباطهم قبل وجود الأنظمة الإلكترونية فوجد موظفًا عربيًا يبدو أنه لا يعرف اللهجة السعودية أو النجدية تحديدًا واقفًا في أحد الممرات فبادره بالسؤال: "ليش ما تجلس على ماصتك؟" فاحتار الموظف في الإجابة وبقي جامدًا، والرئيس يواصل السؤال ظانًا أن الموظف لا يكترث به واشتد به الغضب واستدعى مدير القسم ليعاقب الموظف، و"بعد أخذ ورد عَرف صاحب الحلال أن موظفه لا يعرف كلمة "ماصة" التي تعني المكتب!

أصل كلمة "ماصة" التي تطلق على الطاولة أو المكتب يعود إلى اللغة التركية من لفظ (Masa) والتي تعني الطاولة، وقد دخلت إلى بعض اللهجات العربية وتناقلها الناس وانتشرت قديمًا في بعض البلدان العربية للدلالة على طاولات الدراسة أو طاولات الطعام، وقل استخدامها أو انعدم حديثًا لصالح كلمة "طاولة" أو "مكتب".

فلا زالت كلمة " المكتب" سائدة رغم كل التطورات التي طالت أماكن العمل وبيئتها، وفي ظني أنها ستبقى لكن بإضافات حديثة مثل: (المكتب الافتراضي والمكتب المنزلي، وربما قريبًا المكتب الشريحة التي ستوضع في الرأس أو المعصم كما يخطط أباطرة التقنية والذكاء الاصطناعي).

انتقلت المكاتب أو أماكن العمل كثيرًا بين الأفكار والنماذج بدءًا من مكتب لكل موظف يكبر كلما كبر المنصب وليس انتهاءً في السعي إلى تحقيق التوازن بين الخصوصية والتعاون، ومرورًا بالمزج بين المساحات المشتركة والمكاتب الفردية، ثم بدأ تأثير التكنولوجيا التي لم تعد مجرد أدوات مساعدة، بل أصبحت جزءًا من تصميم المكتب نفسه.

النقلة الحقيقية حدثت عندما أدرك أصحاب الأعمال أو مدراؤها أن المكتب ليس مكانًا لإنجاز العمل، إنه مكان الإبداع والتنافس، فالموظف الذي يشعر بالراحة النفسية يكون أكثر قدرةً على الإبداع لذلك أصبح تصميم المكاتب يُراعي عناصر مثل: (الإضاءة الطبيعية، والألوان المريحة، والمساحات الخضراء، ثم التأثير على الهوية المؤسسية لان بيئة العمل أصبحت تعكس قيم المؤسسة ورسالتها، وكل ما في هذه البيئة عناصر تترك أثرًا لدى الموظفين والزوار له علاقة جيدة في بناء الثقة والولاء).

مؤخرًا أصبح كثير من الشركات وربما الجهات الحكومية في معظم أنحاء العالم تعتمد على المكاتب المفتوحة، فقط لصغار الموظفين، ثم يغلق المكتب نسبيًا كلما ارتفعت الدرجة الوظيفية، بحيث يكون لمدير القسم مكتب شبه مفتوح، ولمدير الإدارة مكتب شبه خاص، ثم لمدير المجموعة أو القطاع مكتب خاص، والاعتقاد أن ذلك لزيادة الإنتاجية، وخفض التكاليف.

وإذا كانت البيئة المفتوحة تزيد الإنتاجية والإبداع فمن الأولى أن يكون قائد الفريق أول من يطبقها على نفسه، ولكن لأنه يعرف أنها في كثير من الحالات مشتتة للتركيز ومضيعة للوقت فهو يغلق على نفسه بابًا ليعمل وينتج أكثر ويتميز أكثر.

هذا ليس تعميمًا لكن واقع الحال يشير إلى أن بيئات العمل المفتوحة ذات التصميم غير المدروس يتعرض فيها الموظف إلى المقاطعة باستمرار من زملائه الذين يتذمرون من شيء أو هم سعيدون بشيء ويودون مشاركته من حولهم، وهذا يجعله أقل تركيزًا، وربما في بعض الحالات أقل إنتاجية.

اليوم لا يمكن إيجاد مكتب مغلق لكل موظف، لكن يمكن تصميم البيئات المفتوحة كما يجب بحيث تحقق نوعًا من الخصوصية النسبية، التي تساعد على التركيز والإبداع، وبعبارة أوضح يجب عدم التقتير عند تصميم هذه البيئة؛ لان بعض الشركات اعتبرتها "شطارة" أن تدمج بين الحداثة والتوفير. ■

ثروات

إدارة الثروات

إدارة الثروات.. بين الحماية والاستدامة

الاقتصاد - هيئة التحرير

تبدأ قصة الشركات الكبرى من مكتب صغير، أو من قرار استثماري واحد، أو من رؤية مؤسس استطاع أن يحوّل فكرة إلى ثروة وأعمال تمتد عبر قطاعات وأسواق متعددة. ولكن مع اتساع حجم الشركات وتنوع استثماراتها وتعاقب الأجيال والإدارات، دخلت الثروات العالمية مرحلة جديدة تتغير فيها قواعد إدارة الأصول والاستثمارات.

فبالتزامن مع انتقال مليارات الدولارات بين الأجيال، وتوسع الشركات الكبرى في أعمالها واستثماراتها، وتزايد تعقيدات الأسواق والمخاطر، لم تعد إدارة الثروة تقتصر على المحافظة على الأصول، بل أصبحت عملية استراتيجية تتطلب رؤية متكاملة تضمن تنمية القيمة وحمايتها واستدامتها.

ويُطلق على هذه المرحلة لدى بعض المتخصصين "الانتقال الكبير للثروات"، حيث تشير التقديرات إلى انتقال نحو 18.3 تريليون دولار أمريكي إلى الأجيال المقبلة بحلول عام 2030م، بما يمثل نحو 25% من إجمالي الثروة العالمية التي يمتلكها ذوو الملاءة المالية العالية، والبالغة نحو 62 تريليون دولار، كما تشير تقديرات أخرى إلى أن منطقة الشرق الأوسط ستشهد انتقال أصول تقدر بنحو تريليون دولار إلى الجيل المقبل خلال العقد القادم.

ومع هذا التحول، تبرز الحاجة إلى مراكز متخصصة لا تكتفي بإدارة الثروات، وإنما تقدم منظومة متكاملة لإدارة الأصول والاستثمارات، ودعم القرارات الاستراتيجية، وتعزيز الحوكمة، وإدارة المخاطر، والتخطيط للانتقال، بما يساعد الشركات الكبرى والمؤسسات وأصحاب الملاءة المالية العالية على التعامل مع متطلبات المرحلة المقبلة بكفاءة واحترافية.

وتكتسب هذه المراكز أهمية متزايدة باعتبارها حلقة وصل تجمع الخبرات المالية والاستثمارية والقانونية والإدارية والاستراتيجية، وتتيح للشركات الاستفادة من خبرات متخصصة ومستقلة تساعدها على تعظيم قيمة أصولها، وتنويع استثماراتها، ورفع قدرتها على مواجهة المتغيرات، وتحويل الثروة من مجرد أصول مملوكة إلى قيمة مستدامة قادرة على النمو عبر الزمن.

"تشير التقديرات إلى انتقال نحو 18.3 تريليون دولار أمريكي إلى الأجيال المقبلة بحلول عام 2030م، بما يمثل نحو 25% من إجمالي الثروة العالمية.

بداية ظهور المراكز المتخصصة

من هنا بدأت مراكز متخصصة في إدارة الثروات والاستثمارات والأصول الكبرى في الظهور، بهدف تقديم منظومة متكاملة من الخدمات للشركات الكبرى والمؤسسات وأصحاب الملاءة المالية العالية، سواء على

المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.

وتقوم هذه المراكز على جمع مجموعة من الشركاء والمستشارين والخبراء في مجالات متعددة، بما يمكّنها من مساعدة الشركات والمؤسسات على اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وبناء خطط وأدوات متكاملة لإدارة شؤونها المالية والاستثمارية، وتعظيم الاستفادة من أصولها، ورفع كفاءة عملياتها، والتعامل مع التحولات التي قد تؤثر في مستقبل أعمالها.

ولم تعد الحاجة إلى مثل هذه المراكز مرتبطة بحجم الثروة فحسب، وإنما أصبحت مرتبطة بدرجة تعقيدها أيضًا؛ فكلما توسعت الشركة في أعمالها واستثماراتها، وتعددت الأسواق والقطاعات التي تعمل بها، أصبحت عملية إدارة الثروة والأصول أكثر حاجة إلى رؤية متخصصة ومستقلة تجمع بين الخبرة المالية والاستثمارية والقانونية والإدارية.

ثروة متنامية وفرص استثمارية واعدة

وتعكس المؤشرات الحديثة حجم الفرصة التي يتيحها قطاع إدارة الثروات في المنطقة؛ إذ تُقدّر مؤسسة إرنست ويونغ إجمالي الأصول التي تُدار بصورة احترافية في دول مجلس التعاون الخليجي بنحو 960 مليارًا إلى 1.19 تريليون دولار، وفق تقديرات عام 2023م من بينها نحو 560–770 مليار دولار أصولاً مدارة داخل دول الخليج، مقابل 400–420 مليار دولار مسجلة في مراكز مالية خارج المنطقة.

وتتصدر الإمارات السوق الخليجية، بأصول مُدارة مهنيًا تتراوح بين 570 و630 مليار دولار، تليها المملكة بنحو 250–290 مليار دولار، فيما تُقدّر الأصول في قطر بين 70 و85 مليار دولار، والكويت بين 70 و100 مليار دولار.

كما تشير مؤسسة إرنست ويونغ إلى أن أصول إدارة الثروات في دول الخليج تنمو بمعدل سنوي مركب يبلغ نحو 8% حتى عام 2028م بينما يُتوقع أن تنمو الثروة الخاصة في المنطقة بمعدل 4% إلى 5% سنويًا خلال السنوات المقبلة.

وتزداد أهمية هذه المؤشرات مع تصاعد دور الخليج كمركز إقليمي وعالمي لاستقطاب رؤوس الأموال؛ إذ تشير مجموعة بوسطن الاستشارية، وهي من أبرز شركات الاستشارات الإدارية والاستراتيجية عالميًا، في تقريرها العالمي للثروة لعام 2026م إلى أن الثروة الاسمية في منطقة الشرق

الأوسط وإفريقيا ارتفعت 12.3% خلال عام 2025م، مدفوعةً بصورة خاصة بالتنويع الاقتصادي والنشاط الاستثماري القوي في دول الخليج، مع توقع نمو سنوي مركب للثروة بنحو 7% حتى عام 2030.م، وفي الإمارات، ارتفعت الثروة العابرة للحدود بنسبة 11.1% خلال عام 2025م، لتصل إلى 721 مليار دولار، فيما تتوقع بوسطن الاستشارية، في السيناريو الأساسي، نموها بنحو 6% سنويًا لتتجاوز 900 مليار دولار بحلول عام 2030م، وتؤكد هذه الأرقام أن توسع الثروة والاستثمارات في المنطقة لا يزيد فقط من حجم السوق، بل يرفع كذلك الطلب على نماذج أكثر تطورًا لإدارة الأصول والثروات، قادرة على التعامل مع الاستثمارات المحلية والعابرة للحدود وتعدد فئات الأصول وتعقيد احتياجات المستثمرين.

الاستقلالية.. أساس الثقة

ولكي تؤدي هذه المراكز دورها بكفاءة، فإن استقلاليتها المهنية تمثل عنصرًا أساسيًا في نجاحها؛ فالشركة الكبرى تحتاج إلى جهة تستطيع النظر إلى مصالحها من زاوية شاملة ومستقلة، بعيدًا عن تضارب المصالح، وتقديم الرأي المبني على البيانات والخبرة، حتى عندما تكون التوصيات مرتبطة بإعادة هيكلة استثمارات قائمة أو الدخول في أسواق جديدة أو التخارج من أنشطة غير مجدية.

ومن المتوقع أن تشمل خدمات هذه المراكز إدارة الثروات الخاصة والأصول والاستثمارات وفق أفضل الممارسات والمعايير العالمية، والمساهمة في تعزيز تنافسية الشركات واستدامتها، ودعمها في مواجهة التحديات والتعقيدات المستقبلية.

كما يمكن أن تمتد مهامها إلى بناء استراتيجيات الاستثمار، وإدارة المحافظ والأصول، وتقييم الفرص الاستثمارية، وتحليل المخاطر، ووضع خطط الطوارئ وإدارة الأزمات، وإعداد التقارير الدورية عن الأداء، واقتراح استراتيجيات تحسينه.

الحوكمة.. من حماية الأصول إلى حماية القرار

مع اتساع الشركات الكبرى وتعدد مصالح أصحابها ومساهميها، تصبح الحوكمة أكثر من مجرد مجموعة من الأنظمة والإجراءات؛ إنها إطار يحمي جودة القرار ويضمن وضوح المسؤوليات ويعزز قدرة المؤسسة على الاستمرار.

وهنا يمكن للمراكز المتخصصة أن تؤدي دورًا مهمًا في تطوير أطر الحوكمة المؤسسية، وتنظيم العلاقة بين المساهمين ومجالس الإدارة والإدارة التنفيذية، ووضع السياسات التي تنظم عملية اتخاذ القرار، وإدارة المصالح المتعارضة، وتقييم الأداء، وإدارة المخاطر.

ولا تقتصر الحوكمة على الجانب الإداري، بل تمتد إلى حوكمة الملكية والثروة والاستثمارات، خصوصًا عندما تكون ملكية الأصول موزعة بين عدة أطراف أو عندما تتداخل الاستثمارات والأنشطة التجارية مع الاستثمارات الخاصة.

"حجم الثروة التي تُدار بصورة احترافية في دول مجلس التعاون الخليجي تقدر بنحو 985 مليار دولار إلى 1.14 تريليون دولار.

التخطيط للانتقال.. استدامة ما بعد المؤسس

ربما يكون أكبر اختبار لأي شركة كبرى هو قدرتها على الاستمرار عندما يتغير الأشخاص الذين صنعوا نجاحها. فالانتقال من قيادة إلى أخرى، أو من جيل إلى جيل، أو من مؤسس إلى إدارة مؤسسية محترفة، قد يمثل لحظة مفصلية في تاريخ الشركة. ومن هنا تأتي أهمية وجود خطط واضحة للانتقال، لا تترك مستقبل الملكية والإدارة والثروة للظروف أو القرارات الطارئة.

ويمكن للمراكز المتخصصة أن تسهم في وضع هذه الخطط، بما يشمل تنظيم الملكية، وتحديد الأدوار والمسؤوليات، وإعداد القيادات المستقبلية، وإدارة المخاطر المرتبطة بالانتقال، ووضع السيناريوهات المناسبة لاستمرار الأعمال والمحافظة على قيمة الأصول.

إدارة الأزمات وتسوية النزاعات

كلما كبرت المؤسسة، أصبحت احتمالات الخلاف وتعارض المصالح أكثر تعقيدًا. وقد لا يكون الخطر الحقيقي في حدوث الخلاف، وإنما في عدم وجود آليات واضحة للتعامل معه قبل أن يتحول إلى أزمة تؤثر في أداء الشركة أو سمعتها أو قيمة أصولها.

ولهذا يمكن أن تقدم المراكز المتخصصة خدمات استشارية ودراسات متعمقة في إدارة النزاعات، وبناء آليات فعالة لتسويتها، ووضع أطر لإدارة الأزمات، بما يساعد على حماية استمرارية الأعمال وتقليل الآثار المالية والإدارية والقانونية المحتملة.

من إدارة الثروة إلى صناعة القيمة

لم تعد إدارة الثروات في مفهومها الحديث تعني المحافظة على الأصول فحسب، بل أصبحت تعني صناعة القيمة وتعظيمها واستدامتها. فالشركات الكبرى تحتاج إلى جهة تساعدها على الإجابة عن أسئلة استراتيجية متكررة: هل يتم توظيف الأصول بالشكل الأمثل؟ هل محفظة الاستثمارات متوازنة؟ أين توجد فرص النمو؟ ما المخاطر التي قد تؤثر في قيمة الشركة؟ وهل الهيكل الحالي للأصول والاستثمارات هو الأكثر كفاءة؟

ومن هذا المنطلق، يمكن للمراكز المتخصصة أن تتحول إلى شريك استراتيجي يقدم مقترحات لاستثمار أصول الشركات، وتطوير الأنشطة التجارية والاستثمارية، وإعداد الموازنات والتوقعات المالية، ودعم قرارات التوسع والاستحواذ والتخارج، إضافة إلى توفير أو تنسيق الخدمات التأمينية والضريبية والمحاسبية والقانونية المتخصصة.

خطوة نحو نموذج جديد

إن إنشاء وتطوير مراكز متخصصة ومستقلة لإدارة الثروات والأصول والاستثمارات يمثل خطوة مهمة نحو بناء نموذج أكثر احترافية لإدارة الشركات الكبرى والثروات الخاصة في المنطقة.

فالقيمة الحقيقية لهذه المراكز لا تكمن في كونها جهة تقدم خدمات استشارية متفرقة، وإنما في قدرتها على جمع الخبرات المالية والاستثمارية والقانونية والإدارية والاستراتيجية تحت مظلة واحدة، وتقديم رؤية متكاملة تساعد الشركات على الانتقال من الإدارة التقليدية للثروة إلى الإدارة الاستراتيجية للقيمة.

وفي عالم تتسارع فيه المتغيرات الاقتصادية والاستثمارية، لم يعد الحفاظ على الثروة هدفًا كافيًا؛ بل أصبح التحدي الحقيقي هو أن تتحول الثروة إلى قيمة مستدامة، وأن تتحول الأصول إلى فرص، وأن تتحول الحوكمة إلى ميزة تنافسية، وأن تصبح الاستدامة جزءًا من صميم القرار الاستثماري والمؤسسي.

وهنا تحديدًا يمكن أن تبدأ المرحلة الجديدة: مرحلة لا تركز فقط على حجم ما تملكه الشركات الكبرى، وإنما على قدرتها على إدارة ما تملك، وتنميته، وحمايته، ونقله إلى المستقبل بأعلى قيمة ممكنة. ■

تقرير

اقتصاد المبدعين

"المحتوى" أصل اقتصادي صاعد!

الاقتصاد - هيئة التحرير

لم يعد تحويل الهواية إلى مصدر دخل مستدام مجرد فكرة طموحة، بل واقعًا يعيشه آلاف المبدعين حول العالم؛ فلقد غيّر الإنترنت قواعد اللعبة؛ إذ ليس امتلاك شركة أو منصة ضخمة شرطًا لصناعة التأثير وتحقيق العائد، بل أصبح المحتوى نفسه أصلاً اقتصاديًا تتنافس عليه المنصات والعلامات التجارية والمبدعون حول العالم، ومن هنا برز "اقتصاد المبدعين" كواحد من أكثر التحولات إثارة في عالم الأعمال، حيث تحولت المواهب الفردية والمجتمعات الرقمية إلى منظومات تجارية قائمة بذاتها.

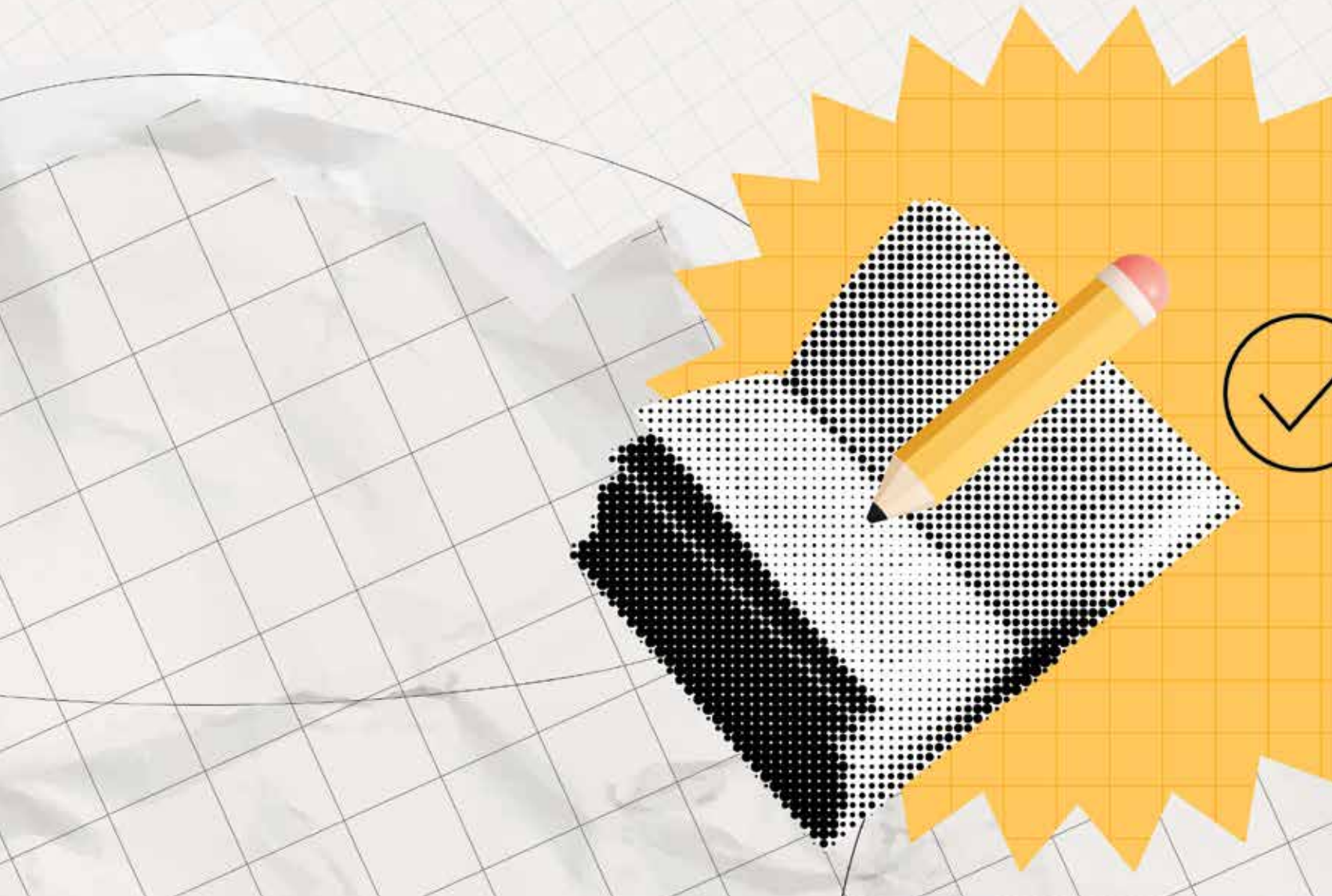

ومع تسارع نمو منصات المحتوى، وانتشار أدوات الذكاء الاصطناعي، وتنوع قنوات تحقيق الربح بين الإعلانات والاشتراكات والتجارة الإلكترونية والتسويق بالعمولة، لم يعد المبدعون مجرد منتجي محتوى، بل أصبحوا رواد أعمال رقميين يقودون سوقًا عالميًا يتوسع بوتيرة غير مسبوقة، ليصل حجم اقتصادهم إلى مئات المليارات من الدولارات، ويفتح الباب أمام عصر جديد تُقاس فيه قيمة الفكرة بقدرتها على الوصول والتأثير.

منظومة أعمال رقمية

وتشهد سوق صُناع المحتوى تطورًا ملحوظًا، لتتحول إلى منظومة أعمال رقمية منظمة، مدفوعة بتزايد المبدعين المستقلين والمؤثرين ومنتجي البودكاست، ومقدمي البث المباشر والمجتمعات الإلكترونية، بدعم من انتشار الهواتف الذكية، وتزايد استهلاك المحتوى الرقمي، وفرص تحقيق الربح السريعة من خلال الاشتراكات، والإعلانات، وبرامج التسويق بالعمولة، والتجارة الإلكترونية المباشرة، حيث يعتمد أكثر من 68% من المبدعين المحترفين حاليًا على قنوات ربح متعددة لتحقيق استقرار دخلهم وتعزيز قاعدة جمهورهم.

وفي عام 2025م، بلغ حجم اقتصاد المبدعين العالمي حوالي 314 مليار دولار، ومن المتوقع أن يصل إلى 388 مليار دولار بنهاية العام الجاري، ثم إلى 2.1 تريليون دولار بحلول عام 2034م، مسجلاً معدل نمو سنوي مركب قدره 23.6% خلال الفترة (2026م - 2034م).

وتشير اتجاهات سوق اقتصاد المبدعين إلى طلب قوي على أدوات التحرير المدعومة بالذكاء الاصطناعي، ومنصات الفيديو القصيرة، علاوةً على تزايد شراكات الأعمال بين الشركات والمبدعين، حيث يدمج ما يقرب من 59% من الشركات التعاون مع المؤثرين في حملات التسويق الرقمي لزيادة تفاعل العملاء وتعزيز حضورها على الإنترنت.

ولا يزال اقتصاد المبدعين في الولايات المتحدة المساهم الأكبر في الطلب

فرانسيسكو بولو

جيمس دونالدسون "مستر بيست"

> **2.1 تريليون دولار حجم اقتصاد المبدعين العالمي بمعدل نمو سنوي مركب 23.6% عام 2034م.**

> **1.4 مليار دولار إيرادات متوقعة لصناعة المحتوى في المملكة بمعدل نمو سنوي 13.6% عام 2030م.**

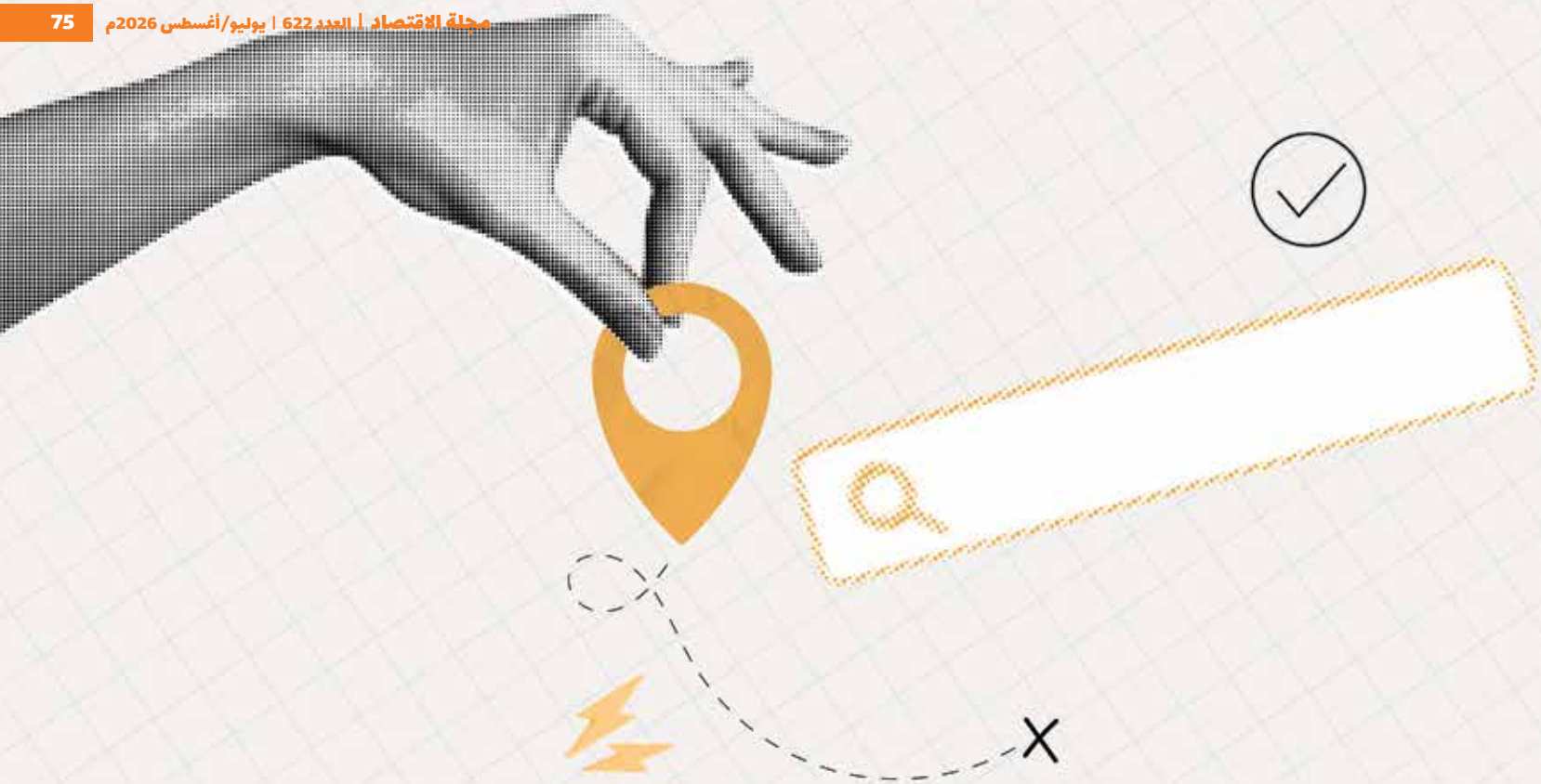

العالمي، إذ يستحوذ على ما يقارب 38% من حصة السوق، وذلك بفضل البنية التحتية الرقمية المتطورة، والانتشار الواسع للتجارة الإلكترونية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حيث يتفاعل أكثر من 64% من المستهلكين الأمريكيين بنشاط مع المحتوى الذي ينشئه المبدعون عبر منصات البث المباشر، والتدوين، ووسائل التواصل الاجتماعي، وتخصص العلامات التجارية الأمريكية 41% من ميزانيات الإعلانات الرقمية لشراكات المبدعين والحملات التي يقودها المؤثرون.

على المستثمرين الانتباه

وأوضح الخبير الأمريكي في التكنولوجيا، "شون جرانت"، أن أهم ما يميز اقتصاد صُناع المحتوى عن وسائل الإعلام التقليدية، هو غياب الجهات الرقابية والمتحكمة، حيث لا يحتاج المبدع إلى شركة إنتاج موسيقي، أو ناشر، أو شبكة للوصول إلى ملايين الأشخاص، لافتًا إلى التطور المذهل في البنية التحتية الداعمة للمبدعين، فقبل خمس سنوات، كانت الأدوات المتاحة للمبدع المستقل محدودة نسبيًا، أما اليوم، فهناك برامج متكاملة مصممة خصيصًا لمساعدة المبدعين على بناء أعمالهم وإدارتها وتوسيع نطاقها، وأضاف أن التكنولوجيا أصبحت العمود الفقري لعمل صانع المحتوى العصري، فبرامج التحرير التي كانت تتطلب في السابق أجهزة باهظة الثمن وتدريبًا احترافيًا، أصبحت متاحة الآن على الهواتف الذكية، وتتعامل منصات التوزيع مع نطاق وصول واسع لا يمكن لأي فرد إدارته يدويًا، وتوفر لوحات تحليل البيانات لصانعي المحتوى بيانات كانت حكرًا على شركات الإعلام الكبرى.

كما أوضح الرئيس التنفيذي لشركة "موفيمنتس"، وهي شركة أوروبية ناشئة متخصصة في البرمجيات، "فرانسيسكو بولو"، أن اقتصاد المبدعين يدخل حاليًا مرحلة جديدة، ففي وقت سابق من هذا العام، شكّل "مستر بيست"، وهو يوتيوبر ورجل أعمال أمريكي، فريقًا متخصصًا لبناء بنية تحتية مدعومة بالذكاء الاصطناعي للمبدعين، بدلاً من مجرد توسيع أعماله الإعلامية، وهذه إشارة مهمة تدل على نضوج اقتصاد المبدعين، ومع تحوّل المبدعين إلى شركات، تزداد قيمة البنية التحتية.

وأضاف أن اقتصاد المبدعين لم يصبح سوقًا بمليارات الدولارات لمجرد ظهور المبدعين، بل بفضل بعض المنصات التي وسّعت بشكلٍ كبير آفاق إبداعهم، فمن خلال تذليل العقبات وتوفير بنية تحتية مُصممة خصيصًا، مكّنت هذه المنصات عددًا أكبر بكثير من الأشخاص من أن يصبحوا مبدعين ناجحين ورجال أعمال ناجحين، مشيرًا إلى أنه على المستثمرين الانتباه، فنادرًا ما تنشأ أكبر فرص البرمجيات نتيجة ابتكار تقنية جديدة، بل تنشأ نتيجة تغيير التكنولوجيا لسلوك البشر، فعلى سبيل المثال، فقد أوجد الإنترنت جيلاً جديدًا من التجار، وأوجدت الهواتف الذكية جيلاً جديدًا من المطورين، ويُبشر الذكاء الاصطناعي اليوم بعصر جديد من صانعي التأثير.

وأوضح "بولو"، أنه قد لا يُحدد اقتصاد المبدعين القادم بمن يستحوذ على أكبر قدر من الاهتمام، بل بمن يحلون مشاكل أكثر تعقيدًا من خلال الجمع بين الناس، ليس لأن الناس أصبحوا فجأة أكثر اهتمامًا بحل المشاكل، بل لأن الذكاء الاصطناعي يُزيل الحواجز التي منعتهم في السابق من أن يصبحوا مبدعين، وإذا كان للتاريخ عبرة، فهي أن المجتمعات تتغير عندما تتنظم حول هدف مشترك، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يزيد بشكل كبير عدد الأشخاص القادرين على تحقيق ذلك، وتابع أنه لهذا السبب، ينبغي على المستثمرين الاهتمام بصورة أكبر، إذ ستصبح الشركات التي تبني البنية التحتية التي تعتمد عليها هذه المجتمعات من بين أكثر الشركات الناشئة قيمة.

وترى الخبيرة في ممارسة الأعمال، "أورفا بهاتي"، أن اقتصاد صُناع المحتوى

يعد نموذجًا يربط بين اقتصادات المعرفة والابتكار والإبداع، حيث يشكل إنتاج واستهلاك السلع والخدمات الإبداعية أساس النشاط الاقتصادي، ويشمل هذا قطاعات مثل النشر، والبحث والتطوير، والبرمجيات، وألعاب الكمبيوتر، والنشر الإلكتروني، والهندسة المعمارية، والفنون والحرف اليدوية، والتصميم، والأزياء، والسينما، والفيديو، والتصوير الفوتوغرافي، والموسيقى، والفنون الأدائية، والأزياء، مشيرةً إلى أن الاقتصاد الإبداعي المزدهر قادر على جذب الكفاءات والشركات، وتوفير فرص عمل مما ينعكس إيجابًا على الاقتصاد ككل.

عوائد استثمارية كبيرة

وتسهم الصُناعات الإبداعية بأكثر من 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتُوظف أكثر من 30 مليون شخص حول العالم، وتصل إيرادات الاقتصاد الإبداعي العالمي حاليًا إلى أكثر من 2.3 تريليون دولار سنويًا، وإلى جانب العوائد المالية المباشرة، توفر هذه الصُناعات تأثيرًا مضاعفًا قويًا، حيث يُقدر أن كل دولار يتم إنفاقه يخلق 2.5 دولارًا من الثروة الإجمالية من خلال النشاط غير المباشر، وفقًا لتقرير شركة "مانجمنت بارتنرز" للاستشارات.

وبذلك، يُمثل الاقتصاد الإبداعي فرصةً فريدةً للعالم العربي للاستفادة من تراثه الغني وشبابه لبناء مستقبل مُستدام قائم على المعرفة، ففي المملكة، يتم الاستفادة بشكل كبير من الفعاليات الثقافية والرياضية والفنية العالمية، مثل موسم الرياض وموسم جدة واليوم الوطني، التي أصبحت الآن مراكز جذب للتسوق والمبيعات وصُناع المحتوى.

مرحلة جديدة للمبدعين

ووفقًا للشريك والمسؤول عن قطاع الإعلام والترفيه والرياضة والثقافة في شركة الاستشارات العالمية "آرثر دي ليتل"، "شاهد خان"، فقد تجاوز اقتصاد المبدعين في المملكة مرحلة "المؤثرين" ويدخل الآن مرحلة جديدة من التوسع والتنظيم المؤسسي، مدعومًا بطلب استهلاكي ناضج، وجانب عرض يتسم بالاحترافية السريعة، وبيئة سياسية داعمة بشكلٍ متزايد، وقال:" من حيث أساسيات جانب الطلب، يتمتع اقتصاد المبدعين في المملكة باتصال شبه شامل وانتشار اجتماعي واسع، مع تزايد سلوكيات المستهلكين المدفوعة بالتجارة، أما من جانب العرض، فيشهد اقتصاد المبدعين احترافية سريعة، مع نمو في عدد الاستوديوهات والوكالات وإدارة

شاهد خان

ديالا بدران

المواهب والتدريب والشراكات مع العلامات التجارية"، مؤكدًا أن مبادرات مثل "ترخيص موثوق" و"المدينة الإعلامية"، ومشروعات مثل "الحي الإبداعي" في الرياض تُسهم في بناء منظومة متكاملة أوسع نطاقًا، تشمل الإنتاج، والشراكات مع العلامات التجارية، فضلاً عن تقنيات الإعلان، والتدريب، والتوزيع، وتحقيق الربح.

وفيما يتعلق بإعادة العلامات التجارية النظر في إنفاقها الإعلامي والتسويقي تجاه صُناع المحتوى، أوضحت رئيسة قسم المحتوى في شركة "بوبليسيس جروب الشرق الأوسط" المتخصصة في مجال التجارة الإلكترونية، "ديالا بدران"، أن العلامات التجارية في المملكة لم تعد تتعامل مع صُناع المحتوى كإضافات هامشية للعلامة التجارية، وقالت: "نشهد تحولاً واضحًا نحو اعتبار صُناع المحتوى حلولاً إعلامية متكاملة، تجمع بين المحتوى والتجارة والأداء، ويُدمج صُناع المحتوى بشكل متزايد في المزيج التسويقي الأساسي، حيث يدعمون كل شيء بدءًا من توليد الطلب وصولاً إلى تحويله إلى مبيعات، ونتيجة لذلك، فإن نماذج تحقيق الدخل القائمة على النتائج هي الأكثر نمواً واستدامة في المملكة".

مركز إقليمي لصُناع المحتوى

وثمة توقعات بأن تصل إيرادات صناعة المحتوى في المملكة إلى 1.4 مليار دولار بحلول عام 2030م، مقارنةً مع إيرادات بلغت 579.5 مليون دولار عام 2023م، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 13.6%، حيث تسهم مبادرات تعزيز اقتصاد المعرفة، في دفع عجلة إنتاج المحتوى الرقمي، كما تركز رؤية 2030 بشكلٍ كبير على تطوير الصُناعات الرقمية والإبداعية في المملكة، مما يحفز الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية، ومراكز حاضنات الأعمال، والبرامج التعليمية لرعاية المواهب المحلية وتعزيز قدرات صُناعة المحتوى الرقمي.

علاوةً على ذلك، تساهم التركيبة السكانية الشابة والديناميكية في المملكة في نمو صناعة المحتوى الرقمي، إذ تضم المملكة شريحة واسعة من جيل الألفية الملمّ بالتكنولوجيا والمتفاعل رقميًا، والذي يستهلك المحتوى الرقمي ويشاركه بنشاط، وقد وفر هذا التحول الديموغرافي بيئة خصبة لمنشئي المحتوى لتلبية تفضيلات واهتمامات هذا الجيل.

وبإمكان المملكة أن تصبح مركزًا إقليميًا موثوقًا، باعتبارها أكبر سوق ضمن منظومة صُناع المحتوى في دول مجلس التعاون الخليجي سريعة النمو، مستخدمةً جمهورها المحلي كأرضية اختبار قبل التوسع الإقليمي.

وتبرز هنا أهمية بناء القدرات المحلية، حيث تلعب برامج مثل أكاديمية الإعلام دورًا محوريًا في هذا الإطار، نظرًا للوظائف التي تدعمها في مختلف مراحل سلسلة توريد اقتصاد المبدعين، الذين لديهم القدرة على أن يصبحوا مصدرًا هامًا لنشاط الشركات الصغيرة والمتوسطة وفرص العمل، لاسيما في الاقتصاد الرقمي، وتتركز قيمتهم الاقتصادية في أربع مجالات رئيسية: التجارة القائمة على جذب الانتباه، وتمكين التجارة، وإنتاج الملكية الفكرية، وتنمية رأس المال البشري. ■

أمير المنطقة الشرقية..
يدشن "تمكين" ويكرّم رعاة "شور دلني 2026م"

دشّن صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية، بمقر غرفة الشرقية يوم الأربعاء 26 سبتمبر 2026م، منصة "تمكين"، إحدى مبادرات مجلس شباب أعمال الشرقية، التي تهدف إلى توحيد الوصول إلى برامج الدعم والتمويل والتمكين والخدمات المساندة في منصة رقمية واحدة.

وأكد سمو أمير المنطقة الشرقية أن دعم رواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتمكين شباب الأعمال، يمثل أحد الممكنات المهمة لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، مشيرًا سموه إلى أهمية المبادرات الرقمية التي تسهم في تسهيل الوصول إلى برامج الدعم والتمويل والخدمات المتاحة، وتعزيز استفادة رواد الأعمال منها، بما يدعم نمو مشاريعهم واستدامتها، ويواكب مستهدفات رؤية المملكة 2030 في تنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعزيز مساهمته في الاقتصاد الوطني.

كما كرّم سموه رعاة ملتقى "شور دلني الشرقية 2026م"، الذي أقيم برعاية سموه في مقر غرفة الشرقية، وبالتعاون مع مركز دلني للأعمال، إحدى مبادرات بنك التنمية الاجتماعية، والذي سجل رقمًا قياسيًا جديدًا في موسوعة غينيس، لأكبر عدد من استشارات تطوير المنشآت الناشئة على مستوى العالم، خلال أقل من 8 ساعات بعدد (523) استشارة، ويهدف إلى تحفيز منظومة ريادة الأعمال في المنطقة، من خلال تقديم الدعم الاستشاري التخصصي لأصحاب المنشآت الناشئة والصغيرة والمتوسطة، وأصحاب الأفكار الريادية، بما يعزز فرص نمو المشاريع واستدامتها، ويدعم تطور بيئة ريادة الأعمال في المنطقة.

وأكد رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية، فهد بن عبدالله الفراج أن الغرفة تولي قطاع شباب الأعمال وريادة الأعمال اهتمامًا كبيرًا، انطلاقًا من إيمانها بدور الشباب في صناعة مستقبل الاقتصاد الوطني، مشيرًا إلى أن مجلس شباب أعمال الشرقية يمثل منصة فاعلة لتمكين الجيل الجديد من رواد الأعمال، وتعزيز التواصل بينهم وبين مجتمع الأعمال والجهات الداعمة، بما يسهم في تحويل الأفكار والمبادرات الواعدة إلى مشاريع مستدامة ذات أثر اقتصادي وتنموي.

وأوضح الفراج أن انطلاق أعمال المجلس في دورته الجديدة يأتي امتدادًا لما حققه في دوراته السابقة، وتأكيدًا على مواصلة غرفة الشرقية تطوير المبادرات والبرامج التي تستجيب لاحتياجات شباب الأعمال، وتساعدهم على تجاوز التحديات والاستفادة من الفرص المتاحة في ظل التحولات التي يشهدها الاقتصاد السعودي.

وبيَّن رئيس مجلس شباب أعمال الشرقية المهندس رامي بن صالح السيد أن منصة "تمكين" تأتي استجابة للحاجة إلى تسهيل وصول رواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى منظومة الدعم المتاحة، عبر جمع البرامج والخدمات والفرص التمويلية والاستشارية في منصة رقمية واحدة بالاعتماد على أحدث تقنيات الذكاء الاصطناعي، مشيرًا إلى أن المجلس سيواصل خلال دورته الجديدة إطلاق مبادرات نوعية تسهم في تطوير بيئة ريادة الأعمال، وربط شباب الأعمال بالجهات والبرامج التي تساعدهم على النمو والتوسع. ■

نائب أمير الشرقية يفتتح "الحِرف والأعمال اليدوية"

أكثر من 300 عارضٍ حوَّلوا الموهبة إلى فرص

سمو نائب أمير المنطقة الشرقية، الأمير سعود بن بندر بن عبدالعزيز في فعالية النسخة السابعة

بتشريف صاحب السمو الملكي، الأمير سعود بن بندر بن عبدالعزيز، نائب أمير المنطقة الشرقية، انطلقت يوم الثلاثاء 1 سبتمبر 2026م، فعاليات النسخة التاسعة من معرض "الحِرَف والأعمال اليدوية"، الذي تنظمه غرفة الشرقية على أرض معارض شركة الظهران إكسبو، وسط مشاركة واسعة من الحرفيين والأسر المنتجة والفنانين التشكيليين، إلى جانب عدد من الجهات الحكومية والخاصة والجمعيات الأهلية.

وخلال حفل الافتتاح، كرّم سمو نائب أمير المنطقة الشرقية الجهات الراعية والداعمة للمعرض، تقديرًا لإسهاماتها في إنجاح هذه الفعالية ودعم أهدافها الرامية إلى تمكين الحرفيين والأسر المنتجة وتعزيز حضور منتجاتهم في السوق، كما تسلَّم سموه درعًا تذكاريًا يحمل هوية المعرض، قبل أن يقوم بجولة ميدانية على عدد من أجنحته، رافقه خلالها رئيس غرفة الشرقية، فهد بن عبد الله الفراج، وعدد من أعضاء مجلس إدارة الغرفة.

والتقى سموه خلال الجولة عددًا من الحرفيين والحرفيات والأسر المنتجة، واستمع إلى شرح مفصل عن أعمالهم ومنتجاتهم ومراحل تنفيذها، واطّلع على نماذج متنوعة من الصناعات والمشغولات اليدوية والفنون المعروضة، وأبدى سموه إعجابه بما شاهده من مستوى احترافي وتنوع لافت في المنتجات والمشاركات، مؤكدًا أهمية مواصلة دعم الحرفيين والأسر المنتجة، لما تمثله أعمالهم من قيمة اقتصادية وثقافية، ولما تجسده من جانب أصيل من جوانب الهوية والتراث الوطني.

أكثر من 300 عارض يحتفون بالإبداع والتراث

وشهد المعرض مشاركة أكثر من 300 عارض وعارضة يمثلون نخبة من أصحاب الحِرف والأعمال اليدوية والأسر المنتجة، الذين يقدمون عبر أجنحتهم مجموعة واسعة ومتنوعة من المنتجات والمشغولات التي تعكس ثراء المواهب المحلية وتنوعها.

وتتنوع المشاركات بين المنتجات الحرفية والفنية والأعمال اليدوية، إلى جانب المأكولات والمشروبات والعطور والبخور والحلويات وغيرها من المنتجات التي تقدمها الأسر المنتجة وأصحاب المشاريع الصغيرة، في مشهد يعكس قدرة هذه الفئات على تحويل المهارات والمواهب الفردية إلى منتجات قابلة للتسويق والمنافسة، كما يضم المعرض مشاركة عدد من الجهات الحكومية والخاصة والجمعيات الأهلية والمراكز واللجان التنموية ذات العلاقة، خصوصًا الجهات التي تضطلع بدور مهم في احتضان الأسر المنتجة وتمكين الحرفيين ودعم أصحاب المشاريع الناشئة.

منصة اقتصادية لتمكين الحرفيين والأسر المنتجة

ومن جانبه، أعرب الفراج عن بالغ شكره وتقديره لسمو أمير المنطقة الشرقية على رعايته ودعمه المستمر للمعرض، وإلى سمو نائب أمير المنطقة على تشريفه وافتتاحه للمعرض في نسخته التاسعة، مؤكدًا أن هذا الاهتمام يمثل حافزًا مهمًا لمواصلة تطوير المعرض والارتقاء بمخرجاته عامًا بعد عام، وأوضح أن غرفة الشرقية حرصت منذ إطلاق المعرض في نسخته الأولى عام 2015م، على تحويله إلى منصة رائدة تجمع أصحاب الحرف والأعمال اليدوية والأسر المنتجة والفنانين التشكيليين، وتوفر لهم مساحة مناسبة لعرض إبداعاتهم والتعريف بمنتجاتهم والوصول إلى جمهور جديد من المستهلكين.

وأشار إلى أن المعرض لا يقتصر على كونه فعالية لعرض المنتجات وبيعها، بل مساحة متكاملة للتعريف بالمواهب المحلية، وبناء قنوات تواصل مباشرة بين المنتج والمستهلك، فضلاً عن إتاحة فرص جديدة للتسويق وتوسيع قاعدة العملاء، بما يساعد المشاركين على تطوير مشاريعهم وتحقيق قدر أكبر من الاستدامة.

دعم قطاع الحِرف في إطار مستهدفات رؤية 2030

وأكد الفراج أن معرض الحرف والأعمال اليدوية يجسد التوجه الوطني نحو تمكين قطاع الحرف والصناعات اليدوية وتعزيز مساهمته في الاقتصاد الوطني، باعتباره أحد القطاعات التي تزخر بالطاقات والمواهب القادرة على إيجاد فرص اقتصادية جديدة، وأضاف أن دعم هذا القطاع يأتي منسجمًا مع مستهدفات رؤية 2030 التي تركز على تنويع الاقتصاد، وتمكين أفراد المجتمع، وتعزيز دور المنشآت والمشاريع الصغيرة، والاستثمار الأمثل في القدرات والموارد المحلية، وشدد على أن غرفة الشرقية ستواصل تبني المبادرات والبرامج والفعاليات التي تخدم أصحاب الحرف والأسر المنتجة ورواد الأعمال، وتسهم في توفير بيئة أكثر ملاءمة لنمو مشاريعهم، بما يفتح أمامهم آفاقًا أوسع نحو التمكين والاستدامة وتحويل المواهب الفردية إلى مشاريع اقتصادية ذات أثر ملموس.

المعرض الأكبر من نوعه في المنطقة الشرقية

وبيّن الفراج أن المعرض يُعد من أبرز وأكبر الفعاليات المتخصصة في دعم وتمكين الحرفيين والفنانين التشكيليين وأصحاب الأعمال اليدوية والأسر المنتجة على مستوى المنطقة الشرقية، ويمنحهم مساحة واسعة لإبراز مواهبهم ومنتجاتهم أمام جمهور متنوع، بما يساعد على تعزيز حضورهم في السوق والتعريف بالمنتجات المحلية، إلى جانب إتاحة الفرصة للتواصل المباشر مع الزوار والتعرف على احتياجاتهم وتفضيلاتهم.

وتتوزع أجنحة المعرض على مجموعة من المجالات المتنوعة، تشمل الحرف والأعمال اليدوية، والرسم والديكور، والطبخ والمأكولات، والعطور والبخور، والحلويات والقهوة والبهارات والمشروبات، إضافة إلى أجنحة مخصصة للجمعيات الأهلية والمراكز واللجان التنموية والهيئات ذات العلاقة.

ويعكس هذا التنوع اتساع قاعدة المشاركين وتعدد مجالات الإبداع والإنتاج، كما يمنح الزائر تجربة ثرية تجمع بين التسوق والتعرف على المواهب المحلية والاطلاع على المنتجات التي تحمل في تفاصيلها لمسات فنية وحرفية مميزة.

مبادرات مجتمعية تعزز ريادة الأعمال

ونوّه الفراج إلى الدور الذي تقوم به غرفة الشرقية، ممثلة في مركز المسؤولية الاجتماعية، في دعم منظومة المسؤولية المجتمعية وتعزيز حضورها في قطاع الأعمال بالمنطقة، من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج والمبادرات التي تستهدف مختلف فئات المجتمع.

وتأتي هذه الجهود في إطار توجه الغرفة إلى تعزيز مساهمة القطاع الخاص في التنمية المجتمعية والاقتصادية، وتمكين الأفراد والمؤسسات غير الربحية، ونشر ثقافة المشاريع التنموية وريادة الأعمال، بما يعزز قدرة أفراد المجتمع على الاستفادة من مهاراتهم وتحويلها إلى فرص إنتاجية واقتصادية.

وأكد أن دعم الحرفيين والأسر المنتجة لا يمثل مجرد مساندة لنشاط تجاري محدود، وإنما يسهم في بناء منظومة اقتصادية واجتماعية أكثر شمولاً، من خلال تشجيع الإنتاج المحلي، وتحفيز العمل الحر، وخلق قنوات تسويقية جديدة أمام أصحاب المواهب والمشاريع الناشئة. ■

قيادات وزارة التجارة وغرفة الشرقية يبحثون آفاق التعاون المشترك

شهد مقر غرفة الشرقية يوم الخميس 20 أغسطس 2026م، اجتماعًا تنسيقيًا رفيع المستوى جمع رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية، فهد بن عبدالله الفراج، بسعادة وكيل وزارة التجارة للأعمال التجارية، الدكتور محمد بن فهد النويران، وجاء اللقاء في إطار الجهود المستمرة لتعزيز التكامل بين القطاعين الحكومي والخاص، وبحث سبل دعم وتمكين المنظومة الاقتصادية وقطاع الأعمال في المنطقة الشرقية، بما يتماشى مع المستهدفات التنموية للمملكة.

واستعرض الجانبان خلال الاجتماع حزمة من المحاور الاستراتيجية وأوجه التعاون المشترك، بهدف تذليل التحديات التي تواجه المستثمرين، وتطوير البيئة الاستثمارية بالمنطقة، بالإضافة إلى تفعيل المبادرات المشتركة التي تسهم في تسريع نمو الشركات والمؤسسات المحلية.

وقد شهد اللقاء حضورًا بارزًا من مسؤولي الوزارة والغرفة لمتابعة ملفات التعاون؛ حيث حضر من جانب وزارة التجارة كل من: سعادة الوكيل المساعد لشؤون الشركات والغرف التجارية بالوزارة، سعد بن مبارك آل معدي، ومدير عام فرع وزارة التجارة بالمنطقة الشرقية، ناصر بن مسفر القحطاني.

ومن جانب غرفة الشرقية، شارك في اللقاء النائب الأول لرئيس مجلس الإدارة، حمد بن محمد العمار الخالدي، والنائب الثاني لرئيس مجلس الإدارة، محمد بن علي المجدوعي، إلى جانب أمين عام الغرفة، عبدالرحمن بن عبدالله الوابل، مؤكدين على أهمية استمرار هذه اللقاءات الثنائية لتطوير آليات العمل، وتقديم خدمات نوعية تدعم مجتمع الأعمال وتواكب تطلعات القيادة الرشيدة. ■

الفراج: المنافسات والمشتريات خطوة مهمة لبناء بيئة أعمال أكثر كفاءة

أشاد رئيس غرفة الشرقية، فهد بن عبد الله الفراج، بموافقة مجلس الوزراء على "نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد"، رافعًا شكره وتقديره إلى مقام خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز، وصاحب السمو الملكي، الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء (حفظهما الله)، مؤكدًا أنه يُجسد استمرار مسيرة التطوير التشريعي والتنظيمي وفقًا لرؤية 2030، ويعكس مدى حرص القيادة الرشيدة على تعزيز وترسيخ مبادئ الشفافية والحوكمة، ودعم نمو القطاع الخاص.

وقال الفراج إن النظام الجديد يمثل خطوة مهمة نحو بناء بيئة أعمال أكثر كفاءة وتنافسية، وذلك بإرسائه لإجراءات تتسم بالوضوح والعدالة في المنافسات والمشتريات الحكومية، بما يعزز الشفافية وتكافؤ الفرص، ويتيح للشركات قدرة أكبر على التخطيط والاستثمار.

وأضاف بقوله: إن القطاع الخاص سيكون من أبرز المستفيدين من النظام الجديد، لأن أهميته لا تقتصر على تنظيم عمليات الشراء الحكومي فحسب، بل من شأنه تمكين المنشآت الوطنية على اختلاف أنواعها من الوصول إلى الفرص الحكومية، كما يمنحها مزيدًا من الثقة والتحفيز على الاستثمار ، وتطوير قدراتها، ورفع تنافسيتها؛ مشيرًا إلى أن النظام الجديد عزَّز من مفاهيم ومشتملات قواعد "الانضباط المالي" لدى الجهات الحكومية، الأمر الذي – بلا شك – سوف ينعكس إيجابًا على التدفقات النقدية للشركات، ما يمكِّنها من الوفاء بالتزاماتها التشغيلية، ورفع كفاءة تنفيذ مشاريعها وتسريع وتيرتها، فضلاً عن التوسع في أعمالها بثقة أكبر، لافتًا إلى أن النظام الجديد فرصة لتعزيز مساهمة القطاع الخاص في التنمية، ودعم تنافسية السوق، ورفع جودة الخدمات والمشاريع الحكومية، بما يحقق قيمة مستدامة للاقتصاد الوطني ويعزز جاذبية بيئة الأعمال في المملكة. ■

غرفة الشرقية والصندوق الصناعي يبحثان دعم المستثمرين والحلول اللوجستية

امتدادًا للجهود المشتركة لدعم وتمكين القطاع الصناعي واللوجستي في المملكة، التقى رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية، فهد بن عبدالله الفراج، يوم الأربعاء 5 أغسطس 2026م، نائب الرئيس التنفيذي للائتمان بصندوق التنمية الصناعية السعودي، المهندس مهند بن عبدالرحمن النعيم.

وقد شهد اللقاء بحث سبل تعزيز التعاون المشترك بين الغرفة والصندوق، ومناقشة الآليات الكفيلة بدعم المستثمرين وتطوير البيئة الاستثمارية في المنطقة الشرقية، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية 2030.

وحضر اللقاء من جانب الصندوق الصناعي نائب الرئيس التنفيذي للتخطيط الاستراتيجي وتطوير الأعمال والمتحدث الرسمي بالصندوق، خليل بن عبدالقادر النمري، ومدير تطوير الأعمال، زياد بن إبراهيم العفالق، ومن جانب الغرفة، شارك في الاجتماع أمين عام الغرفة، عبدالرحمن بن عبدالله الوابل، وعضو اللجنة اللوجستية بالغرفة، عادل بن علي الريس التميمي.

ونظّمت الغرفة على هامش اللقاء، ورشة عمل تفاعلية سلطت الضوء على "الحلول المالية المتكاملة لدعم الخدمات اللوجستية" المقدمة من الصندوق الصناعي للمستثمرين، وذلك بهدف التعريف بالدور الحيوي الذي يلعبه الصندوق الصناعي في تحفيز النمو الاقتصادي، إلى جانب استعراض مميزات وحوافز وبرامج الصندوق النوعية.

تحالف ثلاثي لإطلاق ملتقى الذكاء الاصطناعي

شهدت غرفة الشرقية يوم الأربعاء 5 أغسطس 2026م، توقيع مذكرة تعاون ثلاثية مشتركة، جمعت بينها وبين فرع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالمنطقة الشرقية، وجمعية "ارتقاء" لتأهيل الأجهزة الإلكترونية وإعادة توزيعها.

وتأتي هذه المبادرة الاستراتيجية بهدف تنسيق الجهود المشتركة لإقامة ملتقى متخصص يستعرض تطبيقات ومستقبل الذكاء الاصطناعي في سوق العمل ومجالات التنمية الاجتماعية، بما يسهم بشكل مباشر في دعم مسيرة التحول الرقمي، وتلبية تطلعات الجهات المشاركة في تحقيق مستهدفات رؤية 2030.

وقد تم توقيع الاتفاقية بحضور القيادات التنفيذية للجهات الثلاث؛ حيث مثّل غرفة الشرقية أمينها العام، عبدالرحمن بن عبدالله الوابل، فيما مثَّل فرع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالمنطقة الشرقية مديره العام، محمد بن سعود السماري، ومثّل جمعية "ارتقاء" رئيسها التنفيذي، عبدالله بن ماجد الذكير.

وتسعى هذه الشراكة إلى بناء جسور التعاون بين القطاع الحكومي، والقطاع الخاص ممثلاً في الغرفة، والقطاع غير الربحي ممثلاً في الجمعية، لتعزيز الوعي الرقمي وتأهيل الكوادر الوطنية للتعامل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي الناشئة في بيئات العمل، كما تهدف المذكرة إلى وضع إطار عمل متكامل يضمن نجاح الملتقى المرتقب، وتوفير منصة معرفية تفاعلية تجمع الخبراء والمختصين لتبادل الخبرات وتطوير المهارات الرقمية بما يواكب الديناميكية المتسارعة في سوق العمل. ■

السفير القبرصي يستعرض الفرص الاستثمارية في غرفة الشرقية

استقبلت غرفة الشرقية يوم الخميس 30 يوليو 2026م، سفير جمهورية قبرص لدى المملكة، السيد خاريس موريتسيس، حيث عَقد اجتماعًا موسعًا مع النائب الأول لرئيس مجلس إدارة الغرفة، حمد بن محمد العمار الخالدي، وبحضور الأمين العام للغرفة، عبدالرحمن بن عبدالله الوابل، لبحث أطر التعاون الاقتصادي المشترك.

واستعرض اللقاء، آفاق التعاون الاقتصادي والتجاري بين المملكة وجمهورية قبرص، وركّز الجانبان على بحث آليات عملية لتعزيز قنوات التواصل المباشر بين ممثلي القطاع الخاص في البلدين، وتبادل الوفود التجارية والاقتصادية بما يسهم في اقتناص الفرص الاستثمارية الواعدة في مختلف القطاعات الحيوية.

وأكد النائب الأول لرئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية، حمد بن محمد العمار الخالدي، تطلع قطاع الأعمال السعودي إلى بناء شراكات مستدامة تحقق مزيدًا من النمو والازدهار مع الجانب القبرصي، مستفيدًا من المقومات الاقتصادية المتينة والبيئة الاستثمارية الخصبة التي تتميز بها المنطقة الشرقية.

وكشف "الخالدي" خلال اللقاء عن قفزة نوعية في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، حيث تخطى حجم التبادل التجاري حاجز الـ 4.5 مليار ريال خلال عام 2025م، وسلّط الضوء على تنوع وتنافسية الصادرات الوطنية إلى الأسواق القبرصية، والتي شملت المنتجات المعدنية، الحديد والصلب والفولاذ ومشتقاتها، بالإضافة إلى السفن والقوارب والمنشآت العائمة، والمصنوعات الحجرية.

من جانبه، أعرب السفير القبرصي، عن اعتزازه بعمق العلاقات السعودية القبرصية وما تشهده من تطور ملحوظ على كافة الأصعدة، وأكد حرص واهتمام قيادتي البلدين على ترسيخ أطر التعاون القائمة، وتمكين التنسيق والربط المباشر بين الشركات السعودية والقبرصية لضمان إنجاز المشاريع المشتركة بكفاءة وفاعلية عالية تخدم المصالح المتبادلة.

80 ساعة تدريبية تؤهل مستفيدي "تاكسي أيتام المملكة"

اختتمت غرفة الشرقية، مُمثلة بمركز غرفة الشرقية للتدريب، وبالتعاون مع الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام بالمنطقة الشرقية "بناء"، وبحضور رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية، فهد بن عبدالله الفراج، وعضو مجلس إدارة الجمعية، بدر بن محمد العبدالكريم، يوم الأربعاء 1 يوليو 2026م، برنامج "انطلاقة التمكين المهني 2026م"، الذي نُفذ ضمن مشروع "تاكسي أيتام المملكة"، وقُدم على مدار 80 ساعة تدريبية مكثفة استهدفت تأهيل وتمكين المستفيدين مهنيًا وشخصيًا وماليًا.

وجاء هذا البرنامج النوعي لتعزيز جاهزية المشاركين التنافسية في سوق العمل، ودعم استقلالهم الاقتصادي بما يحقق جودة الحياة، انسجامًا مع تطلعات الرؤية في تعظيم الأثر التنموي للقطاع غير الربحي وتنمية رأس المال البشري وتطوير قدرات أبناء وبنات الوطن.

وأكد الفراج أن الساعات التدريبية ركّزت على تزويد المشاركين بمهارات القيادة الاحترافية، التعامل الإنساني، السلامة المرورية، والوعي المالي، مما يمكنهم من تقديم خدمات مهنية وبناء مستقبل مستقر، وأضاف أن هذه المبادرة تجسد التكامل والمسؤولية الاجتماعية المشتركة بين القطاعين الخاص وغير الربحي.

ومن جانبه، أوضح الرئيس التنفيذي لجمعية "بناء"، الدكتور عبدالله بن راشد الخالدي، أن البرنامج اشتمل على حزمة محاور متخصصة، أبرزها آداب التواصل الاحترافي مع الركاب، إدارة الميزانية الشخصية، استخدام الخرائط الرقمية وأنظمة الملاحة الذكية، الالتزام بقواعد المرور، والعناية بالمركبة.

والجدير بالذكر أن مركز غرفة الشرقية للتدريب قدَّم البرنامج عبر نخبة من المدربين حضوريًا على مدار 16 يومًا، حيث قُسم المتدربون والمتدربات البالغ عددهم 100 مشارك إلى أربع مجموعات لضمان تحقيق أعلى مستويات الكفاءة والاستفادة من الساعات التدريبية. ■

قاعات الغرفة

المكان الأمثل لتوفر الخدمات المساندة ومنتدى رجال الأعمال.

- الترويج عن منتجاتكم وخدماتكم.
- عقد اجتماعاتكم ومحاضراتكم وندواتكم.

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

قاعة الجزيرة

- تتسع لعدد ٩٤ مقعداً.
- امكانية ربط القاعة بقاعة الشيخ سعد المعجل.
- الموقع الدور الأرضي.

قاعة الشيخ حمد القصيبي

- قاعة استقبال واجتماعات منفردة جانبية.
- تتسع لأكثر من ١١٠ شخصاً.
- الموقع في الدور الأول.

قاعة الشيخ سعد المعجل

- مجهزة بكل إمكانات النقل والترجمة والاتصال.
- تتسع لأكثر من ٤٤٦ مقعداً.
- القاعة مجهزة بأحدث نظام مايكروفونات.
- (مايكروفون لكل مقعد).
- الموقع في الدور الأرضي.

صـالة الطعـام مجـاناً

الخدمات التي يتم تقديمها في هذه القاعات :-

- تسجيل المناسبة بالفيديو .
- الترجمة الفورية .
- أجهزة ترجمة فورية.
- العرض من خلال جهاز الكمبيوتر .
- جهاز عرض شرائح .
- جهاز عرض رأسي .

لمزيد من المعلومات والحجز يمكنكم الاتصال:
إدارة التسويق: غرفة الشرقية. الدمام . هاتف :٨٥٩٨١٦٨ - ٨٥٩٨١٨٦ - ٨٥٩٨١٦٩

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

الخدمات الخاصة
Private Services

خدماتنا

- تقديم خدمات مباشرة في مقر منشأتكم – خدمة مكانك
- أولوية تقديم الخدمات الكترونيًا ومن خلال المراكز والفروع
- خصم على برامج التدريب وقاعات الاجتماعات والمحاضرات
- تخصيص ممثل علاقات المشتركين للمنشأة

والعديد من المزايا والخدمات...

لمزيد من التفاصيل

T. +966 13 859 8090
F. +966 13 859 8199

private@chamber.org.sa
www.chamber.org.sa/private

حاضنة غرفة الشرقية
لريادة الأعمال
ASHARQIA CHAMBER
BUSINESS INCUBATOR
حَلِّق
بِحُلمِك
مكاتب عمل خاصة ومشتركة | بيئة عمل نموذجية | توجيه وارشاد مستمرين
لقاءات مع المستثمرين | تنمية مشروعك الواعد
غرفة الشرقية
ASHARQIA CHAMBER
@acbincubator
www.chamber.org.sa/incubator
للتسجيل